المناضل-ة

جريـــدة عماليـة نسويـة شبيبيـة أمميـــة

تحـرر الكادحيـن من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة شهرية ■ مدير النشر : إسماعيل المنوزي ■ العدد : 48 ■ اكتوبر 2012 ■ الثمن : 5 دراهم ■ mounadila2004@yahoo.fr

تنظيم الكفاح ضد غلاء المعيشة، مهمة ملحة، و رافعةُ مواجهة شاملة

الدولة تتربص بما تبقى من طفيف مكاسب الكادحين، منها نظام دعم أسعار بعض مواد الاستهلاك الأساسية، المعروف بصندوق المقاصة. و تركز حملتها عبر وسائل التضليل الرسمي و شبه الرسمي على دعم سعر الطحين (بمبرر تطورات السوق العالمية للحبوب) و دعم سعر غاز المطبخ (بمبرر فاتورة الطاقة).

تستعمل الحكومة الفعلية، متمثلة في المؤسسة الملكية الحاكم الفعلي وسندها الخارجي أي الرأسمال الامبريالي و مؤسساته المالية، طاقم تنفيذ معروضا للمواجهة للإيهام بوجود حكومة منبثقة عن عملية ديمقراطية، و لكن أساسا لحجب الأنظار عن الحكومة الفعلية و تجنيبها الغضب الشعبي.

طاقم بنكيران مستعد للنهوض بمهمة التنفيذ ومواجهة السخط الشعبي، مبديا المطلوب منه من "شجاعة و جرأة سياسية". وقد فعل ذلك ليس بتصريحات الاستعداد لتحمل الكلفة السياسية و حسب، بل بالإقدام على رفع سعر المحروقات _ غير الغاز- في شهر يونيو 2012.

هذه الضربة المرتقبة، و التي يعدونها على قدم وساق، لن تقتصر على الشغيلة، بل ستصيب كامل الطبقات الشعبية. ما يرجح ردا قويا بدل السياق الاجتماعي المستجد منذ مطلع العام 2011 (عام اندلاع السيرورات الثورية بالمنطقة) انه سيكون بلا نظير سابق. و قد سبق للدولة أن خبرت هذا الرد الشعبي بموجة الاحتجاج ضد رفع الأسعار المنطلقة عام بالجهة الشرقية و بلغت ذروتها في انتفاضة يونيو1981 بالدار البيضاء المغرقة في الدماء. و اكتسى ذلك الرد الشعبي شكلا أكثر تنظيما بتطور تنسيقيات مناهضة الغلاء في العام 2006. علاوة على كفاحات شعبية عديدة ذات طابع محلي ضد غلاء الكهرباء و الماء اجتاحت المغرب برمته مرات عديدة.

لقد اغتنى رصيد النضال الشعبي منذ تجربة التنسيقيات بموجة الكفاحات الشعبية المنطلقة في العام 2011، و زادت ثقة الكادحين في قدرتهم على التصدي لمختلف تعديات البرجوازية ودولتها. و إذ تشدد الدولة القمع بعد استنفاذ مناوراتها و تنازلاتها الكاذبة، فالواجب الملح هو تنظيم الرد العمالي و الشعبي.

أبانت القيادات النقابية، حتى الداعية إلى مسيرة 27 مايو 2012 بالدار البيضاء، عن تخاذل بات مألوفا، فاقتصر رفضها لزيادة أسعار المحروقات على تكوين جمل جوفاء. لذا فاليسار بالقاعدة النقابية مدعو إلى التأهب و المبادرة بروح تضامن وتعاون مع كافة مكونات حركة النضال الشعبي، من أجل الحق في العمل، ومن أجل مطالب الخدمات الاجتماعية، و ضد التهميش، ومن الحريات السياسية وضد القمع.

و هذا ما سيضغط على القيادات النقابية لتضطر لمسايرة الركب النضالي، ورغم أنها تفعل ذلك بقصد التحكم بالنضال و تطويق أي انفلات يفسد حسابات تعاونها مع أرباب العمل ودولتهم، فانه يفتح ثغرة قد يتدفق منها التوق العمالي الى الكفاح.

إن النضال ضد الغلاء قد يشكل اليوم، في المناخ النضالي المستجد و في سياق تصعيد العدوان البرجوازي و الامبريالي على الكادحين، رافعة أساسية لتنظيم المواجهة الشاملة التي تؤكد خبرة تاريخ الكفاح العمالي و الشعبي أنها المخرج الوحيد من أهوال نظام رأسمالي تابع من ثوابته حل أزماته على ظهر ضحاياه من مستغلين/ات ومضطهدين/ات.

و لن نمل القول إن هذا الواجب يستلزم من قوى اليسار العمالي أن تكون في مقدمة النضال و المبادرة بروح خلو من العصبويات و الدوغمائية العقيمة و التحكم البيروقراطي.

■ المناضل-ة

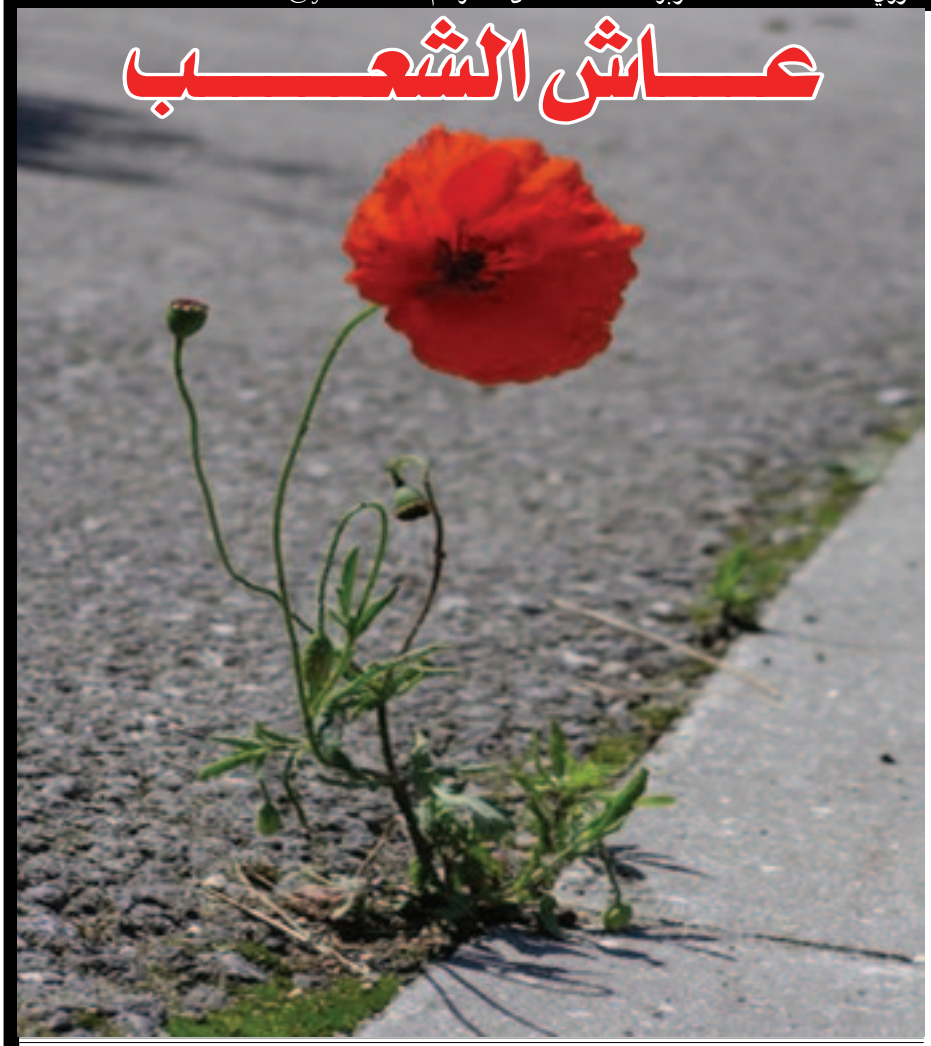

كتاب "الملك المفترس"، صك اتهام ليبرالي | مسيرة 27 مايو 2012 النقابية، وماذا بعد ؟

دحض هجـــوم حكومة الأغنياء على صنـــدوق الموازنـــــة

أنظمة التقاعد : مناقشة لدراسة المندوبية السامية للتخطيط

إعلام الطاعة والولاء وغسل الأدمغة

مصر : الثورة مستمـــرة

الرباط : جنين تجربة نضالية جديدة لضحايا التسريح الجماعي

الدار البيضاء: أجساد تحت الأنقاض أليس حق السكن والحياة أولى من الملكية الخاصة؟

كتاب "الملك المفترس" صك اتهام ليبرالي لبطانة الملكية المغربية، أو الوجه الآخر للديمقراطية الزائفة

"إن الأمم المستنيرة ستسارع إلى محاكمة أولئك الذين حكموها حتى الآن. سيهرب الملوك إلى الصحراء، ليعايشوا الوحوش الضارية التي يضاهونها وحشية؛ سوف تستوفي الطبيعة حقوقها". (سان- جوست. "حول دستور فرنسا". خطاب ألقي في المؤتمر، 1793-04-24).

في عز الانتقادات الموجهة للنظام الملكي في غمرة تضالات حركة 20 فبراير، صدر كتاب يحمل عنوانا مثيرا: "الملك المفترس، ناهب المغرب"، لصحفيين فرنسيين هما كاثرين غراسيي وإريك لوران.

انتشر الكتاب عبر الانترنيت وتم تداوله بشكل واسع وأشير إليه بالبنان خصوصا من طرف الأحزاب والتيارات التي اعتبرته معززا لتصوراتها حول ملكية برلمانية متخلصة من مخلفات القرون الوسطى، ضامنة استقرار البلد السياسي دون حشر أنفها في الاقتصاد.

يكمن طابع الكتاب المضلل في حصر انتقاده لقمة جبل جليد الفساد دون الجبل نفسه، خصوصا إذا استحضرنا غياب تقاليد سياسية ديمقراطية جذرية ذات توجه جمهوري، بعد استئصال النظام لشاشة شعبويي الاتحاد الوطني للقوات الشعبية وبساريي السبعينات، وقصور يسار اليوم عن النهوض بمهام تسييس الجماهير والطبقة العاملة بالخصوص.

الكتاب... كسقف للحراك الشعبي

كانت حركة 20 فبراير محط آمال جماهير الشعب في القضاء على مجتمع الاضطهاد والاستبداد، ولكنها كانت أيضا "حصان رهان" لدى أقسام معينة من البرجوازية المغربية المتضررة من احتكار الملكية لفرص الاغتناء الاقتصادي وعدم خضوعها للقانون ولقواعد تنافس الرساميل؛ "الاحتكار الملكي للاقتصاد يخنق البلاد، بعض رجال الأعمال يوافقون حركة 20 فبراير: هذا الوضع لا يجب أن يستمر" (كتاب الملك المفترس..). فظهر التازي والشعبي يقدمان قنينات الماء لشباب الحركة، لكن سرعان ما توارينا عن الأنظار، ومعهما توارت كل مدائح الأحزاب الليبرالية بشأن عدالة مطالب الحركة ومشروعيتها بعد أن نطقت الملكية قمعا واحتواء وتنازلات سياسية واقتصادية.

الكتاب هو مرآة حقيقية تعكس مطامح ومشاعر ومخاوف أقسام البرجوازية المستاءة من الدور الاقتصادي للملكية، لكن الغيورة على دور الملكية السياسي، لذلك فمهما بلغت حدة النقد التي يوجهها الكتاب للملكية فهو يحاول وضع حدود لما يجب أن يتغير في المغرب، "إذا قدر لثورة أن ترى النور وتكنس النظام كما حصل في تونس، فإن حملات التطهير التي ستلي الثورة سوف تأتي على كبار موظفي الدولة الغارق معظمهم في خدمة القصر ولو بأحجام غير متساوية".. أي استبعاد البطانة الفاسدة والإبقاء على مجتمع الاضطهاد الطبقي والاستغلال الاقتصادي.

يتناول الكتاب بتفصيل مغرق جوانب فساد المؤسسة الملكية وتبذيرها للثروة الوطنية في نفقات بذخ غير منتج، وبأسلوب صحفي شيق جوانب من حياة القصر الداخلية بطريقة تشبه تناول المستشرقين للشرق الغرائبي المليء بالعجائب الموروثة عن عهود تاريخية سابقة، لكن قصوره الأساسي هو استخلاصه تعميمات سوسيولوجية مغلوطة سواء من الناحية التاريخية أو الاقتصادية، مثل نسب التبذير والنهب الملكيين إلى صفة إقطاعية ما، تتميز بها الملكية، وجعل مظاهر الفساد والاحتكار هذه حالة خاصة بنظام سياسي موروث عن القرون الوسطى، ومفصول عن مجمل المنظومة الرأسمالية التابعة.

شجرة تخفي غابة الاستغلال والاضطهاد

غير أن النظام الملكي المنتقد بحدة في الكتاب ليس إلا الرأس المتوج لنظام الاستغلال الطبقي والاضطهاد البوليسي المكروه من طرف أي ديمقراطي جذري حتى النهاية.

يعطي الكتاب صورة مدققة عن حالات افتراس لحقت مجموعة من رأسماليي المغرب المحرومين من "حقهم في الافتراس الاقتصادي في قطاعات بعينها، متغافلا عن حقيقة تاريخية وهي أن القطاع العام الذي ارسته الملكية بعد الاستقلال، بعد تهرب الرأسمال المغربي آنذاك من الاستثمار في قطاعات الاستثمار بعيدة المدى، كان الحاضن الرئيسي لولادة برجوازية حديثة.

ومنذ الثمانينات ومع تطبيق برنامج التقويم الهيكلي ومخطط الخوصصة أصبح القطاع الخاص يحتل نسبة مهمة مقارنة مع المكانة التي كان يشغلها قبل ذلك.

سياسة الانفتاح الليبرالي هذه التي مكنت البرجوازية المغربية من احتلال هذه المكانة، طبقتها الملكية بسياسة الحديد والنار، وبمساعدة الأحزاب الممثلة تاريخيا لهذه البرجوازية (حزب الاستقلال وحزب الاتحاد الاشتراكي).

لا تنتقد هذه البرجوازية هذا الجانب من سياسة المؤسسة الملكية بل تنتقد إمعانها في احتكار قطاعات معينة دون البرجوازية ككل، وهو ما عبر عنه الكتاب في كل ثنايا صفحاته، متغاضيا عن كون البرجوازية تستمر في حلب الشعب لأن الملكية تمسك قرونه بقوة لتحافظ على ما أسماه المؤرخ الماركسي إريك هوبسباوم "دائرة الربح في ظلال العرش"، وتقتطع عمولة عالية مقابل تلك الخدمة.

إن الملكية قسم من الطبقة البرجوازية السائدة اقتصاديا واجتماعيا، لكنه القسم السائد سياسيا ويحكم نيابة عن الطبقة ككل ويضمن استمرار الشروط العامة لبقاء المجتمع الرأسمالي، وهو يستغل ذلك لضمان احتكاره لفرص الاغتناء.

ليس هذا نابعا من واقع مغربي خاص أو من صفة إقطاعية ما للملكية، بل يجد جذوره في أزمة المجتمع البرجوازي بعد أزمة حكم البرجوازية وظهور البروليتاريا كقوة سياسية كامنة ولكن عاجزة مؤقتا عن حسم السلطة السياسية، وهو يمتد عميقا في التقاليد السياسية الفرنسية أيضا، فهذا ماركس يصف حكم لويس بونابرت بما يطابق تماما حالة الملكية المغربية؛ "إن بونابرت، بوصفه السلطة التنفيذية التي جعلت من نفسها قوة مستقلة، يعتبر أن رسالته هي حماية "النظام البرجوازي". أما قوة هذا النظام فتكمن في الطبقة الوسطى.. ولذلك ينظر إلى نفسه باعتباره ممثلا للطبقة الوسطى ويصدر مراسيم مناسبة. ولكنه، مع ذلك، لم يصبح شيئا يذكر إلا لأنه يحطم القوة السياسية لهذه الطبقة الوسطى ولأنه يحطمها مجددا كل يوم. وبناء على ذلك ينظر إلى نفسه كخصم للقوة السياسية والأدبية للطبقة الوسطى. ولكنه إذ يحمي قوتها المادية، يولد قوتها السياسية من جديد..." (كارل ماركس، 18 من برومير..).

ويمكن أن يجد الصحافيان في ثنايا كتاب ماركس هذا مشابهات بين جدهما البونابرت (الذي كان هو الآخر تفتقد له زيارات وحشود شعبية ويتلذذ بسماع عبارة: "عاش الإمبراطور") والبونابرت المغربي، مثل التكاليف العالية التي بز بها الفرنسي نظيره المغربي بإيرادها كبنود في الدستور الفرنسي آنذاك الذي حدد "مرتب بونابرت بـ 600 ألف فرنك. ولم تكن تمضي ستة أشهر على تنصيبه حتى نجح في زيادة هذا المبلغ إلى الضعف..، و"استغل بونابرت على الفور اللحظة المواتية وجعل الوزراء يقترحون في الجمعية الوطنية مخصصات للرئاسة تبلغ ثلاثة ملايين فرنك سنويا". (18 من برومير..).

أما بالنسبة للبطانة المتعيشة من محيط الملكية فهي أكبر ما يميز أي حكم بونابرتي؛ "البيروقراطية الضخمة، التي تنعم بالحلل الموشاة والطعام الطيب، إنما هي أقرب "فكرة نابليونية" إلى نفس البونابرت الثاني، وكيف يمكن أن يكون الأمر بخلاف ذلك ونحن نراه مرغما على أن يخلق إلى جانب الطبقات الفعلية في المجتمع فئة منغلقة اصطناعية تصبح المحافظة على حكمه بالنسبة لها مسألة رزق وعيش". (18 من برومير..).

إن الاستعمار الفرنسي هو الذي جدد نظام الملكية المهترئ ورسخ حكمها، ويسجل التاريخ كيف رفض ليوطي طلب "رابطة حقوق الإنسان" الفرنسية بتعليق "ميثاق حقوق الإنسان والمواطن"، في الإدارات بمبرر تعارضه مع السلطة الشخصية للسلطان.

برجوازية خانعة وجبانة

بعد الزوبعة التي أثارها الكتاب، صرحت مريم بنصالح رئيسة "الاتحاد

العام لمقاولات المغرب"، بعدم "وجود أي مشكل في أن يجمع الملك بين السلطة والتجارة". وصرح زميل آخر لها في الافتراس الاقتصادي أنه "لا بد من الاعتراف بأن تدخل السلطة السياسية في عالم الأعمال قد أتاح للمغرب أن يخلق أبطالا وطنيين ما أشد حاجة بلادنا إليهم". (محمد حوراني، المدير العام لشركة HPS، والرئيس السابق الاتحاد العام لمقاولات المغرب).

وحتى إن تحرر الاقتصاد من سيطرة الملكية، فسيبقى مجتمع الاضطهاد الطبقي قائما، وسيظل "الأثرياء هم وحدهم الذين سيعيشون بينما يموت الفقراء". (نشيد إنجيلي زنجي).

لا ضير إذن أن ينشغل برجوازيو المغرب بالافتراس، حتى ينتظروا من صحفيين فرنسيين- أحدهما كان من بطانة الحسن الثاني وهو ما يعتز به، ويحن إلى ملكية الحسن الثاني التي تنشغل بأمور السياسة أكثر من انشغالها بالاقتصاد- كي يصدرا نيابة عنهم ما يشبه بيان مطالبهم وانتظاراتهم من ملكية مهددة بالحراك الشعبي الذي حفزته الثورات الإقليمية.

تفضل هذه البرجوازية العمل كلوبي للضغط بدل النضال الجماهيري الذي يهدد بتقويض أركان مجتمع الاستثمار الرأسمالي وليس فقط مظاهر فساد بعينها، وما ينتقده الكتاب هنا يعتبر مسلكا يطبع هذه البرجوازية نفسها، "فالكل يحاول التقرب من الملك للتهرب من القانون ومن أداء الواجبات". (خالد الجامعي، مثقف حزب الاستقلال الشهير ينقده للمخزن).

يرد صاحبا الكتاب كل المساوئ التي انتقداها إلى كون الملكية "سلطة إقطاعية ومطلقة لملك يتبع تقاليد العصور الغابرة"، في تناقض تام مع ما صرحا به في مكان آخر حول "أن المهارة في كسب المال هي أم الفضائل لدى الملك الثالث والعشرين من السلالة العلوية". فالإقطاعية نظام لتحصيل وسائل الاستهلاك وكان سقف إنتاجها سد حاجيات السادة الإقطاعيين وليس مراكمة المال، فقد كان تغلغل العلاقات النقدية في مسام المجتمع الإقطاعي مثل الأسيد الذي أدى في الأخير إلى انهياره وقيام مجتمع الرأسمال.

أما مظاهر الفساد واستغلال النفوذ واحتكار المعلومة للتلاعب بالبورصة في المغرب التي لا تعتبر "جريمة يعاقب عليها القانون، ولكن بالأحرى امتيازا لا يفوز به مرة أخرى إلا المقربون من الملك"، فهي أساليب لن تضاهي ما وصلت إليه "الرأسمالية الأمريكية التي اعتبرت منذ نهاية التسعينيات نموذجا- رغم طبيعتها الاصطناعية وغير المنتجة للنمو- وانتشرت تدريجيا في إدارة الشركات الأوروبية عابرة القوميات. ففي فرنسا قدمت حكومة جوسبان، المعروفة باختصارا باسم تجمع اليسار، مشروع قانون "حول تنظيمات اقتصادية جديدة" صادقت عليه الجمعية الوطنية في 2 ماي 2001، مستوحى مباشرة من النموذج الأمريكي الذي كان رائجا وقتها...، و"وفقا لمقترحات إدارة الشركة، يسعى المراء لتعزيز سلطتهم ورواتبهم باستغلال المعلومات الخاصة التي يحصلون عليها بحكم مواقعهم.." (إريك توسان، كتاب البورصة أو الحياة).

أما الأعمال الإجرامية لإنرون ومثيلاتها.. من تهرب من الضرائب، تقديم الرشاوى في تمويل الانتخابات، استخدام المعلومات للتلاعب بالأسهم في البورصات وتزوير الحسابات، فليست خافية على مؤلفي الكتاب.. وما تحققه "أونا" من امتيازات تحققه كبرى الشركات في أمريكا بالمال وشراء الولاءات وتمويل الحملات الانتخابية.

ويجد هذا جذره في بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية بعد القضاء على المنافسة الحرة وهو ما نبه إليه ماركس رغم محاولات العلم الرسمي البرجوازي أن يقتل ذلك عن طريق الصمت، وهو ما تناوله لينين بالتفصيل في كتاب "الإمبريالية أعلى مراحل الرأسمالية"، وجرد فيها طرائق الاحتكارات في البلدان الرأسمالية المتقدمة وهي تضاهي في الخسة والعنف، ما وصل إليه النظام الملكي بالمغرب لإزاحة منافسيه، من تقنيات "الإجبار على الخضوع للاحتكارات" التي تضم؛ الحرمان من المواد الخام، والأيدي العاملة عن طريق «الاقتطافات»؛ والحرمان من وسائط النقل وأسواق التصريف؛ إضافة إلى تخفيض الأسعار بصورة منظمة ليفلس «الدخلاء»، أي المشاريع غير الخاضعة للاحتكاريين؛ والحرمان من التسليف وإعلان المقاطعة، انتهاء باستعمال الديناميت.

الإمبرياليون المفترسون.. ناهبو المغرب

إن المعيق الأول والرئيسي لانعتاق المغرب من حالة التخلف ليس النظام الملكي على وجه الحصر بما يلتهمه من جانب مهم من الدخل القومي بدل توجيهه للاستثمار المنتج، بل تبعيته للبلدان الإمبريالية، وتأتي فرنسا في مقدمتها، وهنا يظهر الطابع المنافق لصاحبي الكتاب الذين يتحسران على مصالح فرنسا الاقتصادية بل ويحنان إلى عهد السيطرة الاستعمارية الفرنسية على المغرب؛ "تبدو فرنسا في دور المغفل، لقد فشلت في بيع طائرات رافال للمغرب ومن فوق ذلك أهدت قطارا فائق السرعة للملك وكل ذلك في فترة الأزمات والشدائد! كم هي بعيدة أيام الاستعمار في المملكة المغربية".

العبرة بالخواتم

"لقد أصبح المغرب حقا حالة فريدة. صحيح أن معظم القادة ينهبون بلدانهم بمصادرة خيرات شعوبها، أما في المغرب فإن الشعب هو الذي يساهم كل يوم في إثراء الملك بشراء منتجات شركاته". (الملك المفترس).

يستهجن صاحبا الكتاب "إثراء الملك بشراء منتجات شركاته" من طرف الشعب، أما من وجهة نظر التقدم التاريخي، فلا يمكن لأي مراقب حصيف إلا أن ينظر لما تقوم به الملكية باعتباره حفرا لقبرها، فالملك الذي يتحول إلى رب عمل ويحول معه الشعب إلى مستهلك يشتري منتجاته إنما يقوض بنفسه مرتكزات بقاء هذه الملكية، بتحويل المواطنين من رعايا إلى زبناء، فالعلاقات النقدية المحضة تضفي الشفافية على العلاقات الاجتماعية وتنزع عنها طابع القداسة التي تمعن الملكية في الحفاظ عليها، وتمزق بذلك على حد تعبير المؤرخ الماركسي إريك هوبسباوم "الحجاب العاطفي والتأثر الذي كان يغطي العلاقات العائلية واختزلتها إلى مجرد علاقات مالية .. لتبدو معها ممارسات الملكية "كمخلفات رسوبية من عهود ما قبل التاريخ ظلت ماثلة للعيان في القرن 21".. سرعان ما سيلفظها الشعب الثوري. (إريك هبسباوم، عصر الإمبراطورية..).

وهو نفس ما نوه به "البيان الشيوعي" حول تحطيم البرجوازية "حيثما استولت على السلطة.. جميع العلاقات الإقطاعية، الأبوية، العاطفية. ومزقت دون رحمة جميع العلاقات المعقدة المتنوعة التي كانت تشد الإنسان الإقطاعي إلى من هم طبيعيا أعلى منه مقاما، لكي لا تبقي على أية علاقة أخرى بين الإنسان والإنسان سوى علاقة المصلحة الصرفة والإلزام القاسي بـ"الدفع فورا".. وباختصار، فقد استبدلت بالاستغلال الذي كانت تموهه الأوهام الدينية والسياسية، استغلالا صريحا، وقحا، مباشرا ووحشيا".

منذ بداية الكتاب حاول الصحفيان التنبيه إلى خطورة ذلك، عندما أشارا إلى اهتمام الملك بجمع الثروات و"لامبالاته الكلية بمستقبل الملكية السياسي... موجهين هكذا تحذيرا يعتمل في نفوس كل أقسام الطبقة البرجوازية المغربية، من مستقبل أعمالها وأرباحها إذا ما انهار النظام الملكي الذي يحرس مصالحها بعناية، فالملكية بتقوية موقعها الاقتصادي تهدد بتقويض موقعها السياسي؛ "الا يمكن أن يرى في البذخ البطر المخصص للقلة إهانة للكثرة، وتحريضا دائما على العنف". (صديقنا الملك، جيل بيرو).

المستقبل للنضال العمالي والشعبي

منذ السنوات الأولى للاستقلال أزيح الصراع الطبقي بين الرأسمال والعمل إلى المرتبة الثانية، ففي المجال السياسي حجبه النزاع بين المؤسسة الملكية ومختلف أشكال المعارضة الليبرالية؛ وفي المجال الاقتصادي حجبته المنازعات بين الملكية وأقسام من البرجوازية مستاءة من احتكارها لفرص الاغتناء الاقتصادي ثم ضرورات بناء المقاولة التنافسية الرافعة في الاندماج في اقتصاد العولمة، كل ذلك بتعاون ببروقراطيات نقابية فاسدة ومغتنية من أموال العمال. إن كتاب "الملك المفترس"، محاولة لجعل هذا الحجب مستمرا.

لا يجب أن ينتظر الشعب، من برجوازية عاجزة ومتملقة للاستبداد مهما كانت مصالح اللحظة المشتركة، أن تكون قائدة نضالها من أجل الديمقراطية واستئصال الفساد وبقايا القرون الوسطى، فرغم "أن البرجوازية تقود النضال في بلدان الشرق، إلا أنها لا تقوده ضد الإقطاعية. إنها تقود نضال برجوازية هزيلة، ضعيفة التطور ومضطهدة، ضد برجوازية مقتدرة وقوية ومتطورة، وبدلا من أن يكون نضالا طبقيا، فإنه بقي وكأنه صراع بين متنافسين، الأمر الذي يجعله ينطوي على إمكانات تسوية". ("روي" عضو الحزب الشيوعي الهندي في الأممية الثالثة، الماركسية اللينينية أمام مشاكل الثورة في العالم غير الأوروبي، ستيوارت شرام وهيلين كارير دنكوس، دار الحقيقة، بيروت، الطبعة الأولى 1970).

ليس للديمقراطية مستقبل بالمغرب إذا كانت تنتظر من هذه البرجوازية الخائفة والجبانة تحقيقها، لكن من حسن حظ الديمقراطية أن لها حليفا لا يهادن ولا يخاف ولا يجبن، لأنه ليس لديه ما يفقد سوى أغلاله ليربح عالما فسيحا من بعدها.. هذا الحليف هو الطبقة العاملة وهو ما يجب أن يضعه اليسار الثوري نصب أعينه، إن أراد أن يستحق بجدارة اسم "اليسار الثوري".. "فالعمال فقراء إلى وعي فقرهم" على حد تعبير الشهيد عبد الله موناصير.

س هناك أحسن ما نختم به المقال من عبارة لكارل ماركس؛ "إن الملك ملك فقط لأن الناس الآخرين يقفون منه موقف الرعايا. ولكنهم يظنون، على العكس، أنهم رعايا لسبب أنه ملك". (رأس المال).

■ أزنزار

أكبر قرض في تاريخ المغرب.. أكبر عملية رهن لقدرات البلد لصالح الإمبريالية

ارتفع العجز التجاري بنسبة 7.2 بالمئة في الفترة من يناير إلى يوليو 2012، بالمقارنة بمستواه قبل عام ليصل إلى 113 مليار درهم (12.65مليار دولار)، بعد أن كان العجز 64.2 مليار درهم نهاية شهر أبريل 2012، ما زاد من الضغوط على احتياطيات البلاد المتناقصة بالعملة الأجنبية.
سبق للحليمي المندوب السامي للتخطيط أن أكد أن احتياطي المغرب من العملة الصعبة سيزداد تدهورا في 2013، مشددا على أن المغرب سيصبح في حاجة ماسة إلى مضاعفة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى ثلاث مرات بهدف تغطية الخصاص المغربي من العملة. وذكر الحليمي بتراجع احتياطي العملة من خمسة أشهر في 2011 إلى ما بين ثلاثة إلى أربعة اشهر في الوقت الراهن أي 2012، محذرا من تدهورها مع حلول السنة المقبلة 2013.

كما حطمت المديونية الداخلية للمغرب رقما قياسيا جديدا بوصولها، في يوليو الماضي، إلى 342.6 مليار درهم، مرتفعة بمعدل 8.6 في المائة، منذ مطلع العالم الجاري، حسبما أورده تقرير صادر عن الخزينة العامة للمملكة.

وتضاعف عجز الخزينة خمس مرات، حيث وصل إلى 23.6مليار درهم، مقارنة مع يوليو 2011، حينها لم يكن يتجاوز 4 ملايير درهم. (موقع المندوبية السامية للتخطيط، 15/08/2012).

وصرحت هيئة الرقابة على الصرف الأجنبي المغربية أن تباطؤ نمو السياحة وتحويلات المهاجرين المغاربة بالخارج (تناقصت بمليار درهم) كانت العامل الرئيسي وراء تدهور الميزان التجاري ليصل إلى مستويات قياسية.

كانت الحكومة تستعمل عائدات السياح وتحويلات العمال المهاجرين لتمويل عجز التجارة الخارجية الذي ارتفع بدوره بسبب ضعف الطلب الأوروبي على الواردات، وضعف اليورو والقدرة الشرائية لمجموع السوق الأوروبية. وسينعكس استمرار الأزمة الأوروبية سلباً على الصادرات المغربية التي ترتبط بنسبة 66٪ بالسوق الأوروبية، مما يعمق أزمة السيولة وعسر التمويل الذي تعانيه الميزانية العامة للحكومة.. والذي تتم تغطيته عادة باللجوء إلى الإقراض.

لقد ولى ذلك "الزمن السعيد" الذي كان مسؤولو حكومات الواجهة يؤكدون ويحلفون أغلظ الأيمان بأن المغرب محمي من آثار الأزمة العالمية (كما هو محمي من الربيع العربي).

تقدم جميع منابر الدولة والحكومة هذه الأرقام لبث الرعب ودفع الشعب لقبول إجراءات تقشف رهيبة، واقتطاعات في ميزانيات التعليم والصحة وزيادة في أسعار المواد االاستهلاكية، كل ذلك لإرضاء صندوق النقد الدولي وغيره من منظمات الرأسمال.

تقارير صندوق النقد الدولي: جهاز كشف الكذب الحكومي

التطمينات السابقة للحكومة الموجهة للاستهلاك الداخلي، ولتامين حد أدنى من الاستقرار الاجتماعي والأمن السياسي لحكومة تريد الاستمرار في نفس سياسات سابقيها دون احتجاجات تعكر صفوها، لا تجد لها أثرا في تقارير صندوق النقد الدولي.

تتحدث وثيقة صادرة في 20 أبريل 2012 عن إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى التابعة للصندوق تحت عنوان "مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي" عن "أثر الربيع العربي.. في زيادة المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد الكلي في المدى القريب.. فسنة 2012 ستتسم بنفس القدر من الصعوبة نتيجة انخفاض النمو وارتفاع البطالة واستمرار الضغوط المالية والخارجية. وإلى جانب ذلك، فقد تقلص الحيز المتاح لخيارات السياسة في كثير من البلدان، بعد أن أفرطت في السحب من احتياطات النقد الأجنبي والمالية العامة عام 2011"..

لكن ما يهم الصندوق هنا هو استقرار الاقتصاد الكلي، أي المؤشرات الاقتصادية الكبرى خصوصا منها تامين خدمة الديون الخارجية والحفاظ على تبعية اقتصاد هذه البلدان للمراكز الإمبريالية.

كما أشار رئيس بعثة الصندوق إلى المغرب "دومينيك غيوم" إلى أن "من المتوقع أن يتراجع النمو الكلي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي من 5%عام 2011 إلى حوالي 3% عام 2012" (نشرة صندوق النقد الدولي الالكترونية، 03/08/2012).

لتفسير هذه المخاطر تركز نشرة الصندوق على بعض الأوجه غافلة عن المرتبطة بتطبيق سياساته، ملخصا الأسباب في السياسات الحكومية التي سنتها هذه البلدان (خصوصا المستوردة منها للنفط) لمواجهة الضغوط الاجتماعية المتصاعدة، مثل "زيادة الانفاق على الدعم المعمم، وتعويض هذه الزيادة جزئيا عن طريق تقليص الإنفاق في مجالات اخرى، منها الإنفاق الرأسمالي. وانخفظت الإيرادات الضريبية نتيجة التخفيف الضريبي في بعض البلدان.. ونتيجة لذلك، تدهورت أرصدة المالية العامة في كافة البلدان تقريبا".

يسكت الصندوق هنا عن نزيف المالية العمومية التي تسببها خدمة الديون الخارجية وترحيل أرباح الشركات الأجنبية إلى مواطنها الأصلية ونزيف النهب المعمم من طرف دولة شهد لها في تقاريرها بأنها استطاعت التعامل مع المد الثوري بالمنطقة إضافة إلى أثر الأزمة الاقتصادية العالمية (خصوصا أزمة اليورو) التي كانت سياسات صندوق النقد الدولي إحدى مسبباتها الرئيسية..

إن عجز الموازنة ظاهرة بنيوية في نموذج التراكم الرأسمالي النيوليبرالي، لذلك يعتبر التحكم في هذا العجز أحد البنود الأساسية في "توافق واشنطن" إحدى الوثائق المؤسسة للسياسات النيوليبرالية في بداية الثمانينات، لذلك فالمبررات التي استقاها الصندوق هي مبررات عرضية لظاهرة بنيوية.

حكومة العدالة والتنمية: في خدمة الإمبريالية

تخلص وثيقة الصندوق إلى أن "إدارة هذه المخاطر هي مسؤولية دولية مشتركة. فالمجتمع الدولي مدعو لتقديم الدعم المالي والمساعدة الفنية والمشورة على مستوى السياسات.. فضلا عن تعزيز الوصول إلى الأسواق، لدعم برامج الإصلاح المحلية".

استجابت الحكومة المغربية للخطوط العريضة لمطالب البنك الدولي الواردة في هذه الوثيقة وللتوجيه الذي يحث على المسؤولية الدولية المشتركة.

أرسلت الحكومة رسالة نوايا إلى الصندوق، تضم في طياتها غير ما صرحت بها الحكومة والتزمت به من وعود شهر عسل زواج متعتها مع الملكية.. تعهدت الحكومة بتقليص العجز في أفق 2016 ليصل إلى 3% كما تعهدت بإصلاح صندوق المقاصة، أي إلغاءه..

ندرك جيدا ما يقصد بتقليص العجز، فنحن شاهدنا جيدا خطط الإنقاذ الموجهة للبونان المرتبطة بتقليص العجز، فقد كانت خطط تقويم هيكلية حقيقية مرتكزة بالأساس على الإجراءات الصدامية: فصل جزء كبير من جسم الموظفين واقتطاعات مهولة في الأجور ومعاشات التقاعد.. ووهو ما حفز تخوفات ما يسمى بالمعارضة البرلمانية بالمغرب التي ادعت رفضها تطبيق برنامج تقويم هيكلي جديد.

تختتم الوثيقة الت أودعها وزير المالية ووالي بنك المغرب لدى إدارة الصندوق بالتزام السلطات المغربية بـ"تطبيق الإصلاحات التي إقترحتها، للتمكين من خلق جو ملائم للنمو الإقتصادي وخلق أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل، مع مراعاة المؤشرات الجوهرية والمالية.[...] وسيبقى الصندوق في إتصال دائم مع السلطات لتامين نجاح هاته السياسات". وهي نفس مقترحات الصندوق في الوثيقة أعلاه. تشير الوثيقة إلى أن الاستقرار بالنسبة لصندوق النقد الدولي "حاجة ملحة". "لكن" الاستقرار لا يكفي إذا لم يكن في خدمة الرأسمال المحلي والعالمي، "يجب على البلدان تحقيق تقدم ملموس بشأن تحويل نظمها الاقتصادية وتحديثها.. ستتطلب الإصلاحات توفير قدر أكبر من المساواة في الحصول على

الفرص الاقتصادية، وتعزيز الشفافية، وتحسين فرص الحصول على الائتمان من خلال تعزيز البنى التحتية للأسواق المالية، وبوجه أعم، تعزيز بيئة الأعمال عن طريق تقليص الروتين الحكومي، وتبسيط القواعد والإجراءات. ثانيا، ينبغي أن تحل شبكات الأمان الاجتماعي محل أنظمة الدعم المعمم المهدر للموارد والتي تفيد الأغنياء غالبا...".

إن مطالب الرأسمال العالمي بالمزيد من فتح الاقتصاد المغربي وإصلاح الإدارة تطل من جديد، وما تأكيدات بنكيران فيما يخص صندوق المقاصة إلا ترجمة لي لهذه الفقرة إلى لغته العربية الركيكة.

تنصح وثيقة الصندوق "البلدان التي تواجه انخفاض الاحتياطات الوقائية بتعبئة التمويل الخارجي في الأجل القريب لتجنب إجراء تعديل حاد على نحو غير ملائم. وبوجه عام، قد يؤدي الاعتماد المفرط على التمويل المحلي في بيئة النمو المنخفض إلى مزاحمة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، ووضع ضغوط على أسعار الفائدة المحلية، وتدهور أوضاع المالية العامة، وزيادة بطء الانتعاش".

سارعت حكومة العدالة والتنمية لتطبيق هذه النصيحة المقدمة من طرف أكبر البنوك الربوية في تاريخ البشرية، فوقعت اتفاقا مع صندوق النقد الدولي ينص على تمتيع المغرب بالاستفادة من تسهيلات القروض التي يمنحها الصندوق.

"خط الوقاية من الاحتجاجات الاجتماعية وضمان سيولة ثروات المغرب إلى البنوك الأجنبية

صرحت وزارة المالية أن المغرب حصل على قرض "خط الوقاية والسيولة" من طرف صندوق النقد الدولي بقيمة تعادل 700% من حصته في الصندوق أو 6,2 مليار دولار أمريكي يمكن استعمالها خلال مدة سنتين. وكان المجلس الإداري للصندوق قد وافق على منح بلادنا هذا الخط الائتماني في اجتماعه المنعقد يومه الجمعة 3 غشت 2012. والغاية حسب الوزارة هو استخدام هذا المبلغ في حال تدهور الأوضاع الاقتصادية وتعرض البلاد لاحتياجات مالية مفاجئة.

ويعتبر "خط الوقاية والسيولة" الذي حل محل "خط الائتمان الوقائي" عام 2011، من بين تسهيلات ائتمانية أخرى سنها البنك الدولي (ترتيبات المساندة ، خط الائتمان المرن، نافذة مساعدات الطوارئ.. الخ).

لكي يستفيد بلد ما من هذه التسهيلات الائتمانية لابد ان يقبل خضوعه لشرطين، هما "ضرورة أن يتم تقييم الدولة العضو على أساس متانة سياساتها الاقتصادية، ودرجة التزامها بهذه السياسات في المستقبل"، أي المزيد من التفريط في السيادة السياسية والاقتصادية للبلد.

وللتاكد من نفاق خطاب "التسهيلات الائتمانية"، نجد أنها "موجهة أصلا نحو فئة محددة من الدول، وهي طائفة الدول الأعضاء ذات الأداء الاقتصادي القوي والتي تواجه نقصا طارئا في السيولة بسبب الأزمة أو بسبب ظروف مشابهة"، وليس للدول الضعيفة المحتاجة أكثر للمساعدات والتسهيلات.

تؤكد وزارة المالية أن "من شان حصول المغرب على "خط الوقاية والسيولة" أن يطمئن المستثمرين والشركاء الماليين الأجانب وكذا وكالات التصنيف الدولية حول الآفاق الاقتصادية والمالية لبلادنا ويساعد على تعبئة تمويلات خارجية في الأسواق المالية الدولية بشروط ملائمة".. أي أن المغرب يشتري مؤشرات صحته الاقتصادية وطمأنة الخارج برهن اقتصاده واحتياطات الأجيال المستقبلية لصندوق النقد الدولي.

صرحت السلطات المغربية بأنها تعتزم معاملة هذا الاتفاق باعتباره وقائيا ولا تعتزم السحب من الخط الائتماني المتاح بمقتضاه، إلا إذا شهد المغرب احتياجا فعليا لتمويل ميزان المدفوعات نتيجة تدهور الأوضاع الخارجية. (صندوق النقد الدولي، إدارة العلاقات الخارجية، بيان صحفي، ..03/08/2012)

لكن من يضمن ذلك في بلد ينخره الفساد والنهب المعمم وتغيب فيه الرقابة الشعبية، بل حتى البرلمان المزور لم تتم استشارته. من يضمن ألا تستعمل أموال هذا القرض في تقوية الأجهزة القمعية وتوريد الأسلحة لمواجهة التمردات الجماهيرية التي تلوح في الأفق.. هذا ليس بعيد الاحتمال ونحن نتذكر دور الصندوق في تقوية ديكتاتورية رواندا ومدها بالقروض اللازمة لتسليح الميليشيا التي اقترفت مجازر كان ضحيتها مليون شخص من التوتسي وملايين اللاجئين.

يندرج "خط الوقاية والسيولة" في إطار القروض ذات الأجل القصير (6 أشهر حتى 48 شهرا) المعروف عنها ارتفاع فوائد خدمتها، فقد ورد في إحدى وثائق الصندوق أن سعر الإقراض بالنسبة لهذا النوع من المساعدات الائتمانية "مرتبط بسعر فائدة الصندوق المرتبط بالسوق"، كما ترتفع رسوم الالتزام حسب نسبة المبلغ المسحوب من حصة مساهمة الدولة في رأسمال الصندوق من 15 نقطة أساس للمبالغ الملتزم بها بحد أقصى 200% من الحصة، و30 نقطة اساس على المبالغ التي تتجاوز 200% منها وبحد أقصى 500%. أما الاتفاق مع المغرب فقد تعدى المبلغ الممنوح 700% من حصته"، حيث يحصل رسم إضافي على القروض الكبيرة (التي تتجاوز حدودا معينة). (صندوق النقد الدولي، صحيفة ووقائع، أبريل 2012)

هذا دون أن نضيف علاوات المجازفة ومخاطر عدم الأداء في مناخ الأزمة الخانقة، فقد أقرت وثيقة صادرة عن الصندوق أن أواخر عام 2008 "شهدت انتهاء مرحلة التدفقات الرأسمالية الوفيرة والتسعير المنخفض للمخاطر وبدأت مرحلة تخفيض نسب التمويل بالديون في أعقاب الأزمة المالية التي أصابت الاقتصادات المتقدمة".. (صندوق النقد الدولي، صحيفة ووقائع، غشت 2011) أي أن المرحلة هي مرحلة عسر التدفقات المالية والتسعير المرتفع.

أكد مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي مسعود أحمد أن خط السيولة والوقاية، الذي منحه الصندوق، للمغرب بقيمة 6.2 مليار دولار، دليل على "متانة" السياسات الاقتصادية التي تنهجها المملكة، و"قوة" عملية تدبيرها للاقتصاد.. أي علامة على أن المغرب مستمر في التوغل داخل دهليز تطبيق سياسات الصندوق التي عصفت ببلدان جنوب شرق آسيا والمكسيك والأرجنتين سابقا.

فالبنسبة للصندوق "تمنح المساعدات المالية (أي قروض) إذا كان البلد عاجزا عن سداد مدفوعاته الدولية الصافية مع الاحتفاظ بقدر كاف من الأرصدة الاحتياطية للمستقبل". و"تتيح قروض الصندوق هامش أمان وقائي لتيسير سياسات التصحيح والإصلاحات التي يتعين على البلد تنفيذها لمعالجة المشكلة التي تواجه ميزان المدفوعات".. أي أن ما يهم صندوق النقد الدولي هنا هو أن يكون المغرب قادرا على سداد مدفوعاته الدولية الصافية (الديون، وتكاليف الاستيراد..) وفي نفس الوقت الاستمرار في برامج الإصلاحات الاقتصادية المملاة من طرف الصندوق.

يشبه صندوق النقد الدولي هنا مشعل حرائق يدعي أنه إطفائي، لكنه يستعمل مواد قابلة للاشتعال أثناء عملية الإطفاء.. فسياساته المملاة والمطبقة من طرف أنظمة ديكتاتورية هي التي تشعل الأزمات الاقتصادية، ويسارع بتقديم وصفات لتجاوز الأزمة هي نفسها السبب الرئيسي للأزمة.

الرهان الرئيسي، توطيد التبعية

"تعبئة التمويل الخارجي في الأجل القريب والابتعاد عن الاعتماد المفرط على التمويل المحلي"، أي منع الحكومات من اللجوء إلى سياسات محلية لتجاوز الأزمة، أي المزيد من ربط عربتها الاقتصادية ببغال مؤسسات الرأسمال العالمي. هذا هو الرهان الرئيسي الذي يعمل صندوق النقد الدولي لربحه.

ساهمت أزمة 1929 والاضطرابات السياسية التي صاحبتها وأضعفت المراكز الإمبريالية، على منح فرصة للدول النامية (أمريكا الجنوبية بالخصوص) آنذاك لالتقاط أنفاسها وسن سياسات تنموية محلية (إحلال الواردات).. وتسعى مؤسات الإمبريالية الاقتصادية لمنع هذا السناريو من جديد، بتوجيه أنظار الحكومات "ذات الساسيات الاقتصادية المتينة" نحو الخارج.

الامتناع عن سداد مديونية خارجية استنزفت ثروات البلد منذ عقود، واسترجاع الأموال المنهوبة والقطاعات المخوصصة ومراجعة جذرية لسياسات التصدير التي توجه كل شيء نحو الخارج، تاركة الأمن الغذائي للمغاربة في مهب رياح شركات المضاربة العالمية في الغذاء.. هذا هو الطريق الشعبي لتجاوز الأزمة... أما اقتراحات صندوق النقد الدولي وربيبته المحلية فليست إلا قيادة للبلد نحو الهاوية.

■ أزنزار

مسيرة 27 مايو 2012 النقابية، وماذا بعد؟

مستخلصة ما تراه دروس مسيرة الدار البيضاء التي دعت إليها النقابتان "الاتحاديتان" (ك.د.ش و ف.د.ش)، وضعت افتتاحية لجريدة ليبراسيون، لسان الاتحاد الاشتراكي باللغة الفرنسية، تلك المسيرة العمالية في منظور سياسي متكامل قوامه ما يلي: المبادرة النقابية جمعت اليسار الذي أبان بتأييده لها أنه يعي مقاربة الظرف الراهن و ما يستوجب من مبادرات. و ختمت باستخلاص وجوب أن يكون لهذه المبادرة الاجتماعية، أي المسيرة النقابية، تعبير في "فعل سياسي يتيح للمغرب الانفتاح على آفاق واعدة" ، حسب تعبير كاتب الافتتاحية.

هذا وقد أحاط حزب الاتحاد الاشتراكي المسيرة العمالية بالكثير من الإطراء لدرجة المبالغة المفرطة في تقدير عدد المشاركين [مئات الآلاف حسب زعمه]، و ركز الأضواء على حضور كل تنويعات اليسار حتى الجذري، و على صور العناق بين رموز "الأسرة الاتحادية" المتنافرين منذ انشقاق مؤتمرهم السادس.

حزب الاتحاد الاشتراكي منهك ومستنزف بمسار بدأه قبل 14 سنة، لما قبل الإسهام في إنقاذ نظام الحسن الثاني مما سماه "السكتة القلبية". بعد سنوات بحكومة المواجهة، المستعملة قفازا لمواصلة نفس السياسة المعادية لقاعدة المجتمع العريضة، فقد هذا الحزب رصيدا سياسيا صنعه لنفسه باستغلال تاريخ كفاح الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ضد الحكم المطلق، و تاريخ مناوشاته المحسوبة للنظام بعد 75، و استقطابه لرأي عام معارض بفعل احتكاره المعارضة الشرعية، فيما كان اليسار الثوري عرضة للإبادة.

بات هذا الحزب شبيها بما كان هو ذاته يطلق عليه "الأحزاب الإدارية"، أي أحزاب القصر التي ترعاها وزارة الداخلية. فعلى صعيد البرنامج، تخلص الحزب من ميوله الخجولة إلى اقتصاد وطني على درجة من الاستقلال عن الامبريالية، يقوم فيه القطاع العام بدور رئيس، إلخ أي تلك الرؤية التي ميزت الأحزاب الوطنية الشعبية بالعالم الثالث أيام الاتحاد السوفياتي. و اجتماعيا، تحول الحزب بفعل اندماجه المتنامي في مؤسسات الديمقراطية الزائفة لدرجة أنه أصبح مرتعا لشتى صنوف الانتفاعيين و محترفي السياسة الانتخابوية. انعكس هذا في نتائج الحزب الانتخابية، حيث سار من سقوط إلى سقوط ما فاقم أزمته بفعل كونه حزب انتخابات بالدرجة الأولى.

الحزب بحاجة إلى نفس جديد، أو بالأحرى إلى تجديد جلده الانتخابي، بقصد التمكن من استمالة الجماهير الشعبية المستاءة من تردي الوضع الاجتماعي، و ترجمة هذا الاستياء بمناصب في مؤسسات الديمقراطية الزائفة.

أما شريك الاتحاد الاشتراكي في هذه العملية السياسية، أي حزب المؤتمر الوطني الاتحادي، فيبدو أن حصيلة 10 سنوات بعد الانشقاق، و إخفاق انتخابي شبه تام، أقنعاه باستحالة بناء قوة سياسية ذات وزن على نفس أساس الاتحاد الاشتراكي: أساس قبول الديمقراطية الحسنة و الخضوع للمؤسسات المالية الدولية.

غاية تحرك المكونين الاتحاديين، بواسطة ذراعيهما النقابيين، هي تفعيل الديمقراطية الحسنية، بتجنيد قوى شعبية ضد حكومة الواجهة، و ترك الحكومة الفعلية في سلام، و تهيئ تناوب جديد يطيح "الإسلاميين". هذا معناه حرف الغضب العمالي و الشعبي عن طريق تغيير حقيقي بتوجيهه نحو فريق حكومي لا دور فعلي له غير تمويه الاستبداد و التبعية للامبريالية.

لا تفعل حكومة بن كيران سوى مواصلة دور حكومة اليوسفي و سواها من الحكومات التي شارك فيها الاتحاد الاشتراكي: دور ستار يخفي الآلية الحقيقية للحكم.

ليست حكومة بنكيران غير خدعة سياسية لحرف الأنظار عن الماسكين الفعليين بمصير ملايين المغاربة المقهورين. الخصم الفعلي لكادحي المغرب ليس هذا الطعم، بل الحاكمين الفعليين. المشكل ليس في حكومة صورية، بل في دستور وضع السلطة الفعلية بيد فرد. وكل الضجيج الذي افتعلته "الأسرة الاتحادية" مساهمة في عملية تضليل يشرف عليها الماسكون الفعليون بالسلطة.

هذا التحريك من فوق له سياق يفضحه. أين كان الاتحاديون، بشتى صنوفهم، لما نزلت الجماهير الشعبية مع حركة 20 فبراير إلى الشارع مطالبة بالحرية و الكرامة و العدالة الاجتماعية. كانوا مع النظام لنزع فتيل الانفجار و تفادي عدوى الثورة القادمة من الشرق.

كانت المسيرة بالدار البيضاء تحريكا للساحة النقابية من فوق، خارج أي سياق نضالي، و مناورة سياسية تعاون فيها حزب المؤتمر الاتحادي مع شقيقه الاتحاد الاشتراكي لتعزيز رصيدهما السياسي بمعناه الانتخابي بوجه هدف سهل هو حكومة شكلية لا سلطة فعلية بيدها. وقد كان تجاوب القاعدة النقابية مع الدعوة إلى المسيرة تعبيرا عن حاجة موضوعية إلى التحرك من أجل تحسين أوضاع العمل و الحياة، استعملته القيادات لأغراضها الخاصة، أغراض سياسية تندرج في لعب دور في لعبة النظام السياسية، بتفعيل التنافس على حكومة الواجهة فيما الحكومة الفعلية لا يطالها نقد و لا مساءلة ،و لا سعي إلى الإطاحة بها. [راجع موقف الماركسيين الثوريين من تلك المسيرة في نص: رايتنا في المسيرة العمالية _ المناضل-ة عدد 47]

ماذا بعد؟

ها قد انصرمت أربعة أشهر على يوم المسيرة العمالية التي نظمتها قيادتا الكونفدرالية.د.ش و الفيدرالية.د.ش بالدار البيضاء. ومع كل ضجيج التصريحات الإعلامية المنصبة عمدا على حكومة الواجهة، وكل الشعارات المرفوعة حول الفعل العمالي الموحد و "توحيد اليسار"، لم تحرك القيادات النقابية ساكنا لتنظيم نضال مشترك لوقف التعديات على مكاسب الأجراء و حقوقهم، و لا للتضامن مع الجاري من نضالات عمالية و شعبية. و ها هي تساير الدولة في لعبة "الحوار الاجتماعي" و الشراكة في تحطيم ما تبقى من مكاسب لدى الأجراء.

فبعد خمسة أيام من تلك المسيرة المطبل لها، أعلنت الدولة زيادة في أسعار المحروقات،بنسبة مرتفعة، متحدية مزاعم القيادات النقابية، ومسفهة مزايدات محمد نوبير الأموي الكلامية الذي قال قبيل انطلاق المسيرة: بدأ العد لعكسي لإسقاط الحكومة، وهذه البداية وليست النهاية . في أول امتحان، والحناجر لم تسترح بعد من شدة الصراخ، هجمت الدولة، و رسبت القيادات، و عادت القواعد إلى سلبيتها.

ما المرتقب، و الحالة هذه، من تلك القيادات فيما الدولة تعد تصعيدا أعنف على ما تبقى من مكاسب عمالية و شعبية؟ لا شك ان من أولويات الدولة حاليا الإجهاز على ما تبقى من صندوق المقاصة الذي قال بصدده ما يسمى وزير الشؤون العامة والحكامة بحكومة الواجهة محمد نجيب بوليف_ "إننا بصدد القيام بإصلاح جذري ومتدرج لنظام المقاصة يحقق المزيد من الاستقرار الاجتماعي للبلاد".

فالمال الذي يدعم الاستهلاك الشعبي مال يسيل لعاب البرجوازيين، و عليه ان يتجه وجهة أخرى تطابق أولويات الرأسماليين و أسيادهم الامبرياليين. فحسب دراسة لمجلس المنافسة ، سيمكن تحرير أسعار المنتجات المدعمة في إطار نظام المقاصة سيمكن من توفير ميزانية_ قد تصل بعد إلغاء الدعم_ وبحسب معطيات 2011 _ إلى 50 مليار درهم.

وإذ تتوخى الدولة الحذر تفاديا لتفجير الوضع الاجتماعي المحتقن، بتدابير ترقيع من قبيل تخصيص مبلغ مليار درهم لدعم أسعار الخبز، فإنها مع ذلك مصرة أيما إصرار على التحرير الكامل للأسعار محفزة من مؤسسات الرأسمالية العالمية المتحكمة بمصير المغرب.

كما أن ضرب مكاسب التقاعد واحد من مشاغل الدولة الضاغطة بعد أن بذلت جهدا كبيرا ، بالأقل منذ متم العام 2003 عند تاسيس ما سمي باللجنة الوطنية لأنظمة التقاعد، لقصف العقول بركام من الأضاليل، بمتابعات صحافية و تقارير خبراء و مديريات وزارية وغيرها من المؤسسات حول خطر انهيار أنظمة التقاعد المزعوم، تمهيدا لطريق الدكاك الذي سيأتي على ما تبقى من مكاسب. [راجع بهذا العدد مقال إصلاح أنظمة التقاعد بالمغرب:نقاش دراسة المندوبية السامية للتخطيط]. وقد شرعت الدولة تجس نبض المعنيين بتصريحات بعض الخدام بحكومة الواجهة

بترويج أن ميزانية العام 2013 ستتضمن إجراء رفع سن التقاعد لدى الصندوق المغربي للتقاعد إلى 62 سنة، وكذا مراجعة نسبة الاقتطاع برفعها بنقطتين (سبق رفعها في العام 2010 بستة نقط على امتداد 3 سنوات)، و إعادة النظر في طريقة حساب المعاش باعتماد متوسط اجر السنوات الثمانية الأخيرة بدل آخر أجر.

و لائحة ما تعد الدولة من ضربات للشغيلة وعامة الكادحين طويلة و مفتوحة.

نهب و قمع... و الرد بالكفاح

و إذ يتصاعد العدوان على كادحي المغرب بطاقم سياسي مجدد ينفضح يوما بعد آخر الوجه الآخر لتجريد السواد الأعظم من الشعب من مكاسبه الطفيفة. فقد كشف تقرير صادر عن شركة "ويلث إكس" الاستشارية، أن 35 مغربياً يتقاسمون ثروة تقدر بحوالي 5 ملايير دولار، أي ما يوازي 12.5 في المائة من حجم الميزانية العامة السنوية للمغرب التي تناهز حوالي 40 مليار دولار، و5 في المائة من الاقتصاد المغربي الذي يبلغ 100 مليار دولار. ومن جهته كشف تقرير دولي حديث صادر عن مؤسسة "بوسطن" الاستشارية في الولايات المتحدة الأمريكية أن أكثر من 30% من ثروات أغنياء المغرب مودعة في بنوك سويسرا و بريطانيا، و أن المغرب يتبوأ مرتبة متقدمة بين الدول العربية التي يودع أغنياؤها ثرواتهم في البنوك الأوروبية، حيث يأتي بعد الكويت و الإمارات و البحرين ولبنان.

هذه الدولة التي ترعى النهب لمصلحة أقلية، و إفقار الأغلبية، لم تر في كل ما شهد المغرب من هزة احتجاجية ومطلبية ، سياسية و اجتماعية، طيلة العام 2011، وما يتواصل من تصاعد شرر غضب الكادحين هنا وهناك [الشليحات، طنجة ، ايفني ... [داعيا لوقف هجومها الغاشم. لا بل صعدت على جبهة القمع أيضا بجملة محاكمات للشباب الجامعي (فاس، القنيطرة ...) و لشباب حركة 20 فبراير، والتصدي بقوات القمع لاحتجاجات شعبية عديدة، و لتحركات المعطلين بالعاصمة و بمناطق عدة .

إذا كانت الدولة قد ناورت، وتنازلت بدرجة ما، وحظيت بدعم حلفاء سياسيين (معظم اليسار التقليدي، و قسم مما يسمى الحركة الاسلامية) كي تعبر بسلام لحظة العاصفة، لما سقط بنعلي و مبارك وما تلاه من موجة ثورية بالمنطقة، و أفلحت فعلا في ذلك، فإن الأمر لا يعني انها أخمدت نار الغضب الشعبي.

هذا الغضب عميق الجذور، ولم يكن سقوط رؤوس أنظمة مستبدة غير حفار خارجي. الغضب ناتج عن سياسات اقتصادية و اجتماعية تحطم المكاسب الطفيفة، وتضع البلد و ثرواته بين يد قوى استعمارية كالاتحاد الأوربي و مؤسسات الرأسمال العالمي. و مهما برع ساسة دولة الاستبداد في تدبير المرحلة، حتما ستنفجر الحالة الاجتماعية في وجوههم، و سينبعث الاحتجاج بقوة غير مسبوقة في ظل اشتداد أزمة اقتصاد تابع، في سياق الأزمة العالمية للرأسمالية.

راكمت الجماهير الشعبية بمختلف مناطق البلد رصيدا من تجارب الكفاح الاجتماعي، وتحقق تقدم في الوعي السياسي بفضل حركة 20 فبراير التي استهدفت الحكم الفردي مباشرة، منتقدة احتكار السلطة و الثروة. هذه قاعدة جديدة للنضال. و في حالة الانكفاء الحالية المطبوعة بفتور حركة 20 فبراير و تقلص نطاق الاحتجاج الشعبي و تراجع حجمه، تستوعب الجماهير دلالات ما وقع، لتنهض في الفرصة القادمة باندفاع أقوى و رؤية أوضح.

دور طلائع النضال، السياسي و الاجتماعي، أن تخصب النضالات الجارية بدروس تلك السابقة، و أن توحد المطالب و الخطوات النضالية، بتطوير كل صيغ التنسيق و التعاون و التضامن على كل جبهات النضال، اجتماعية و نقابية و سياسية.

غارات البرجوازية ودولتها هي من سيدفع المارد العمالي و الشعبي للانتصاب على كامل قدميه، وما علينا إلا أن نكون في الموعد.

■ مصطفى البحري

فايسبوك في مواجهة الإعلام السائد

تركز وسائل الإعلام التقليدية كلها تقريباً بيد البرجوازية، فالقنوات والإذاعات والمطابع كلها حكر على البرجوازية، ولذلك يبقى صوت النضال على الهامش، وتبقى وسائل الإعلام البديلة، لا سيما الانترنت، الإمكانية المتاحة للإعلام المناضل.

من جملة ما وصف به الحراك المغربي: شباب الفايسبوك، ثورة فايسبوك، وهذا توصيف يطلق على الحراك الثوري بالمنطقة كلها. يعزى ذلك، إلى الدور التعبوي والتحريضي الذي تلعبه المواقع الاجتماعية، ورغم أن العلاقات التنظيمية المباشرة في الميدان هي الحاسمة، لقدرتها على الفعل المباشر، فالإعلام البديل له دور لا يمكن إنكاره.

في المغرب ارتفع عدد منخرطي الفايسبوك منذ شهر ماي 2011، بازيد من نصف مليون منخرط جديد، حسب آخر إحصائيات الموقع المتخصص "سوسيال باكيرز"، و بلغ عدد المنخرطين في الفايسبوك شهر نونبر 2011 أربعة ملايين منخرط، بما يشكل أزيد من 12 بالمائة من ساكنة المغرب، والفئات الشابة منها بالخصوص.

أما بالنسبة لاستعمال الانترنت بوجه عام، فيتصدر المغرب منطقة شمال أفريقيا، حسب تقرير أصدره المكتب الدولي للذكاء الاقتصادي "أكسفورد بيزنس غروب"، مؤخراً، فحوالي نصف المغاربة يستعملون الإنترنت، بنسبة 49% من السكان. ويأتي الفايسبوك على رأس المواقع الأكثر تصفحا، يليه موقع "اليوتوب". أما معدل الاشتراك في الهاتف النقال بالمغرب، فقد وصل إلى 101,49% بمعنى أن عدد الاشتراكات تجاوز الـ32 مليونا، ما يعني بأن عدد الخطوط الهاتفية المتنقلة بالبلد قد فاق عدد الساكنة بـ 1,49%..

استخدام الانترنت لتنظيم مظاهرات، كذاة تعبئة، ونقل أخبار النضالات، أمر مستجد، وجب عدم تفويته، فكم من مرة أبان هذا النوع من الإعلام عن جدواه، ونماذج سيدي إفني وتازة والحسيمة و حركة 20 فبراير، حينما فضحت الصور الملتقطة بالهواتف النقالة، الإعلام السائد، دليل على جدوى هذا الإعلام البديل، خصوصا حين يحترفه مناضلوا شوارع، ويزاوجون بين النضال في الشارع وبين خلق إعلام النضال، وليس اختصاصا لنخبة متربعة في الغرف.

رغم ذلك، لا يجب التضخيم والمبالغة في دور الانترنت في الحراك الشعبي، الإعلام السائد كان يحاول ومازال الادعاء بأن السيرورة التي تشهدها المنطقة، هي بفعل الفايسبوك أو التويتر. إن السبب الرئيسي لهذه الدعاية هو القول بأن ذلك كان من فعل أطفال الطبقة الوسطى، من خلال هواتفهم المحمولة، وهي صورة تحب البلدان الغربية أن تراها، وتنشرها. الهدف من ذلك، نفي طابع التنظيم عن السيرورة، وأيضا نزع مضمونها السياسي والاجتماعي.

لكن الحقيقة أن هذا الانفجار الثوري، ليس نتيجة فراغ، بما في ذلك في المغرب، ليس بسبب شخص وضع رسالة سماها " لنخرج للتظاهر يوم 20 فبراير" كما يدعي الإعلام الرسمي، خالقا رموزا من ورق. مقدما إياهم، كزعماء اقتادوا الناس إلى الشوارع.

تاريخ 20 فبراير 2011، ليس المرة الأولى التي تظهر فيها دعوة إلى احتجاج على الفايسبوك. كانت هنالك دعوات سابقة للاحتجاج والتضامن، ولكنها لم تحدث مطلقا في الواقع، إذن لماذا تحديدا يوم 20 فبراير 2011؟ لا أحد يعرف أبدا متى ستحدث الانفجارات الثورية، ولا يمكن مطلقا أن نتنبأ، يمكن فقط أن ترصد تصاعد مزاج النضال لدى الجماهير، ويمكن أن تعرف أن البلد يقترب من أزمة ثورية. لو ننظر إلى التاريخ، فلينين مثلا في كانون الثاني من عام 1917 حين كان يوجه خطابه الى الشبيبة البلشفية، قال لهم إن جيله لن يشهد الثورة بل سيشهدها جيلكم (الشباب البلشفي) . بعد شهر تفجرت ثورة اكتوبر. هذا لينين اعظم الثوريين في التاريخ !.

العقود الماضية، وما شهدته من ديكتاتورية وتفقير، هي خميرة الثورة، والعقد الأخير، بما حفل به، من كفاح شعبي، بلغ ذروته، في سيدي إفني 2005، لتعود بقوة اشد سنة 2008، تم طاطا وبوعرفة، لتتجمع هذه الروافد في سيل حركة 20 فبراير.

مشاهد احتلال الجماهير للشوارع والساحات بعشرات الآلاف، كان سابقا لـ20 فبراير 2011، منه كفاح جماهير الهوامش، وما بلورته تنسيقيات الأسعار، واحتجاجات جمعية المعطلين في كل ربوع المغرب، ونضالات الطلاب، ومعارك العمال، نقطة ضعف هذه النضالات، تجاوزتها حركة 20 فبراير، بتوحيد النضال، وديمقراطية تسييره، وبلورة المطلب السياسي ووحدة الفعل.

ماذا كان إذن دور الانترنت ؟ بطبيعة الحال الانترنت كان له دور، لا يمكن لأحد أن ينكر ذلك. ولكن دوره كان الدعاية والتعبئة لما يجري على الارض.

عندما يتم قطع شبكات الانترنت والهاتف، كما وقع في مصر وتونس ويقع اليوم في سوريا، كيف يمكن إدارة الاحتجاجات والإبلاغ عن المستجدات، وتنظيم الحملات؟ تبقى العلاقات التنظيمية المباشرة هي الموجه للحركة الجماهيرية، لذلك، الانترنت لا تعوض، تقاليد التنظيم والتواصل والتعبئة الأصيلة، توزيع الجرائد والمنشورات والكراريس، وخلق اللجان وتقسيمها وتحديد وظائفها، وفوق هذا وذاك، التنظيمات الذاتية للجماهير.

لكن، ايصال أخبار التحركات والاحتجاجات تشجع الحراك الاجتماعي بشكل عام. ومن الطبيعي أن يشعر المناضلون بالإحباط عندما تنقطع أخبار النضالات، لكن في المقابل، من شأن المبادرات الصغيرة، تحفيز روح النضال، وإرجاع الثقة بالنفس، حين ينجح أصحابها في التواصل مع باقي المناضلين عن طريق الإنترنت.

إنتشار الهاتف النقال و الحواسيب النقالة و مختلف أدوات الاتصال بين عامة الشعب، يصب مباشرة في مصلحة النضال، في ظل احتكار النظام والرأسماليون لوسائل الإعلام التقليدية، يجب على قوى النضال عدم تضييع أي فرصة لنشر أفكارهم ودعايتهم عبر قنوات الإتصال التي سمحت بها تكنولوجيا الإتصالات.

يجب أن نتأكد نحن الثوريون أن خلق إعلامنا البديل جزء أساسي في برنامجنا، وسلاح في أيدينا، فإذا كانت لدينا القدرة على بيع الجريدة التي ننتجها بأنفسنا، ونشر الصورة التي نلتقطها بأدواتنا الخاصة، وتوزيع الشريط الذي نعده وفق منظورنا، سنكسر الانصياع لإعلام الاستبداد.

أيام الثورة البشفية 1917، كان من استراتجيات البلاشفة المراهنة على امتداد الثورة جغرافيا، وكان جزء من التحريض الذي يقومون به جريدة من ثماني صفحات، تتضمن فقط صورا. مثلا: صورة لجنود الجيش الأحمر يطيحون بالقيصر وتحتها جملة قصيرة. والأكيد أن الكثير تغير، امكانات هائلة تتوفر اليوم، تجاهلها، خطأ فادح.

■ محمد الساعي

أسئلـــة وأجوبـــــة لدحض هجوم حكومـــة الأغنيـــاء على صندوق الموازنـــة

عملا بتوجيهات البنك العالمي و صندوق النقد الدولي تستعد النظام لشن إحدى آخر غاراته على صندوق الموازنة الذي يعد أحد المكاسب التاريخية للجماهير الشعبية. و بذلك سيتم قريبا الإجهاز على أحد أدوات إسناد القدرة الشرائية للفقراء. فبعد أن ألغى دعم العديد من المواد الاستهلاكية الأساسية، تستعين الملكية الآن بخدمات حزب بنكيران من أجل وضع نهاية لنظام الدعم برمته في نهاية السنة الجارية. وكي لا تثير غضب الشعب، تبذل حكومة الملك قصاراها من أجل التغطية عن الهجوم بسيل من الدعاية المسمومة و التي سندحضها بالجواب عن الأسئلة التالية:

● هل نظام الدعم لا يستفيد منه إلا الأغنياء؟

■ صندوق الموازنة لا يستفيد منه إلا الأغنياء. كانت هذه هي الأطروحة الأساسية للبنك العالمي في بداية الثمانينات التي استندت عليها توصيته للنظام الملكي بالتراجع عن نظام دعم المواد الغذائية الأساسية. في السنوات الأخيرة، دعمت الحكومة الأطروحة المذكورة بمعطيات إحصائية تفيد حصول الأغنياء على ضعف الدعم الموجه للفقراء، أي استفادتهم من دعم يبلغ 300 درهم للشخص في السنة، مقابل 150 درهم فقط للفقراء. باستعمالهما لهذه الحجة، يبدو النظام الملكي و حكومته كمدافعين عن المصالح الطبقية للفقراء، والحقيقة هي عكس ذلك تماما. فالحجة المستند عليها غير صحيحة إلا بشكل جزئي: أولا، لأن المبلغ المذكور الذي تحصل عليه الأسرة الغنية لا يمثل شيئا بالنسبة لدخلها، في حين أن 150 درهم تمثل حوالي أجر يومان لأسرة عامل بالحد الأدنى للأجور. ثانيا، إن جزئا صغيرا من الأغنياء فقط هو الذي يستفيد من نظام الدعم أكثر من بقية الشعب، وبالأخص فقراء، و هم من مالكي الأراضي الكبار المنتجين للمواد الغذائية الأساسية و أرباب المطاحن، و أرباب معامل الزيت و السكر و الحليب، خاصة المجموعة الرأسمالية الاحتكارية "الشركة الوطنية للاستثمار" أولا سابقا التي تعود ملكيتها للعائلة الملكية الحاكمة التي احتكرت لعقود لوحدها تقريبا إنتاج المواد الغذائية الثلاثة الأخيرة. ثالثا، إن التعريف الرسمي لمفهوم الفقر هو الذي جعل قاعدة المستفيدين من نظام الدعم تبدو متقلصة و رفع حصة الأغنياء. و هذا المفهوم الخاطئ للفقر هو ما جعل المعطيات الأخيرة المتضمنة في دراسة مجلس المنافسة تبدو كاريكاتورا. فأصحاب الدراسة يدعون أن الفقراء لا يستفيدون إلا بحوالي 5% فقط من مجموع الدعم ، في حين يستولي الأغنياء على البقية، أي ما يناهز 95%. لا يمكن أن يتق في هذا الهراء عاقل. إن ذكر عدد العمال و أسرهم البالغ حاليا أكثر من 15 مليون نسمة(هذا دون ذكر عدد العمال غير المصرح بهم و أولائك العاملون في القطاع غير المهيكل و مجموع فقراء القرى و مهمشي المدن) كاف للبرهنة عن عدم مصداقية الدراسات المستند عليها للترويج لأطروحة البنك العالمي.

● أخيرا، إذا كان الأغنياء يستولون على حصة معينة من الدعم الذي يجب أن يكون أصلا من نصيب الفقراء، فلماذا لا تستعيدها الدولة عن طريق النظام الضريبي؟ إن المصالح الضريبية للدولة تملك سجلات لذوي المداخيل المرتفعة من الأغنياء و ذوي المهن الحرة و غيرهم... فلماذا لا تلزمهم بأداء ضريبة لاستعادة ما استهلكوه من دعم؟

■ يجب دوما عدم تناسي أن نظام دعم مواد الاستهلاك الأساسية يعد مكسب هام للجماهير الشعبية، لأنه لا زال يشكل دخلا غير مباشر لاستهلاكهم. فحجم دعم السكر يبلغ حوالي 50% من سعر البيع العمومي، و نسبة دعم الخبز تبلغ حوالي 40%، أما دعم غاز البوتان فيبلغ أكثر من 60% من السعر العمومي. و كان دعم الزيت يبلغ قبل إلغائه أكثر من 50% من السعر العمومي. إن الضرورة التي من أجلها تشكل نظام الدعم لا زالت قائمة، و هو الانخفاض البنيوي للقدرة الشرائية للمستهلكين و عدم قدرتها على اقتناء المنتجات المحلية بسعرها الحقيقي. كما أن استمرار تأثير الأزمة الغذائية و عواقبها المحتملة على مستوى تلبية الحاجات الغذائية الأساسية مبرر إضافي للحفاظ على صندوق الموازنة كآلية للتدخل بجانب أدوات أخرى.

● ما الجديد في برنامج إصلاح صندوق الموازنة ؟

■ كيفية توزيع الدعم الغذائي على فئات السكان ذات الدخل الضعيف" هو عنوان تقرير البنك العالمي الصادر في أكتوبر 1983 و المتضمن لتوصياته لحكومة الملك "لإصلاح" صندوق الموازنة. و في مارس 2001 دقق البنك العالمي تصوره لإصلاح نظام الدعم في وثيقته حول "تحيين الفقر في المغرب". فقد أوصى الحكومة بتنفيذ البرنامج التالي: أولا، تخفيض متوازي للحماية الجمركية و لدعم المواد الغذائية. ثانيا، إدراج مساعدات مالية مستهدفة للمجموعات ذات الدخل المنخفض. أما أموال الميزانية المحصل عليها نتيجة تقليص الدعم فيمكن توجيهها إلى برامج يستفيد منها الفقراء، مثلا برامج الأشغال العمومية كأشغال تجهيز القرى، و محاربة الأمية، و الخدمات الأساسية بالوسط القروي، والمساعدة و التكوين المستهدف بشكل خاص للفقراء. و هذه التوصيات هي التي تطبقها الحكومة بإخلاص بإشراف موجهها البنك العالمي الذي نظم خبراءه في أبريل 2008 ورشة تكوينية لأعضاء الحكومة لجعلهم يستفيدون من تجربة الهجوم على نظام دعم المواد الغذائية ببلدان المكسيك و أندونيسيا.

و قد كشفت الحكومة عزمها تطبيق هذا البرنامج في سنة 2008 التي شهدنا خلالها رواجا واسعا لخطوطه في المنابر الصحفية الليبرالية آنذاك، لكن اندلاع الأزمة الغذائية و موجة الارتفاع الحاد للأسعار الذي رافقها و ما نجم عنها من نضالات جماهيرية واسعة في عدد من البلدان التبعية الفقيرة، تم أخيرا نشوء اللجان المحلية لمناهضة ارتفاع الأسعار جعل الحكومة و البنك العالمي يتريثان إلى غاية 2010 حيث أعلن عن تطبيق البرنامج التالي:

– تقليص النفقات المخصصة لصندوق الموازنة لكي لا تتجاوز سقف 2 في المائة من الناتج الداخلي الخام

– برنامج توجيه الإعانات النقدية المشروطة لصالح الفقراء: و تشتمل توجيه إعانات للولوج إلى التعليم طبق في بداية سنة 2010 بتوزيع مليون محفظة مدرسية في إطار "عملية تيسير" مولها صندوق الموازنة. كما قام صندوق الموازنة أيضا بتمويل إدراج لقاحين جديدين ضمن البرنامج الوطني للتلقيح للحد من الوفيات في صفوف الأطفال حديثي الولادة، ويعد هذا الإجراء تطبيقا لبرنامج وزارة الصحة في إطار أهداف الألفية للتنمية. و تشترط الحكومة على الأسر الفقيرة الراغبة في الحصول على الإعانات تمدرس الأطفال و تتبع الإشراف الطبي للحوامل و الأطفال. كما أقحمت الحكومة "نظام المساعدة الطبية للمعوزين" ضمن برنامج الإعانات المستهدفة للفقراء.

و في يونيو 2012 استأنف بنكيران خادم النظام الملكي تطبيق ما تبقى من نقط برنامج البنك العالمي وكذلك توجيهات صندوق النقد الدولي المتضمنة في تقريره الصادر في نونبر إثر الزيارة السنوية لوفده لمراقبة مدى2011 التزام حكومة الملك بتعهداتها السابقة. يقول صندوق النقد متوجها إلى حكومة الملك بعد أن رفعت الأجور و ضخت أموال إضافية لصندوق الموازنة بفعل ربيع الثورات: "أدى رفع الدعم و أجور الوظيفة العمومية استجابة للمطالب الاجتماعية إلى خلخلة توازن المالية العمومية على المدى المتوسط". و أوصى بإصلاح نظام الدعم الذي اعتبره مكلفا و غير فعال و غير عادل. و دعى إلى أفضل استهداف بالنسبة للمنتجات المدعمة. و يوصي صندوق النقد الدولي باستعجالية إصلاح الدعم المخصص للبترول و غاز البوتان. "أما على المدى المتوسط، فيتمثل هدف الحكومة المغربية في تقليص تكلفة الدعم، وضمنه المبالغ المستهدفة للفئات الاجتماعية الفقيرة، في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام". جدد ممثل الحكومة في "المشاورات" مع صندوق النقد الدولي إلتزامات المغرب السابقة بإصلاح نظام الدعم كما حددته المؤسسات المالية الدولية و ذلك في تصريح مرفق بتقرير الصندوق. و أخيرا صرحت الحكومة اعتزامها طرح مشروع لمراجعة جذرية لنظام الدعم في نهاية سنة 2012. و نشرت الصحافة الليبرالية مضمون تصور لإصلاح صندوق الموازنة أنجزه مجلس المنافسة و الذي يعد مجرد طبعة "مغربية" لبرنامج البنك العالمي.

● هل توجيه مساعدات مباشرة للفقراء يعد إجراء فعالا و في صالحهم ؟

■ توجيه مساعدات مالية مباشرة للفقراء.

هذا ما أعلنت الحكومة اعتزامها تطبيقه في الشهور القادمة كوسيلة لإقبار نهائي لنظام الدعم. و استعدادا لهذا الهجوم تقوم الحكومة بعملية إغراء لملايين الفقراء كي يمر برنامجا في سلام. فقد توجه بنكيران للمواطنين قائلا أيها الفقراء افتحوا حسابات بنكية لأبعث لكم النقود. لا يجب أن يغيب عن أذهاننا أن هذه الحملة الواسعة التي تدعمها جميع المنابر الليبرلية هي في مستوى الهجوم على أحد أهم المكاسب التاريخية المرتبطة بالقدرة الشرائية للجماهير الشعبية.

جميل أن يحصل بضعة آلاف أو ملايين من الفقراء على مساعدات نقدية مباشرة، لكن ما الذي يضمن حصولهم عليها مستقبلا؟ و هل شروط اكتساب هذا الحق تطال جميع فقراء البلد؟ و أهم من ذلك كيف سيمول "صندوق توجيه المساعدات النقدية للفقراء"؟ هل سيمول عن طريق النظام الضريبي أم يكون فقط مرتبطا بمستوى العجز في الميزانية؟ و هل سيكتسب المواطنون الفقراء أصلا الحق في الحصول على هذه "المساعدة". و الحقيقة أن ما تنوي الحكومة القيام به اتجاه الفقراء سيظل مجرد "مساعدة" و ليس حقا من الحقوق الاجتماعية المكتسبة. بل حتى هذه "المساعدة" قد تختفي مستقبلا لأنها ستكون مرتبطة بمستوى العجز في الميزانية العامة. و بهذا الشأن التزمت الحكومة أمام صندوق النقد الدولي في السنة الماضية "بتقليص تكلفة الدعم، وضمنه المبالغ المستهدفة للفئات الاجتماعية الفقيرة، في حدود 3% من الناتج الداخلي الخام".

لا يمكن محاربة الفقر دون تأسيس نظام للحماية الاجتماعية يشمل مختلف فئات الفقراء من عاطلين عن العمل(و من ضمنهم حاملي الشهادات العليا) و ذوي الهشاشة و فقراء القرى و العجزة و اليتامى و الأرامل يكون ممولا عن طريق النظام الضريبي.

● ما هي المطالب الكفيلة بالدفاع عن صندوق الموازنة و مواجهة تدهور القدرة الشرائية للكادحين؟

■ النقطة الأولى: يجب معارضة برنامج حكومة الملك الرامي إلى إلغاء نظام الموازنة، لأنه سيصفي دعم المواد الاستهلاكية الأساسية الذي يعد في الحقيقة أجرا غير مباشر. لذا فإن هذا الدعم يعد مكسب للجماهير الشعبية يجب صونه و الدفاع عنه و المطالبة بالتراجع عن إلغاء دعم المواد التي كانت مدرجة سابقا في نظام الدعم. كما تجب المطالبة بأن يشمل الدعم تغطية مواد غذائية أساسية بالفعل و غنية بالبروتينات كالحليب و مشتقاته و الخضروات و الفواكه و اللحوم...و لكي لا يبقى صندوق الموازنة مصدرا للنهب يجب فرض رقابة شعبية على تسييره المالي و الإداري و توجيه أولوياته في انسجام مع سياسة فلاحية بديلة تتجه بالأساس نحو تلبية الحاجات الغذائية للساكنة و تحقيق الاكتفاء الذاتي. و هو ما يتطلب تدعيم ملايين من الفلاحين الفقراء المنتجين للمواد الغذائية الموجهة للسوق الداخلي.

النقطة الثانية: يجب المطالبة بأن تتراجع الدولة عن سياسة التحرير التدريجي لتجارة المواد الفلاحية و إلغاء تحرير أسعارها، وهو ما يتطلب إلغاء قانون تحرير الأسعار و المنافسة. كما يجب التراجع عن خوصصة الأراضي الفلاحية التي كانت في ملكية الدولة، ونفس الأمر ينطبق على بعض معامل التحويل التي كانت في ملكية الدولة كمعامل تصفية السكر التي احتكرتها العائلة الملكية بفضل الخوصصة بثمن زهيد. والمطلوب هو إعادة تأميمها لأنها ملك للشعب شيدها بعد عقود من التضحيات. إن مطلب التراجع عن الخوصصة و عن تسليع الخدمات الاجتماعية كأحد أشكال مواجهة الغلاء صحيحة كذلك بالنسبة للعديد من المواد و الخدمات الأخرى، نذكر من بينها على سبيل المثال الكهرباء. لا تستطيع الحكومة الحالية الحفاظ على استقرار أسعار الكهرباء، لأنها لم تعد تملك أي سلطة على إنتاجها. إن من يتحكم في سعر الطاقة الكهربائية الآن ببلادنا هي الشركات المتعددة الجنسية التي تحتكر إنتاج الكهرباء بفضل خوصصة معظم المحطات الحرارية، في حين لم يعد للمكتب الوطني للكهرباء أي وزن.

النقطة الثالثة: أمام الارتفاع الحاد لأسعار المواد الأولية الطاقية و الغذائية في السنوات الأخيرة في الأسواق العالمي لا يمكن للمطالب الشعبية على تستند على مجرد المطالبة بعدم رفع الأسعار مادام انعكاسها سيكون أوتوماتيكيا. أمام الارتفاع الأوتوماتيكي لأسعار السلع الاستهلاكية يمكننا المطالبة بالرفع الأوتوماتيكي للأجور. إن المطلب الوحيد الكفيل بمواجهة غلاء الأسعار هو ذلك الذي ينادي بإرساء نظام السلم المتحرك للأجور، وذلك للمحافظة على القدرة الشرائية لا غير.

النقطة الرابعة: و بما أن تدهور القدرة الشرائية لا ترتبط فقط بغلاء الأسعار، وإنما تفسر أيضا بركود عام للأجور لأكثر من أربعين سنة، فلا يجب الاكتفاء بمطلب السلم المتحرك للأجور. يجب أن يكون هذا المطلب مقترنا بمطلب الرفع العام للأجور الفعلية لتدارك الفارق في توزيع الثروات بين الأجراء و العمال. و معدل الزيادة يجب أن يكون موازيا لمعدل تزايد مداخيل أرباب العمل طيلة الأربعة عقود الأخيرة.

■ حمزة - يوليو 2012

نقـــــاش مبررات الهجوم على دعـــــم أسعار المنتجات البترولية

يعد نظام دعم أسعار المنتجات البترولية جزء من نظام الدعم الذي يشرف عليه صندوق الموازنة. و هو عرضة حاليا لهجوم حكومة الملك الممثلة لمصالح أغنياء البلد. و لن يتوقف الهجوم عند الرفع الحاد لأسعار المنتجات البترولية، بل سيتم الاستناد على حجة ارتفاع الأسعار العالمية لإلغاء الدعم برمته و تطبيق حقيقة الأسعار. سنقوم بالرد على المبررات التي تعتمدها الحكومة لشرعنة الهجوم على هذا النظام، خاصة إدعائها أن استمرار دعم المنتجات البترولية يعد تهديد للتوازنات المالية للدولة.

● هل أصبحت تكلفة صندوق الموازنة، وبالأخص تكلفة دعم المنتجات البترولية، تمثل تهديدا التوازنات المالية للدولة؟

■ يوجه الخطاب الرسمي الحكومي الأنظار صوب صندوق الموازنة كمصدر لتفاقم عجز الميزانية، بل يطرح ضرورة "إصلاحه" في الأمد القريب كي لا يؤدي إلى وقف الاستثمارات العمومية. تحول،إذن، الهجوم على أحد أدوات الحفاظ على القدرة الشرائية كعلاج وقائي لفائدة "اقتصاد البلاد" و "كي لا تنهار الدولة". و يقدم بنكيران نفسه بمظهر "أب أسرة" منشغل بمصالح أفرادها. ينكشف، في الحال، زيف هذه اللوحة المسرحية عند إثبات زيف الخطاب الحكومي الرائج حتى في صفوف معظم الاقتصاديين.

يعتمد الخطاب الرسمي، في مسعاه لإضفاء مصداقية على ادعاءاته، على ارتفاع حجم الدعم لسنة 2011 ،وليس غيرها، كأساس لقياس تكلفة صندوق الموازنة، لأن هذه السنة شهدت ارتفاعا حادا و استثنائيا في نفقات الدعم. يركز أعضاء الحكومة سهام هجومهم، إذن، على تكلفة دعم المنتجات البترولية لسنة 2011 و البالغة أكثر من 44 مليار درهم، أي حوالي 5,4% من الناتج الداخلي الخام و قرابة 90% من ميزانية الاستثمار. أرقام قد تبدو لأول وهلة كافية لإثبات جدوى البرنامج الحكومي الرامي لمراجعة جذرية لنظام الدعم و الشروع في التطبيق التدريجي لحقيقة الأسعار، خاصة بالنسبة للمنتجات البترولية.

لكن يفترض في كل دراسة موضوعية لتكلفة نظام الدعم أن تستند على نتائج فترة ممتدة نسبيا، و ليس التركيز على سنة 2011 الاستثنائية. فقد كانت أسعار المحروقات قبل هذه السنة أقل انخفاضا، إذ لم تبلغ مثلا في 2009 سوى ما يناهز 7 مليار درهم، بل إن الأسعار العمومية للغازوال و البنزين كانت أعلى من مستوى الأسعار في السوق العالمية. كانت الدولة، إذن، بالنسبة لهاتين المادتين لا تقدم دعما ماليا، بل تحقق مداخيل هامة.

إذا قمنا،إذا، بحساب متوسط الدعم في فترة الستة سنوات الأخيرة، نتمكن بشكل موضوعي من إدراك التكلفة الحقيقية لحجم الدعم و التي لا تتجاوز 19مليار درهم في كل السنة. وهذا المبلغ مخالف لذلك الذي تركز عليه الدعاية الرسمية. نستنتج، إذن، أن تركيز الخطاب الحكومي على تكلفة الدعم لسنة 2011 دون غيرها و البالغ أكثر من 44 مليار درهم يهدف إلى جعل تكلفة نظام الدعم تبدو كبيرة و مكلفة لميزانية الدولة. خلاصة الأمر، أن ما روجت له الدعاية الحكومية حول تهديد نظام الدعم للتوازنات المالية للدولة و مسؤوليته عن تفاقم العجز و تراجع الاستثمارات العمومية ليس في الحقيقة غير مبالغة مقصودة تدخل في نطاق الإعداد لإصلاح نظام الدعم.

● كيف تقوم الدعاية الرسمية بحساب الضرائب التي يؤديها المستهلكون في تكلفة الدعم؟

■ هناك حيلة أخرى تستخدمها الحكومة لخداع الشعب كي تتمكن من إقناعه بلا جدوى التشبث بنظام الدعم. فهي تدمج في تكلفة الدعم مبلغ الضريبة الداخلية على الأسعار و الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على المحروقات و اللتان لا يتحملهما إلا المستهلكون في نهاية المطاف. فإذا لم نحتسب مداخيل الضريبة الداخلية على الاستهلاك، فإن مجموع دعم المنتجات البترولية لا يبلغ في المتوسط سوى 11,8 مليار درهم في السنة طيلة فترة الستة سنوات الأخيرة. و هو مبلغ لا يتجاوز في الحقيقة نسبة 1,37% من الناتج الداخلي الخام. و إذا أضفنا إليه التكلفة الفعلية لباقي المواد المدعمة(دقيق، سكر)، فإن التكلفة الإجمالية الفعلية التي يتحملها صندوق الموازنة لا تتجاوز 2,37% من الناتج الداخلي الخام، وذلك بدون خصم مبلغ الضريبة على القيمة المضافة التي يؤديها المستهلكون. إن هذه النسبة بعيدة جدا من تلك التي تروجها الحكومة و البالغة أكثر من 6%من الناتج الداخلي الخام.

● ما عواقب خوصصة قطاع الطاقة في مفاقمة التبعية لبلادنا؟

■ تستند الحكومة على حجة ارتفاع أسعار المواد البترولية في السوق العالمية لنزع مسؤوليتها في مفاقمة التبعية الطاقية لبلادنا، وذلك حين دمرت كامل قطاع الطاقة العمومي بسياسة الخوصصة. فقد باعت الدولة معمل تكرير البترول سامير و الشركات العمومية لتوزيع المحروقات. كما قامت بتفويت كامل قطاع إنتاج و توزيع الكهرباء للشركات الأجنبية. إن معظم الأرباح التي تحققها الشركات الأجنبية المستولية على كامل قطاع الطاقة تقريبا توجه صوب الخارج بدون أن تستفيد منها بلادنا في المحافظة على الأسعار. فبعد أن قادت الدولة، إذن، بتدمير أحد هوامش تدخلها في قطاع الطاقة، وجدت نفسها في ظل ارتفاع أسعار المواد البترولية منزوعة السيادة أمام قطاع اقتصادي استراتيجي، لأنها ملزمة بعدم المساس بأرباح الشركات الخاصة. هذه، إذن، هي عواقب التبعية السياسية للبنك العالمي الذي يعتبر واضع برنامج خوصصة قطاع الطاقة ببلادنا. و لو حافظت الدولة على الشركات العمومية التي كانت تحتكر معظم القطاع، لمكنها ذلك من مصدر لمداخيل مالية قد تساوي مجموع الأرباح الحالية للشركات الخاصة. وكان ممكنا أن تساهم هذه المداخيل بعض الشيء في تفادي ارتفاع تكلفة نظام دعم أسعار المنتجات البترولية.

■ حمزة يوليوز 2012

تعويضـــــــات الوزراء وصمة عار على جبين حكومـــــة التقشف

رغم المقاطعة الواسعة للانتخابات، جاء حزب العدالة والتنمية إلى الحكومة محمولا بأصوات شرائح عدة من الشعب المغربي، لا زالت تثق بإمكانية الإصلاح من داخل المؤسسات ومخدوعة بالوعود التي وزعها بسخاء هذا الحزب في حملته الانتخابية.

تظافرت رغبة الملكية المحصورة في الزاوية بسبب امتدادات الثورات الإقليمية بالمغرب، في تولية الحكومة لحزب "ذو مصداقية" لدى الجماهير، وغياب تقاليد سياسية لدى هذه الأخيرة تمكنها من استجلاء الطريق الثوري نحو مجتمع العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والحرية السياسية.

محاربة الفساد؛ كان الشعار الرئيسي للحملة الانتخابية لحزب بنكيران، وتبين أنه مجرد سلاح خفيف سرعان ما وضع في المتحف بانتهاء المعركة الانتخابية وانتظار القادم منها، واستبدل بالأسلحة الثقيلة لقصف القدرة الشرائية للجماهير (الزيادة في الأسعار) واجتثاث منظماتهم النضالية (قمع الحراك النضالي، والعمل لتمرير قانون الإضراب).

قامت الحكومة بمحاولات موجهة أساسا للاستهلاك الإعلامي ولإظهار نيتها الحسنة في محاربة الفساد؛ خصوصا نشر لوائح المستفيدين من رخص النقل وأخيرا ملف المكافآت والعلاوات المصروفة لفائدة وزراء المالية وكبار موظفي وزارة الاقتصاد، ومحاولة برلماني من حزب العدالة والتنمية مسايفة وزير المالية السابق حول تلقيه تعويضات تقارب 40 ألف درهم شهريا "تحت الطاولة".. لكن بعد تبين أن هذا التعويض يستفيد منه وزراء جميع الحكومات التي تعاقبت بالمغرب، تراجع الحزب وبرلمانييه وحكومته أمام ضخامة المشكلة، كما سبق وأن تراجع أمام الحجم الحقيقي لما سماه "الربع الاقتصادي"، وصرح رئيس الحكومة بنكيران أن هذه الأجور ترجع إلى المكانة العلمية لهذه الأطر.

ففي رده على تصريحات نائب "العدالة والتنمية"، بتلقي تعويض مالي "من تحت الطاولة" بقيمة 40 مليون سنتيم شهريا، قال صلاح الدين مزوار إن الجميع في وزارة المالية والاقتصاد يستفيد من نظام التعويضات المعمول بها في هذه الوزارة منذ 1965. وأكد مزوار بأن هناك نحو 18 ألف موظف في الدولة يحصلون على تعويضات وأنها "قانونية" طبقا للفصل 28 من القانون المالي والذي يرخص بمنح المكافآت والعلاوات للموظفين السامين بوزارة الاقتصاد والمالية.. كما صرح اسماعيل العلوي لأسبوعية المشعل أن الدولة تقدم لكل وزير سابق منحة حتى يصبح دخله الشهري يعادل 39.000 درهم، درءا لئلا يشتغل الوزير المتقاعد كحارس للسيارات حسب تصريح بنكيران.

إذا اعتمدنا الرقم الذي قدمه مزوار أي 18 ألف موظف يتلقى كل واحد منهم 40 ألف درهم، سنجد أن هذه التعويضات تكلف الميزانية العمومية ما يقارب 720مليون درهم، أي 14 مليار و400 مليون سنتيم شهريا، وهذا مجرد معدل نظري بدون احتساب تعويضات كل الموظفين السامين وكبار العسكريين والأمنيين إلى آخره من طفيليات المجتمع البرجوازي التي تعيش على ما ينتجه العمال وصغار المنتجين.

يبلغ ما ستوفره الزيادة في المحروقات 90 مليون درهم أي أقل بـ 7 مرات مما تكلفه هذه التعويضات. ورفضت الحكومة تخفيض أسعار الوقود بعد هبوط أسعار البترول عالميا، بمبرر استرداد ما أنفق سابقا في دعم صندوق المقاصة، وتغمض الحكومة أعينها عن النزيف الحقيقي للمالية العمومية.

يذكر أن أجور أعضاء الحكومة وتعويضاتهم وامتيازاتهم ينظمها الظهير رقم 1.74.331 الصادر في 23 أبريل 1975 المتعلق بوضعية أعضاء الحكومة وتاليف دواوينهم.

ينص الظهير، علاوة على الراتب الشهري لأعضاء الحكومة، الذي عرف زيادات منذ هذا التاريخ ليستقر في 90 ألف درهم للوزير الأول و 70 ألف درهم لباقي الوزراء، وتعويض عن "التنصيب" يبلغ 20 ألف درهم بالنسبة إلى الوزير الأول و10 آلاف درهم بالنسبة إلى باقي أعضاء الحكومة. وتعويض «انتهاء المهام» يعادل رواتب 10 أشهر لكل عضو من الحكومة، فضلا عن تعويض «التمثيل» البالغ 26 ألف درهم بالنسبة إلى الوزير و 32 ألف درهم بالنسبة إلى الوزير الأول، و تعويض «السكن» البالغ 15 ألف درهم وتعويض «التاثيث»، أي صوائر التاثيث والأواني والأدوات الزجاجية والفضية بمبلغ إجمالي محدد في 5 آلاف درهم.

هذا ما يستهلكه الجراد البيروقراطي والدوواياني بالمغرب في الوقت الذي تصنف فيه تقارير التنمية البشرية التي يعدها برنامج الأمم المتحدة للتنمية، المغرب في المراتب المتاخرة في مؤشرات التنمية البشرية. فحسب نفس التقرير فقد بلغ معدل الفقر في البلاد نسبة 18.1٪، كما يورد أن أكثر من خمسة ملايين مغربي يعيشون بأقل من 10 دراهم في اليوم، والحد الأدنى للأجور القانوني لا يتجاوز 55 درهم في اليوم الواحد.

تتذرع حكومة بنكيران بعجز الميزانية وعدم قدرة الحكومة على فرض الضرائب على الأغنياء بمبرر خوفها من هروب المستثمرين، وتؤكد ان أحسن وسيلة لمحاربة عجز الموازنة هو زيادة أسعار المحروقات التي سيؤدي ثمنها الكادحون. طبعا فهذه الحكومة كغيرها من الحكومات هي لجنة لإدارة شؤون البرجوازيين، وتضاف خصوصية المغرب أن الحاكم الحقيقي هي المؤسسة الملكية، وما الحكومات والبرلمانات والانتخابات إلا لتمويه الاستبداد والحكام الحقيقيين.

تعمل الحكومات المتعاقبة على قدم وساق للإجهاز على الحماية الاجتماعية بإصلاح أنظمة التقاعد، بمبرر عجز صناديق التقاعد بمبررات واهية (النمو الديمغرافي..)، لكنها لا تستحيي في تبذير الملايير لضمان تقاعد مريح للوزراء بعد أداء مهامهم في حكومات خدمة المستبدين والبرجوازيين الذين يعملون على تفقير الكادحين ونقل ثروات البلاد إلى الخارج؛ فرغم كل التحفيزات لضمان عدم هروب المستثمرين، 30 ٪ من ثروة الأغنياء المغاربة غير موجودة في البنوك المغربية، بل هي مودعة في الخارج في حسابات خاصة وسرية في كل من سويسرا وبريطانيا، وأورد تقرير لمعهد «غولبال فاينانسيال إنتغريتي»، وهو منظمة امريكية غير حكومية مقرها واشنطن، أن المملكة المغربية عرفت في سنوات 2005 و2006 و2007، تهريب ما يقارب 85 مليار دولار أمريكي بشكل سري وبدون مراقبة أجهزة الرقابة المالية والبنكية، وأن هذه المبالغ الضخمة جرى إيداعها في أرصدة خارج التراب المغربي باسماء أصحابها، إنه نزيف حقيقي لثروات البلاد، وهي لا تثير انتباه الحكام كما تثيره ميزانية التعليم أو الصحة وتشكل بالنسبة لهم ثقوبا سوداء يجب رفع ثقلها عن المالية العمومية وإلقاء عبء تمويلها على الكادحين.

تعمل الآلة الدعائية للبرجوازية وحكومتها على إذاعة النداءات المستمرة للتمسك بالواجب الوطني، وكبت رغبات البطون الخاوية، فيما الأمطار الذهبية تصب في أرصدة البرجوازية وخدامها. وتعمل جاهدة لإنقاص كتلة الأجور أو ما يسميه الليبراليون "تذويب شحم فيل الإدارة العمومية" بمبرر أن كتلة الأجور بالمغرب عالية جدا مقارنة بالبلدان الأخرى وأنها عبئ على التنمية، لكنها لا تريد أن يرى الكادحون أن أجور وتعويضات كبار الموظفين والوزراء هي التي يجب تذويبها وليس أجور الأساتذة والممرضين.. الخ. فقد كشفت مجلة "جون أفريك" الفرنسية عن كون الرواتب والتعويضات الإجمالية للوزراء المغاربة تعد الأعلى في شمال إفريقيا، وحتى وزراء إسبانيا، وتتسع الفوارق بين اجور كبار المظفين وأجور صغارهم، ويبلغ الفرق بين أجر الوزير بالمغرب 40 مرة راتب الموظف الذي ينال الحد الأدنى للأجر. ويشير محمد المسكاوي، رئيس الشبكة المغربية لحماية المال العام، أن المغرب يتميز في مسألة الأجور بفوارق كبيرة جداً، حيث تصل إلى 100 مرة ما بين الأدنى أجر والأعلى أجر.

أثارت قضية التعويضات هذه مسالة نفاق الانتقال الديمقراطي بالمغرب، وهي نفس مشكلة الديمقراطية النيابية، حتى في أرقى صورها، أي انفلات الأمور الرئيسية من رقابة الشعب، ويظهر هذا جليا في كثرة الصناديق السوداء التي لا تطالها رقابة برلمان ولا حكومة ولا قضاء. فالمالية العمومية تتصرف فيها البرجوازية وملاكها السياسي كيفما شاءت، لذلك فالنضال من أجل ديمقراطية شاملة تتطلب "إعادة النظر في الحق المقدس للملكية الخاصة وفي تحكم أرباب العمل المطلق في الاقتصاد، أي.. المضي نحو الاستحواذ العام والاجتماعي على النشاطات الاقتصادية الرئيسية، كي تتمكن على نحو أفضل من مراقبتها والتحكم بها" (فرانسوا سبادو، الثورة والديمقراطية). كما تطرح من جديد إحدى النقاط البرنامجية لدى الحركة العمالية منذ كمونة باريس، وهو ألا يتجاوز راتب الموظفين والاختصاصيين راتب عامل مؤهل.

جميع الأحزاب تعمل بآلة دعائية وإعلامية ضخمة لخداع الكادحين، كل حزب يؤكد أنه بمجرد توليه للحكومة سيهتم بمصالح الكادحين، وما أن يصل للحكومة حتى تظهر طبيعته الطبقية الحقيقية.. لكن الحقيقة الثابتة الوحيدة طيلة العمل الحكومي والمؤسساتي بالمغرب هي أنه لا يمكن أن يعطي أي حزب للكادحين شيئا ما لم ينتزعوه بأنفسهم وبنضالهم ووحدتهم.

إن الثروات موجودة والسيولة النقدية موجودة هناك في أرصدتهم وممتلكاتهم المنقولة وغير المنقولة، عليكم أيها العمال والكادحون أن تتحدوا لمصادرتها منهم كما ينزعونها عنكم الآن، فحق الحياة والسكن والتعليم أولى من حق الملكية... لا تتنازلوا عن أي شيء لهم مهما كان ضئيلا بل أسلبوهم كل شيء، هذا هو قانون الصراع القائم الآن في مجتمعنا تحت ظل أي حكومة؛ ملتحية كانت أم حليقة الذقن.

لقد شكل الفساد آلة رئيسية في التراكم البدائي للرأسمال في أوروبا الغربية، بينما يشكل في المغرب الآلية الرئيسية لتراكم الرأسمال بشكل عام، أي آلية رئيسية ليس فقط لإنتاج الرأسمال بل لإعادة إنتاجه أيضا. لذلك فإن النضال ضد الفساد والتبذير المالي الذي يلحق المالية العمومية، يستدعي أن يكون تحت قيادة حزب عمالي اشتراكي، فالعديد من الأحزاب والقيادات الليبرالية، تنتقد وبشدة هذا التبذير وتنتقد معه ما تسميه "المخزن الاقتصادي" أو "البولبس الاقتصادي" حسب التعبير المستجد، وذلك إشارة إلى تضرر أقسام واسعة من البرجوازية من استفراد الملكية وبطانتها بفرص الاغتناء الاقتصادي. وجل ما تطالب به هو إدخالها إلى مغارة علي بابا قصد تقاسم الكنز.

■ أزنزار

إصلاح أنظمة التقاعد بالمغرب.. نقاش دراسة المندوبية السامية للتخطيط

أصدرت المندوبية السامية للتخطيط في غشت 2012 دراسة بعنوان "استدامة نظام التقاعد بالمغرب" لتشريح الوضع الراهن لأنظمة التقاعد و تطورها المحتمل مستقبلا و لتقترح في الأخير برنامجا لإصلاحها. يأتي نص الدراسة الحالية في ظل تراكم ترسانة هائلة من الدراسات و مشاريع الإصلاح بدأ بتلك المقدمة من طرف البنك العالمي و مكاتب الدراسات الأجنبية وصولا إلى تقارير و مقترحات "اللجنة التقنية لإصلاح نظام التقاعد". إن ما يدل على أهمية الدراسة الحالية و ضرورة نقاش مضمونها هو صدورها في سياق إعلان الحكومة المتكرر باعتزامها في الأمد القريب طرح مشروع للإصلاح لنقاشه و حسمه. و قد يكون نص الدراسة الحالية نفسه خطوة في ذلك الاتجاه. و إعدادا لهذا النقاش قمنا بنقاش الحجج الثلاثة الرئيسية التي طرحها نص الدراسة لتبرير وجود خطر "فقدان التوازن المالي" لأنظمة التقاعد راهنا و مستقبلا. و تتمثل هذه الحجج في حجة تدهور النسبة الديمغرافية لأنظمة التقاعد و حجة سخاء المعاشات و أخيرا حجة التحول الديمغرافي في المستقبل.

الرد على حجة تدهور النسبة الديمغرافية لأنظمة التقاعد

كيف قامت المندوبية السامية للتخطيط بتشخيص حاضر و مستقبل أنظمة التقاعد؟ بالنسبة للحاضر، أي الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2009تستنتج المندوبية تدهور النسبة الديمغرافية لأنظمة التقاعد بسبب التطور اللامتوازي بين دافعي الاشتراكات و المستفيدين من التقاعد، حيث ينمو عدد المتقاعدين بوتيرة أسرع من تطور عدد الناشطين(1).

سنحاول أن نفكك هذا الاستنتاج العام للتحقق من مدى صحته و ذلك بفحص الوضعية الديمغرافية للصندوق المغربي للتقاعد، قبل أن ننتقل إلى وضعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وذلك بالانطلاق من المعطيات التي استندت عليها الدراسة نفسها.

وضعية الصندوق المغربي للتقاعد

بالنسبة للفترة الراهنة الممتدة من 2000 إلى 2009، وبعد اطلاعنا على تطور عدد الناشطين و المتقاعدين المتضمنة في نص الدراسة(2) نستنتج التالي: لا يرجع سبب تدهور النسبة الديمغرافية للصندوق المغربي للتقاعد "لشيخوخة" أو "نضج" أنظمة التقاعد، وإنما لاعتبارات سياسية متجلية في السياسة الاقتصادية المنتهجة منذ الثمانينات. كانت الدولة توظف خلال الفترة المذكورة بمتوسط حوالي 13 ألف في السنة كموظفين تابعين للصندوق، بينما كانت تحيل على التقاعد في المتوسط 11 ألف. أي أنها كانت في الواقع لا تشغل غير 2700 موظف في السنة. كانت الدولة، إذن، خلال الفترة المذكورة تنتهج سياسة شبه تجميد للتوظيف.

و الآن كيف شخصت المندوبية السامية مستقبل أنظمة التقاعد في الفترة الزمنية الممتدة من 2010 إلى 2050؟ تتوقع المندوبية السامية للتخطيط أن يشهد الصندوق المغربي للتقاعد كغيره من الأنظمة تدهورا في نسبته الديمغرافية مستقبلا. لكن ليس هذا غير مجرد افتراض، و من حقنا أن نتساءل على أي أساس و ضع؟

تفترض "الدراسة" خلال فترة زمنية أولى ممتدة من 2010 إلى 2025 خفض عدد الموظفين التابعين للصندوق من 593 ألف سنة 2010 إلى 521 ألف سنة 2025. أي خفض عدد الموظفين بحوالي 70 ألف خلال 15 سنة القادمة، و هو ما يوازي أكثر من 4600 كل سنة. أما خلال فترة زمنية ثانية ممتدة من 2025 إلى غاية 2050 فتفترض تزايد عدد الموظفين بشكل طفيف لا يتجاوز 4700 كل سنة، في الوقت الذي يبلغ فيه عدد المحالين على التقاعد 6600 كل سنة. أي أنه طيلة هذه الفترة الثانية لن تقوم الدولة بتعويض 1900 موظف الذين يغادرون مناصبهم كل سنة للتقاعد. إن الدولة ستقوم في الواقع حسب هذا الافتراض بخفض عدد الموظفين التابعين للصندوق كل سنة بحوالي ألفين موظف في المتوسط خلال الفترة المستقبلية الثانية.

نستنتج، إذن، أن افتراض تدهور النسبة الديمغرافية للصندوق المغربي للتقاعد بني على أساس تقليص عدد الموظفين طيلة فترة التوقع عن طريق خفض العدد الإجمالي للموظفين خلال الفترة الأولى و عدم تعويض جزء كبير من المتقاعدين خلال الفترة الثانية. أي أن الدولة لن تكتفي مستقبلا بمواصلة سياستها الراهنة المرتكزة على شبه تجميد لموظفي الصندوق، لكنها ستفرض مستقبلا سياسة اقتصادية بالغة التقشف لتقليص عدد الموظفين، بحيث أن "عدد الناشطين سينمو بوتيرة أبطأ من تطور عدد المتقاعدين". هنا يكمن أساس تدهور النسبة الديمغرافية للصندوق المغربي للتقاعد و لا يرجع لأسباب غامضة تلخصها المندوبية في "نضج و شيخوخة" أنظمة التقاعد أو "تحول ديمغرافي مستقبلي" مزعوم. لقد تدهورت النسبة الديمغرافية بالتدريج نتيجة لدواعي سياسية متجلية في تطبيق البرنامج الاقتصادي النيوليبرالي منذ الثمانينات.

إن المندوبية السامية للتخطيط هيئة حكومية قامت "بدراسة" لأنظمة التقاعد وفق توجه سياسة الدولة الرامية إلى تقليص عدد مناصب الشغل، بينما المطلوب هو رفع عدد الموظفين لتعويض المناصب الشاغرة نتيجة الإحالة على التقاعد، ثم لسد الخصاص المهول على مستوى التأطير بالنسبة للخدمات الاجتماعية، من صحة و تعليم و غيرها. إن الوصفات الليبرالية التي تطبقها الدولة هي من يساهم بكل تأكيد في تدهور النسبة الديمغرافية لصندوقي التقاعد بالوظيفة العمومية و في حالة تواصلها ستكون سبب فقدان توازنهما المالي مستقبلا.

وضعية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

لن نبالغ إذا قلنا أن نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب تتجسد في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. فقد أصبح يحتكر أغلبية العمال، إذ يأمن حاليا لوحده ما يناهز 75% من العدد الإجمالي للمأمنين بالقطاعين العام و الخاص. و ستترفع هذه النسبة في المدى القريب بسبب ارتفاع عدد المنضمين الجدد للصندوق البالغين أكثر من 100 ألف سنويا. هذا دون احتساب غير المصرح بهم بسبب رفض أرباب العمل. لذا يتعين على كل دراسة موضوعية لراهن و مستقبل نظام التقاعد بالمغرب أن تركز بالأساس على وضعية هذا الصندوق، حيث يمكن آنذاك تعميم الاستنتاجات على صندوق الوظيفة العمومية الذين لهما مكانة جزئية في نظام التقاعد، إذ لا يمثلان غير 25% من مجموع المأمنين. لكن أغلب الدراسات قامت بعكس هذا المنطق. فقد اعتادت القيام باستنتاج "تدهور التوازن الديمغرافي" للصناديق المشكلة للجزء لتعمم الأحكام على نظام التقاعد بالمغرب بأكمله بما فيه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، بالرغم من فشلها في إيجاد برهان ذي مصداقية على احتمال "فقدان التوازن الديمغرافي" لهذا الصندوق في المستقبل.

و سيرا على خطى الدراسات السابقة واصلت المندوبية السامية للتخطيط تبني هذا المنهج غير السليم. و قامت هي أيضا بمحاولة إثبات فقدان التوازن المستقبلي لأكبر صندوق للتقاعد. فنص الدراسة يستنتج أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي سيشهد تدهورا كبيرا لتوازنه الديمغرافي، حيث سيرتفع عدد الناشطين بنسبة 50% بحلول سنة 2050، في حين أن عدد المتقاعدين سيتضاعف بأكثر من ستة مرات. فعلى أي أساس وضعت هذه الافتراضات؟

إن وثيرة التزايد السنوي لعدد ناشطي الصندوق المفترضة هنا لا أساس واقعي لها. فإذا كان أصحاب الدراسة أنفسهم يؤكدون تزايد عدد ناشطي الصندوق في العشرة سنوات السابقة بنسبة 5% سنويا، فما الذي يمنعنا من توقع نمو عدد الناشطين مستقبلا بنفس النسبة؟ فإذا أجرينا حساباتنا بناء على هذه النسبة فسنتوصل إلى تزايد عدد ناشطي الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بأكثر من ثلاثة أضعاف بحلول 2050، وليس بمجرد النصف كما تفترض دراسة المندوبية السامية. و جدير بالتنبيه أن هذا التقدير جزئي و لا يندرج فيه العمال غير المصرح بهم نتيجة تساهل الحكومة مع أرباب العمل.

نستنتج إذن أن الساهرين على إعداد الدراسة توصلوا إلى نتيجة "تدهور النسبة الديمغرافية لصندوق الضمان الاجتماعي مستقبلا" بالتقليل من شأن تزايد عدد الناشطين. فإذا اقتصرنا على العشرة سنوات السابقة سنتوصل إلى نتيجة تزايد عدد ناشطي الصندوق بأكثر من الضعف: انتقل العدد من حوالي مليون و 250 ألف سنة 2000 إلى مليونان و 540 ألف سنة 2011. فهل سنصدق الآن افتراض دراسة المندوبية السامية أنه طيلة الأربعين سنة القادمة لن يتزايد عدد ناشطي الصندوق إلا بالنصف؟ و بما أنه يصعب تصور حدوث ذلك بناء على المعطيات الحالية و ليس الافتراضات التي لا أساس لها فلن نصدق كذلك بعد الآن طرحها الذي يتنبأ بحدوث خلل في التوازن الديمغرافي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

الرد على حجة سخاء أنظمة التقاعد

تكرر المندوبية السامية للتخطيط نفس الأسطوانة التي رددتها الدراسات السابقة و القائلة بأن "سخاء أنظمة التقاعد" هو من أسباب تدهور الوضع المالي لصناديق التقاعد. أي أن المتقاعدين يحصلون على معاشات عالية مقارنة بآخر أجر، مما يتسبب في فقدان التوازن المالي بين المداخيل و المصاريف. و لكن خلافا لنصوص الدراسات السابقة لم يسهب أصحاب الدراسة الحالية في عرض طرق تصفية معاش مختلف الصناديق لتبرير طرحها، بل اكتفت بعرض حجة "السخاء" دون تدعيمها بأي برهان. بل نلمس ترددا واضحا لديها عندما أبدت جرأة أقل من سابقيها في تعميم "السخاء" على معاشات كل الصناديق. فهي تقر بوجود "سخاء بعض أنظمة التقاعد"، أي ليس كلها. و عندما نبحث ما هي هذه الأنظمة، نجد أن الصندوق المغربي للتقاعد وحده هو الذي يمكن نعت معاشاته بالسخية، لكنها رغم ذلك فمعاشاته تصل بالكاد معدل 85% من مبلغ آخر أجرة للعاملين الذين يمضون معظم حياتهم في العمل(أي 34 سنة). إن هذا المعدل الذي قدمته الدراسة الحالية و الذي تعتبره "مرتفعا" يدحض، بالعكس، الاتهامات الموجهة عادة للصندوق المغربي للتقاعد و التي تعتبر أن تصفية المعاش على أساس آخر أجرة بكونها أحد الأسباب الرئيسية لتدهور وضعه المالي. فالمعاش لا يوازي رغم ذلك مبلغ آخر أجرة. إن حجة "السخاء" بالنسبة لهذا الصندوق باطلة كيفي أن نأكد أنها لم تطبق بشكل كامل إلا خلال مدة وجيزة من تاريخ الصندوق، أي خلال 15 سنة الأخيرة فقط. أما طيلة أكثر من أربعين سنة فقد ظل معاش الموظفين يصفى بناء على نصف مبلغ الأجر. كان المتقاعدون يحصلون خلال المدة الأطول من تاريخ الصندوق على معاشات هزيلة لا تتجاوز مقدار نصف أجورهم.

أما بالنسبة للصندوقين المتبقيين، فقد عجزت "الدراسة" عن إثبات أن معدل معاشاتهما "سخية". فمبلغ معاشات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا تصل حتى مقدار نصف آخر أجرة بعد أن يمضي العامل 34 سنة في العمل بمقاولات القطاع الخاص. وبعد أن حددت الدراسة مبلغ معاش التقاعد في معدل 45% فقط من آخر أجرة، نستنتج أنه يقل حتى عن مستوى الحد الأدنى القانوني المتمثل في 50% على الأقل من متوسط أجرة ثمانية سنوات الأخيرة. نفس الاستنتاج ينطبق على معاشات النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد التي تبلغ حوالي نصف مقدار آخر أجرة، أي 54%فقط كما جاء في دراسة المندوبية السامية. فهل ما قدمته الدراسة من معطيات حول مستوى المعاشات دليل على وجود سخاء الأنظمة أم أنه يثبت عكس ذلك؟

الرد على حجة التحول الديمغرافي في المغرب

يتبنى نص دراسة المندوبية السامية الطرح التالي: ستتفاقم في المستقبل الوضعية المالية لأنظمة التقاعد من جراء التحول الديمغرافي الذي سيشهده المغرب و الذي سيحدث تغييرا عميقا في الهرم العمري، حيث سيرتفع عدد المسنين مقابل انخفاض حديثي الولادة. كانت الدراسات السابقة حول التقاعد تستعين بمسألة "التحول الديمغرافي" كحجة ثانوية لتدعيم حجتها الأساسية المتمثلة في إدعاء فقدان التوازن الديمغرافي لأنظمة التقاعد، لكن أصحاب الدراسة الحالية يرفعونها لمرتبة حجة رئيسية ثالثة للتهويل من خطر "فقدان التوازن المالي" المستقبلي. يستنتج نص الدراسة أنه نتيجة لانخفاض نسبة المواليد سيعرف عدد الأطفال أقل من سنة واحدة انخفاضا طفيفا و تدريجيا، حيث سينتقل من 1,2 مليون إلى 0,9 مليون نسمة في 2050. و يعني ذلك أنه طيلة أربعين سنة سينخفض عدد الأطفال أقل من سنة ب 300 ألف نسمة. و إذا وزعنا هذا العدد طيلة هذه المدة، فإن الانخفاض السنوي المحتمل لهذه الفئة العمرية لن يتجاوز بضع آلاف، أي 7500 نسمة تحديدا. فهل من شأن هذا العدد أن يحدث تأثيرا ما على وضعية سوق الشغل؟ و على نسبة الشباب الذي يحتمل أن ينظموا لناشطي أنظمة التقاعد؟ إن المندوبية نفسها تعتبر هذا العدد غير مؤثر مادام أنها تقر بأنه انخفاض طفيف و موزع على مستوى الزمان(تدريجي). إن مفهوم "التحول الديمغرافي" قد ينطبق بالأحرى على التغيرات الديمغرافية التي بدأت تشهدها البلدان الأوربية منذ نهاية القرن التاسع عشر و امتدت لأكثر من قرن، أما في المغرب فلم تثر مسألة الانخفاض الطفيف في نسبة المواليد إلا في بداية القرن الحالي. وفضلا عن ذلك لن يؤثر انخفاض نسبة تزايد المواليد في المدى البعيد على التوازن الديمغرافي لأنظمة التقاعد نظرا لعاملين: تراجع معدل الوفيات، خاصة وفيات الأطفال، نظرا للتحسن النسبي للولوج إلى الخدمات الصحية. تم ثانيا، نظرا لارتفاع الهجرة القروية إلى المدن، حيث ينتج عنها ارتفاع لمعدل الناشطين. و هكذا سيجري تعويض انخفاض معدل الخصوبة و الارتفاع الطفيف في نسبة المسنين بالارتفاع في معدل السكان الناشطين.

خلاصة القول، حاولت المندوبية السامية للتخطيط عبر دراستها المسماة "استدامة نظام التقاعد بالمغرب" أن تبرر وجود خطر وشيك "بفقدان التوازن المالي لأنظمة التقاعد" و إمكانية تفاقمه مستقبلا بسبب ثلاثة أسباب هي تدهور النسبة الديمغرافية و سخاء المعاشات و تأثير التحول الديمغرافي على الصناديق. لكن تبين أخيرا أنها ليست حججا صلبة لإنجاز فحص موضوعي لراهن و مستقبل أنظمة التقاعد بالمغرب. كانت الحجج الثلاثة بالأحرى هجوما فكريا لشرعنة البرنامج الحكومي لإصلاح أنظمة التقاعد الرامي لخفض المعاشات. إن الوضع الحالي لصندوقي الوظيفة العمومية الصندوق المغربي للتقاعد و النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد يفسر باعتبارات سياسية متجلية في تطبيق البرنامج النيوليبرالي الذي خفض عدد موظفي الصندوقين نتيجة ضرب الخدمات العمومية من صحة و تعليم بالإضافة إلى آثار خوصصة توزيع الماء و الكهرباء و التطهير... هنا يكمن سبب التدهور الراهن و المستقبلي للتوازن الديمغرافي و المالي لهادان الصندوقان. و على كل من شك في صحة هذا الطرح أن يقوم بعملية حسابية لكل العاملين في قطاعي التعليم و الصحة الخاصين اللذان تعرضا لعملية تسليع و تصفية منذ الثمانينات ليرى حجم "الموظفين المحتملين" الذين يمكن أن ينضافوا إلى ناشطي الصندوق المغربي للتقاعد في حالة لم يكن هناك هجوم على هادان القطاعان.

■ حمزة

هوامش

-1حسب نص الدراسة يتطور عدد الناشطين ب3,9% سنويا، مقابل 6,3% للمتقاعدين.

-2راجع الجدولان الخامس و السادس بالصفحة 19 من نص الدراسة.

المناضل-ة
جريدة عمالية، نسوية، شبيبية، أممية
مدير النشر : اسماعيل المنوزي
الهاتف : 06-41-49-80-60
الايداع القانوني : 04-214
التصفيف والاخراج الفني
ع. المحبوبي
06-61-80-34-23
السحب : مطابع الاسبوع 6000 نسخة
التوزيع : سوشبريس
ص . ب : 1378 أكادير
حساب بريدي : D 793388
البريد الالكتروني :
mounadila2004@yahoo.fr
الموقع الالكتروني :
www.almounadil-a.info

التحويلات المالية لمغاربة المهجر: مساهمة في تراجع وخدمة مضاعفة لأوروبا الإمبريالية واقتصادها

عمل حكام المغرب على تحفيز هجرة طاقاته الشابة إلى الخارج سنوات 60و70 لتقليص فائض جيش الاحتياط الصناعي، وفي الوقت نفسه ضمان مصدر رئيسي للتزود بالعملة الصعبة. غير أن الأحوال تبدلت كثيرا، وصارت البطالة جماهيرية، وحاجة البلد للتمويل ضخمة. وأصبح المغرب أسيرا لتحويلات مهاجريه الضخمة. الشيء الذي صعب الاستغناء عنها، بل كل ما زاد شحها إلا وتعرض اقتصاد البلد لأعطاب مباشرة.

تمت الموجات الكبري لليد العاملة المغربية الشابة إلي الخارج علي موجتين، الأولى في اتجاه فرنسا في 60 و70، ثم إسبانيا وإيطاليا في مطلع التسعينيات.

وحسب إحصائيات سنة 2007، بلغ عدد مهاجري المغرب في العالم 3 ملايين و300 ألف مهاجر-ة. يوجد بأوروبا وحدها 2 مليون و800 ألف، بحجم مضاعف مقارنة بسنة 1993، حيث كان عددهم مليون و200 ألف مهاجر-ة. لذلك تحتل أوروبا مصدر 85% من تحويلات المهاجرين. و حسب تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ليوليوز 2012، احتلّ المغرب المركز الثامن في تصنيف تدفق المهاجرين على الدول الأوروبية.

إن فائدة هذه التحويلات على اقتصاد المغرب المتـازم – التـي هي في الحقيقة عبـارة عن أجـور و مـدخـرات – لا يمكن إنكارها، وتتجلى أساسا في تمويل عجز ميزان الأداءات وكونها رافعة للاستهلاك المحلي وتساعد أيضا على إخراج قسم ليس باليسير من براثن الفقر، كما تساهم في رفع ودائع البنوك المحلية و تحسين ظروف حياة الملايين من المنكوبين، سكنا ومـعـيـشـة، وخـلـق فـرص لـلـدخـول عـبـر استثمارات صغرى ومتوسطة...

بعد قول هذا، أي الإعتراف بمزايا هذه التحويلات المالية، لابد من إضافة مسألتين يتجاهلها عمدا الليبراليون، محددتان للموضوع : الأولى متعلقة بتراجع هذه التحويلات، ليس فقط تحت ضغط الأزمة الاقتصادية التي تعصف باوروبا، ولكن، أيضا بسبب التغيرات الحاصلة في طبيعة الأجيال اللاحقة من المهاجرين (خصوصا مع بروز الجيلين الثاني والثالث الذين ولدوا خارج المغرب) والذين يزيد لديهم الميل نحو الاستقرار في بلدان المهجر، ويكفي فقط معرفة أن ثلثي استثمارات المهاجرين قبل 30 سنة كانت بالمغرب، بينما المغاربة الذين التحقوا بالخارج ابتداء من هذا القرن لا يستثمرون إلا 50% في المغرب. وحسب "مجلس الجالية المغربية بالخارج" فإن 78في المائة من المهاجرين لديهم جنسية بلد الإقامة. هذه التغيرات تهدد على المدى المتوسط والطويل بشح التحويلات المالية للمهاجرين، خاصة في ظل التزايد الكبير لربط الجنسية بالتحويلات وبامتلاك عقارات بالبلدان الأصلية، بالإضافة لتشديد شروط الهجرة التي ستعيق نموا محسوسا لعددهم. كل المؤشرات تدل على ميل هذه التحويلات للنضوب مستقبلا.

وبالنظر لمساهمتها البنيوية في الإقتصاد المحلي (كانت تحويلات المهاجرين والاستثمار الأجنبي المباشر وايرادات السياحة المرتكزات التي ساهمت في تحسين المناعة المالية للمغرب خلال العقد الأخير)، فمن شأن تراجعها، تقهقر اقتصاد البلد الهش.

أما المسألة الثانية، فتتعلق بالاستفادة الضخمة لاقتصادات أوروبا الإمبريالية من الشغيلة المهاجرة، هذه الإستفادة تقدر باضعاف ما يتم تحويله للبلد الأصلي.

مساهمة ضخمة في اقتصاد متخلف

ارتفعت تحويلات المهاجرين المغربة سنة 2010 بنسبة 7.8 في المائة مقارنة مع سنة 2009، حيث بلغت 54.1 مليار درهم. حسب دراسة للمندوبية السامية للتخطيط (مجلة دفاتر التخطيط) فإن هذه التحويلات تحتل المرتبة الثانية في توريد العملة الصعبة بعد السياحة، كما أنها تمثل ربع ودائع الأبناك بقيمة تصل إلى 87.8مليار درهم سنة 2005. لذلك يحتل المغرب المرتبة 15عالميا فيما يتعلق بتحويلات المهاجرين، والثانية على مستوى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مباشرة بعد مصر.

ما بين سنتي 2004 و2008 كانت أكثر من 67 في المائة من التحويلات تاتي من ثلاث دول وهي فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، وذلك راجع إلى عدد المغاربة المستقرين في البلدان الثلاثة. ووصلت مساهمة المهاجرين المغاربة في الناتج الداخلي الخام سنة 2010 إلى 7.1في المائة، وشكلت هذه التحويلات خلال سنة 2007 ما يقارب 190.9في المائة من الاستثمارات المباشرة الخارجية. كما تمثل هذه التحويلات المالية 5 في المائة في المتوسط من الناتج الداخلي الخام ما بين 2005 و2009، كما أنها تمثل نسبة 19 في المائة من واردات الخدمات و7 في المائة من الدخل الوطني الخام.

ارتفعت تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج بنسبة 7.6٪ أي بمبلغ يقرب من 41 مليار درهم سنة 2011 مقارنة مع سنة 2010. وشهدت تحويلات المهاجرين المغاربة ارتفاعا في الأشهر الأولى من سنة 2012، حيث بلغت شهر أبريل_ 17.77 مليار درهم_ مقابل 17.13مليار درهم خلال الشهر ذاته من سنة 2011، مرتفعة بنسبة 3.7في المائة. لكن، بخلاف الأشهر الأولى، بلغت في أواخر يوليوز من هذا العام 32.48 مليار درهم مقابل 33.32 مليار درهم خلال نفس الفترة من العام السابق_ بتراجع يصل إلى 2.5 في المائة. (مكتب الصرف : مؤشرات المبادلات الخارجية).

بالرجوع لسنة 2002 كانت ودائع المصارف المغربية 70 مليار درهم (9.646 مليارات دولار) وقفزت إلى 104 مليار درهم (14.33 مليار دولار) سنة 2007. هكذا تشكل التحويلات المالية إحدى المصادر الرئيسية لودائع الابناك.

وتحتل أوروبا مصدر 85% من تحويلات المهاجرين، وتعد فرنسا المصدر الأول للتحويلات بـ23 مليار درهم، تليها إسبانيا بـ8 مليارات درهم ثم إيطاليا بـ7 مليارات درهم. أسهمت هذه التحويلات بسد عجز الميزان التجاري بين 2001 و2005 فأمنت 22.8% من الواردات.

على امتداد العقد الأخير، شكلت التحويلات المالية لشغيلة المغرب بالخارج، أحد المصادر الرئيسية للعملة الصعبة، يصعب الاستغناء عنها. وبالنظر لمساهمتها البنيوية في اقتصاد البلد، فإن التراجع الذي بدأ يطبعها، بفعل استفحال الأزمة الاقتصادية الاوربية، واستفحال البطالة وتهشيش أوضاع المهاجرين، سيعمق لا محالة تأزم اقتصاد المغرب.

اقتصاد الإمبريالية الأوربية أكبر مستفيد من العمال المهاجرين

تواجد جالية عمالية كبيرة باوربا، ما يقارب 3 ملايين مغربي-ة، يجعل تحويل مدخرات المهاجرين، تكتسي حجما ضخما، وهذا الجانب، هو محط تركيز الاقتصاديين والساسة البرجوازيين. لكنهم، بالمقابل، يتجاهلون عمدا، تقدير المساهمة المذهلة للمهاجرين في اقتصاد البلدان الأوروبية.

ضمن هذه البلدان الأوربية، سنكتفي بمدى مساهمة الهجرة في الاقتصاد الفرنسي، لكون هذا البلد، هو القبلة الأولى للشغيلة المغربية، ولكونه المصدر الأول للتحويلات المالية في اتجاه المغرب، والتي قدرت بـ23 مليار درهم سنويا.

كانت الشغيلة المغربية في فرنسا تشكل 7 بالمائة عام 1970، من مجموع العمال الأجانب، فقد ساهموا خلال تلك السنة في الإنتاج الإجمالي الخام لفرنسا بمبلغ 51 مليار فرنك، وبمساهمة في الاقتصاد الفرنسي بحوالي ثلاثة مليارات و 570 مليون فرنك أي ثلاثة مليارات و 246 مليون درهم خلال سنة 1970 وحدها. وفي نفس السنة لم يتعدى المبلغ الإجمالي لتحويلات المهاجرين المغاربة 216 مليون درهم. والحالة هذه، فإن المساهمة الكبيرة لليد العاملة المهاجرة في اقتصاد فرنسا، مساهمة تاريخية.

تجني فرنسا وحدها من المهاجرين حوالي 60 مليار دولار (حوالي 660 مليار درهم) سنويا، انه فائض إيجابي بـ12 مليار أورو (حوالي 130 مليار درهم) تستفيد منه المالية العمومية الفرنسية، حسب دراسة قامت بها جامعة ليل الفرنسية لفائدة وزارة الشؤون الاجتماعية حول "تكاليف الهجرة على الاقتصاد الوطني الفرنسي".

سنة 2009 دفعت المالية العمومية الفرنسية 47 مليار أورو لفائدة المهاجرين لتغطية حاجياتهم الاجتماعية، بالمقابل، قدم المهاجرون أكثر مما تلقوه من خزينة الدولة الفرنسية، حيث وصلت مبالغ مساهمتهم في الاقتصادي الفرنسي إلى أكثر من 60 مليار أورو، وزعت على النحو التالي 4.3 مليار أورو (أكثر من 50 مليار درهم) دفعها المهاجرون كضرائب على الدخل سنة 2009، كما استفادت الخزينة الفرنسية كذلك من 3.3 مليار أورو (حوالي 40 مليار درهم) من الضرائب على الممتلكات التي يملكها المهاجرون وتجاوزت الضرائب على الاستهلاك 18.4 مليار أورو (أكثر من 200 مليار درهم). بينما امتصت الضرائب المحلية وغيرها من جيوب المهاجرين حوالي 2.6 مليار أورو سنويا. وقدم المقيمون في فرنسا 6.2 مليار أورو (أكثر من 70 مليار درهم) كمساهمة في دفع الديون الاجتماعية ووصلت الاقتطاعات الاجتماعية التي دفعها المهاجرون ما يعادل 26.4 مليار أورو (حوالي 300 مليار درهم).

هكذا يمكن قياس حجم الاستفادة من الهجرة، إذا أخذنا بعين الاعتبار الجانب المالي فقط دون اعتبار بقية الأرباح الطائلة أيضا : الأرباح الناتجة عن تكاليف التربية والتعليم، والأرباح السياسية التي لا تقدر بثمن، والأرباح الناتجة عن التعويضات الاجتماعية وعن السكن، والأرباح الناتجة عن تنقل العمال من منطقة عمل إلى أخرى، وأرباح الاستثمارات...الخ.

لا تقف مساهمة المهاجرين في اقتصاد فرنسا كذلك، عند ضخ مليارات الدولارات في المالية العمومية الفرنسية ، بل تمتد إلى ميادين العمل التي يرفض الفرنسيون العمل فيها، إن 90 في المائة من الطرق السيارة شيدت بسواعد المهاجرين كما أنه بدون المهاجرون فإن أثمان الموارد الفلاحية وغيرها كانت ستكون أكثر ارتفاعا بالنظر إلى أن اليد العاملة المهاجرة أقل أجرا. بالإضافة لامتهان المهاجرين للأعمال المنبوذة اجتماعيا في أوروبا. دون أن ننسى، أن المهاجرين، وضمنهم المغاربة، هم من بنى أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، أعادو بناء كل شيئ تقريبا، التجهيزات والبنيات التحية والأوراش الكبرى، فوق الأرض وتحتها.. بنوا أوروبا من الصفر.

" إذا اعتبرنا أن الشغيلة المغاربة، على غرار سائر جماعات المهاجرين، لا يخضعون لإستغلال كامل فحسب، بل يعيشون أيضا وفق شروط قاسية وظالمة.. فإن وجودهم عامل حاسم في تأمين رفاهية الشعب الفرنسي ومستواه المعيشي". (ع.الله البارودي، المغرب: الإمبريالية والهجرة).

تحويلات مالية تخـرج من الباب لتعود من النافذة

واذا كان حجم تحويلات شغيلة المغرب، الضخمة، يسيل لعاب الاقتصاديين والساسة البرجوازيين، ويؤكدون بأن "مساهمة المهاجرين في اقتصاد البلد ذات أهمية كبيرة"، فهم يقفزون فوق حقيقة عدم تاثير إرسال هذه الأموال مهما كان حجمها كبيرا، على التكوين الخام للرأسمال الثابت، حيث أنها لا توظف إلا في القطاعات غير المنتجة. بالتالي، لا دور لهذه الأموال على مستوى المنطقة التي تعاني من الهجرة في تحسين وضعها الاقتصادي وتخفيف أسباب النزوح الريفي إلى الخارج عبر إيجاد هياكل استقطاب (صناعية أو غيرها) لليد العاملة الفلاحية التي تم تفقيرها وتفكيك بنياتها الإقتصادية المعيشية.

تتجلى مشكلة العملة الصعبة التي تشكل الجانب الأساسي لمسالة التحويلات المالية، أنها لا تحقق المساهمة في الاقتصاد الوطني إلا على شكل مزايا ذات طابع ثانوي، حيث أن هذه التحويلات لا تغير أوضاع المهاجرين، ولا تساهم في وضع حد لاغترابهم القسري، كما أنها لا تخفف إطلاقا (بل بالأحرى تكرسها) التبعية الخارجية والتفاوت الاقتصادي، الداخلي للبلاد المصدرة، للأيدي العاملة.

يضاف لما سبق، أن الجزء الكبير من هذه التحويلات، بمثابة إعانة للأسر على تلبية حاجياتها الاستهلاكية، على الرغم من أن معظم ما يتم استهلاكه لا ينتج في البلد، فالقمح، الطبق الرئيسي لدى المغاربة، ينتج خارج المغرب، فما بالك بالمواد الاستهلاكية الأخرى، أو التجهيزات الإلكترونية. لا تنتج في البلد، لانتفاء القاعدة الصناعية، وتبعية المغرب الاقتصادية، إذ يمثل الاتحاد الأوروبي بالنسبة للمغرب 62 في المائة من الحجم الإجمالي من مبادلاته التجارية ومصدر 70 في المائة من الاستثمار الأجنبي المباشر. هكذا يدخل قسم من مدخرات المهاجرين من الباب، ليرجع من النافذة إلى البلاد المصدرة للمنتجات المصنعة وخاصة إلى فرنسا وبلدان الاتحاد الأوربي.

ونظرا لان هذه التحويلات في غالبيتها تبدد من اجل معيشة الأسرة التي بقيت في القرية، فان تلك الأسرة تتعود بسرعة في الاعتماد على الموارد المرسلة من الخارج. لتعيد هذه الظاهرة إعادة إنتاج نفسها عن طريق هجرة الأجيال اللاحقة، بكافة السبل (هجرة القوارب على سبيل المثال).

الجزء المتبقي من مدخرات المهاجرين، يوظف في قطاعات لا تسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية، في سنة 2005 بلغت استثمارات المهاجرين في العقار نسبة 35.5 ٪. وبالخصوص بناء المنازل، أما المشاريع التجارية الصغيرة فتبلغ نسبة الاستثمار فيها 27.4 ٪، وحسب دراسة سابقة للمندوبية السامية للتخطيط، لا يستثمر من تحويلات المهاجرين المغاربة إلا 7.7 ٪ في القطاع الصناعي. هذه نتائج وهم" الاستثمار".

هذا الوهم، لا يتعدى كونه مجرد دعاية خادعة لسرقة مدخرات ضعيفة أمضى المهاجرون عمرهم من أجل جمعها. ألا تتجند الأسر المفقرة لتوفير مصاريف هجرة أبناءها. حتى عبر طرق تؤدي إلى الموت، كنوع من "التضحية" بالفرد لانقاذ الأسرة.

لقد دفع تطور الرأسمالية التبعية ببلدنا وتحولاتها إلى سد منافذ كانت متاحة للرساميل الصغرى للاستثمار، وقلص فرص تطورها، و ما كان متاحا إلى حدود الثمانينات أصبح حلما في العقود الأخيرة، واضحى المهاجر الذي كان يستفيد من ما يتيحه تحويل العملات الأجنبية إلى العملة المغربية مجرد مفاتل لامتلاك شقة وضمان تحويلات شهرية إلى أسر منكوبة، فعن أي "استثمار" يتحدثون ؟

(بقية ص 13)

إعلام الطاعـــــــــــــــة والولاء وغسيل الأدمغـــــــــة

تصاعدت في الآونة الأخيرة حملات النقاش، حول مؤسسة الإعلام بالمغرب، وتم اختصارها في دفاتر تحملات الإعلام السمعي _ البصري، و امتدت لتشمل، كالعادة، الشعارات المنافقة والجمل التي يحفظها مداحي الاستبداد، عن ظهر قلب، ويستعرضونها في كل المناسبات. إذ لا يخلو كلام أي وزير من مثل هذه العبارات، لا حديث إلا عن "تأهيل القطاع السمعي _ البصري وحرية الرأي والتعبير والتعددية". لكن، خلف هذه الجمل، تتعايش كل أهوال الإستبداد السياسي و كل مظاهر الإضطهاد الذي ترزح تحته جماهير شعبنا.

هذه الحملة المخادعة المختصرة في دفاتر التحملات، لم تتضمن أية من مسائل الإعلام الجوهرية ببلدنا. فهل تزويق الدفاتر بالعبارات الجذابة، سيحرر مؤسسة الإعلام من قبضة حكم الفرد. فطيلة 50 سنة من ترسيخ الديكتاتورية ببلدنا، لعبت فيه مؤسسة الإعلام دور ناطق رسمي باسم القصر.

القصر مهندس السياسة الإعلامية

هذا النقاش الدائر منذ مدة، حول تغيير دفاتر التحملات، هل هو ذي جدوى؟

في الحقيقة إنه أضحوكة، لا تقبلها سوى الكائنات المدجنة، التي تخرجت من مدرسة التوسلات الليبرالية.

إنه نقاش عديم الجدوى، بالكامل. وذلك، بالضبط، بسبب درجة الاهتراء التي بلغها الإعلام العمومي، إجمالاً، بحيث ليس فقط لا تنفع بصدده عمليات شد الوجه، بل باتت هذه الأخيرة، بحد ذاتها، مستحيلة، في حالة النظام السياسي القائم بالبلد. إن مؤسسة الإعلام ليست في الحقيقة إلا آلة تدجين تضاف إلى الآلات البطش الأخرى: الجيش والشرطة...

وبالطبع، فواقع الاستبداد السياسي والتحكم في مقاليد الثروة والسلطة، يشمل أيضا مؤسسة الإعلام، مؤسسة الإخضاع لتقبل أوضاع البؤس . إنها ماكينة الملكية، التي تستعملها في تضليل الشعب الكادح، و الدعاية لسياسات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

إن واقع تحول مؤسسة الإعلام إلى ماكينة تابعة للقصر، لن يحجب بالثرثرة الفارغة، لوزير الاتصال : "دفاتر التحملات الخاصة بالإعلام السمعي البصري، تتوخى. احترام معايير الجودة والتعددية وتكافؤ الفرص والاستقلالية، والمبادرة المبدعة، و تروم أيضا التأسيس لمفهوم الخدمة العمومية للإعلام ووضع مبادئها وأهدافها وقواعدها. إلى جانب المساهمة في تعميق ثقافة الحقوق والحريات". هذه الشعارات تخفي المستنقع الذي يرزح فيه الإعلام ببلدنا، فحسب أرقام نشرتها مؤسسة "ماروك ميتري" 50.5 بالمئة أي نصف المشاهدين المغاربة، لا يشاهدون بتاتا القنوات المغربية، قنوات تزويق الديكتاتورية، والدعاية لشركات وسلع البرجوازية.

كما أظهر تقريرٌ صادر عن "فريدوم هاوس" حول حرية الإعلام، قبوع المغرب في مرتبة متدنية جدا (الرتبة 154) مباشرة بعد الكامرون و قبل العراق! أي ضمن الدول المصنفة على أن الإعلام فيها غير حرّ !! متخلّفا عن مرتبته السابقة بأربعةِ مراتب. و يعزو التقريرُ الترتيبَ المتأخّر للمغرب، إلى القيود المفروضة على مواضيع: كالمَلَكيّة و الإسلام و الموقف من قضية الصحراء و _تجريم التشهير و _والتضييق على الصحفيينس إضافة إلى استحواذ الملك على القرار الإعلامي.

جرد هذا التقرير حالات من خنق حرية الاعلام بالبلد، مذكرا بالصحفيَّين الإسبان الثَّلاث، الذين تم منعهم ضمن مجموعة أخرى من تغطية أحداث اكديم ازيك بحجة الانحياز لإسبانيا، بالإضافة إلى منع الجزيرة و سحب تراخيصها و اعتمادات صحفييها...وفي تقرير "مراسلون بلا حدود" لسنة 2011 -2012، صنف الاعلام المغربي في المرتبة 138 متراجعا بثلاث مراتب مقارنة مع السنة الماضية.

يستحوذ الملك على مجمل قرارت مؤسسة الإعلام، هو من يعين ويقيل في كل وظائف المؤسسة الإعلامية، من ضمنهم مدراء قنوات الإعلام العمومي، ورئيس الهيئة العليا للسمعي البصري والطاقم المشتغل معه، ويعين المدير العام للاتصال السمعي البصري. انه يهندس مع طاقم معاونيه السياسة الإعلامية للبلد، ويترك لحكومة الواجهة سلطات التزويق.

الإعلام السمعي-البصري المغربي، قد تحكمه معايير مهنية، لكن سقفه في نهاية المطاف يتحدده بسياسات المؤسسة الملكية التي توجهه، وتعين مدراء قنواته. قد تمنح المعايير المهنية، وقوة الحدث، وقوة الإعلام البديل، دون عدم إخفاء الأحداث والأخبار والمستجدات، لكن العبرة، تكمن في كيفية صياغة الخبر وترتيبه وتفسيره. رأينا كيف لم تستطع القنوات التلفزية المغربية، إخفاء أحداث اكديم إزيك وسيدي إفني وتازة والحسيمة وبني بوعياش و نضالات حركة 20 فبراير... لكن يتم تقديمها كأعمال إجرامية، من فعل عصابات متآمرة، تسعى لتخريب البلد.

إذا كانت المدرسة المغربية لا تلقن اليوم، اكثر من الكتابة والهجاء، أي محو الأمية، فإن مؤسسة الإعلام أريد لها أن تكمل الدور المنوط بها، المتمثل في التدجين والترويض على قبول دكتاتورية مغلفة بحرير الكلام. ماذا يمثل المشاهد لدى سياسة القنوات والإذاعات المغربية، سوى قطيع يجب أن يبتلع موسوعة "مصطفى العلوي" للمديح. عوض التركيز البعد التثقيفي و المعرفي، وتوسيع حيزه في الإعلام، حل مكانه لقطات إشهار السلع، بهدف تحقيق الأرباح المادية. فما أشبه قنوات التلفزة بدكاكين البيع، التي توجه خطابها، ليس إلى جمهور، ولكن إلى زبناء.

إعلام الإستبداد .. آلة غسيل الأدمغة

تنتشر لدى السواد الأعظم من المغاربة مقولات تنتقص من قدرة الكادحين على التغيير، "استحالة التغيير" " أحنا غا المغاربة..." الاعتقاد بأن تحول المغاربة إلى شعب ثائر من المستحيلات السبع. هذه الانطباعات من بين المقولات التي يرسخها الاعلام.

لا يقتصر الإعلام في قنوات التلفزيون، لوحدها، بل مؤسسة الإعلام كلها؛ المناهج المدرسية التي تقول أن من انتزع استقلال البلد من المستعمر، هو محمد الخامس الفرد. وتاريخ البلد ابتدأ يوم عاد محمد الخامس من مدغشقر. تقدم المؤسسة الملكية على أنها الطرف الوحيد في مسار نضال الشعب المغربي، من أجل الاستقلال. نصف قرن من الدعاية (وسائل إعلام، برامج تعليمية..)، وجهت نضال الشعب لصالح مؤسسة لعبت دورا كبيرا في ترسيخ أسس الاستعمار، وساهمت في هزيمة المقاومة المسلحة في الجبال، وبعد ذلك أنقذت مجمل النظام الاستعماري بفرض شروط الاستعمار الجديد، بالحديد والنار على الشعب المغربي.

لا يخبرنا أحد في المدرسة مثلاً أن البلاد قامت بأسرها، حاملة السلاح لمقاومة الاستيلاء على البلد من طرف الاستعمار الفرنسي، وكانت المقاومة النموذجية، هي مقاومة الريف بقيادة عبد الكريم الخطابي، توجت بالإعلان عن جمهورية القبائل الريفية المتحدة بين 18 يناير و فاتح فبراير 1923.

إن سيادة النظام الملكي بالمغرب، ليس نتاج مساهمته في التحرر الوطني المغربي، إنه بالضبط نتيجة مباشرة لانتكاسة وهزيمة النضال الوطني التحرري؛ وبالدرجة الاولى، قبول الاستقلال الشكلي، وتفكيك جيش التحرير بمساعدة عسكر فرنسا وإسبانيا. بمساهمة جنرالات الجيش الاستعماري (ونموذجهم الجنرال محمد أفقير) ومستشاري فرنسا، في بناء الجهاز القمعي للملكية، واجتثاث الذين سعوا من أجل استقلال وسيادة المغرب.

يلقنون لنا أنه، إما أن تكون بطلاً، فرداً، أو أن تكون بلا فائدة، والحقيقة عكس ذلك تماما. ويطلقون سمومهم بأن الشعب لا يمكن أن يحدث تغييراً ثوريا، و أن الحرية تعني "الفوضى"، و"الحرب الأهلية". والحقيقة الساطعة، هي أن شكل الحكم السياسي، ونمط تسيير الاقتصاد، القائمين بالبلد، هما أكبر فوضى ممكنة، على الإطلاق.

هذا جزء من عملية غسيل المخ التي يتعرض لها كلّ منا منذ الولادة، وحتى الوفاة.

من أجل اقتلاع جذور الاستبداد السياسي

تعمل الطبقة الحاكمة على استعمال الإعلام لتمرير رؤيتها الخاصة للأمور، لذلك تجرم كل رأي مخالف، وتعاقب كل صحفي تجرأ الانتقاد، كما وقع مؤخرا، في القناة "الأولى" (الأولى في الاستبداد بالرأي الآخر)، حين تجرأت مقدمة نشرة أخبار على انتقاد ظروف العاملين بالقناة، وسوء معاملتهم، وتم تهديدها بالطرد.

إن حرية الإعلام و التعددية الحقيقية، ليست فقط حرية التعبير عن جهات النظر، ولكن بشكل أكثر تحديدا، التحرر من احتكار التعيين في وظائف مؤسسة الإعلام.عوض ذلك، يجب على المستخدمين وشغيلة القنوات والاذعات من صحفيين وموظفين وعمال وفنيين، الانتخاب لوظائف المؤسسة الإعلامية، لمدة محددة، لتفادي الحد من استقلالية التحرير، هذه هي الطريقة الوحيدة لخلق الظروف الملائمة للتعددية الحقيقية والاستقلال الحقيقي عن السلطة السياسية والاقتصادية.

هذا التسيير الديمقراطي الشامل لمؤسسة الإعلام، لا يمكن أن يتحقق بتزويق الدفاتر بالجمل الشعرية. فمادام الإعلام شرطا لاستمرار نظام حكم الفرد، فلا يمكن التنازل عنه، إلا بثورة..دائمة تقتلع مجمل الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي من جذوره.

■ محمد الساعي

الثوريـــــــــــــــون وأدوات الإتصـــال الحديثـــــــــة

ما العمل؟ و بما نبدأ؟.. كانت هذه الصيغة اللينينية في تناول المسائل التنظيمية والسياسية التي واجهت الثوريين الروس في القرن الماضي. كيفية بناء تنظيم؟ كيفية تنسيق حركة مجموعات ثورية مشتتة جغرافيا؟ كيفية خوض حملات الدعاية والتشهير؟... كان جواب لينين، هو الجريدة الثورية، ولا غرابة أنه خصص أكثر من نصف كراس "ما العمل" للإلحاح على أهميتها.

لينين، "المهنة: صحفي"، هكذا يتمثل نفسه، قبل الثورة البلشفية، وحتى بعد تفجرها. ولما أصبح قائدا للإتحاد السوفياتي، حين يملئ الاستمارات ويصل لخانة المهنة، يكتب " الاسم: لينين/المهنة: صحفي".

لم يتصور لينين مهنة تليق بمناضل ثوري، مثل مهنة "الصحافة الثورية العمالية". كان يكتب بيده ويصحح ويقسم المادة على المحاور المتوفرة للعدد، ويجتهد ليتبقى له حيز لإضافة عناوين عريضة وشعارات. إنه محرر ومصحح وتقني وطابع، يقوم بكل شئ تقريبا، ولم تتبق له مرحلة من المراحل التي يمر منها تحرير وإخراج الجريدة الثورية لم يزاولها.

لم تتوقف أهمية الجريدة الثورية عند لينين. فأسماء كبار الاشتراكيين الثوريين، تقترن عادة بالجرائد التي كانوا يصدرونها. ماركس مع جريدة "نوي رينيشه زيتونج"، ولينين مع "ايسكرا" و"برافدا"، وجرامشي مع "اوردين نوفو" وتروتسكي مع "ناشا سلوفو"، وروزا لوكسمبورج مع "روته فانه"...

تكمن الأهمية المحورية للجريدة الثورية، بالتحديد، في استهدافها كسب تأييد الجماهير للثورة. لذلك تصمد في الظروف الأكثر قساوة، أثناء اشتداد القمع، وقلة الإمكانيات، وغياب وسائل إيصالها للمستهدفين.. لكن رغم كل ذلك، أدت الصحافة الثورية دورها في بناء أحزاب ثورية والدعاية للأفكار الاشتراكية الثورية. ليس لمجرد إصدارها، لان ذلك لا يكفي، ولكن بالضبط، لأنها نجحت في أن تخلق المبادئ والخبرات اللازمة، وأن تبدع تكتيكات كل لحظة سياسية.

بالتالي، إذا كان إسهام الجريدة الثورية مبهرا طيلة القرن العشرين، حين اضطلع "ما العمل" بدور مرشد أساسي للأنوية والمنظمات الثورية. فإن انتهاء حقبة تاريخية كاملة على صعيد عالمي، يطرح لدى حركات النضال، علامات استفهام حول راهنية دور الجريدة الثورية. وبالدرجة الأولى، في مرحلة تاريخية جديدة، مطبوعة بثورة تكنولوجية، وبروز أدوات عمل سياسي جديدة، لم تكن متاحة من قبل.

في السابق، كان صوت الأنوية الثورية بالكاد يسمع، إذ تعيش حياتها السياسية معزولة، فالتواصل التنظيمي بطئ. ودعايتها السياسية محدودة، تتراوح بين المناشير والكراريس والجريدة الثورية، توزع على دائرة ضيقة من العمال والفلاحين والمثقفين. لم تكن الأيسكرا اللينينية نفسها، متاحة لعموم العمال، كانت عبارة عن جريدة من أربع صفحات، مقسمة إلى ثلاثة أعمدة، ومطبوعة بدقة على ورق الكتاب المقدس (نوع من الورق يستخدم عادة لطبع الأنجيل آنذاك، ويدوم طويلا)...

" ليس هذا أوان نشر كتب ضخمة...إنما تلزمنا جريدة وكراريس..يجب إعادة تأسيس مكتبة "المعرفة" الصغيرة.. ينبغي توزيع عشرات ومئات الألوف من المناشير بين الجماهير. لكن كمية كهذه لا يمكن أن تنقل إلى روسيا بصورة غير شرعية، فلنرجئ إذن هذا المشروع إلى أوقات أفضل". هكذا خاطب لينين مكسيم غوركي.

لم تكن لدى لينين إطلاقا "نزعة جمود" كالمؤرخ البرجوازي. فلو عاش في القرن الواحد والعشرين، حتما سنراه متشابكا مع صفحات التواصل الاجتماعي.

إن الصحافة الثورية، ككل شئ، ليست خارج التاريخ، فلكل حقبة تاريخية جرائدها الثورية الخاصة بها، وقراءها، وجيل شبابها، وقاموسها اللغوي، وأدوات عمل سياسي جديدة.

بخلاف الحقب الماضية، تتيح وسائل الاتصال الحديثة الإمكانية للتواصل التنظيمي السريع، وتنسيق التحركات، والاهم، أنها أعطت لمجموعات ثورية صغيرة تنظيميا، مساحة كبيرة للنشر لم تكن من قبل، و القدرة على إيصال بياناتها و أدبياتها، إلى دوائر أوسع بكثير مما كان متاحا لأجيال سابقة من الثوريين. سيما مع انتشار الصورة والفيديو الالكترونيين، واللذان يساهمان في الدعاية والتحريض.

يمكننا متابعة أحداث الإضراب العام في باكستان واليونان مباشرة على شبكة الانترنت، أو الاعتصامات المليونية في ميدان التحرير المصري، أو حركة احتلوا وول ستريت... تعد القنوات التلفزية أيضا، إحدى العناصر الرئيسية المساهمة اليوم في الانفجارات الثورية والنضالات عموما، وبالخصوص قناة الجزيرة، رغم أنها تابعة للنظام القطري و تدعم قوى الإسلام السياسي، ولديها موقف طائفي من السيرورة الثورية بالبحرين والسعودية... إلا أنها قامت بالحشد والدعاية للمظاهرات. وبمساهمة التعبئة على شبكات التواصل الاجتماعي والمدونات.

كانت الشعوب العربية والمغاربية لم يكن مقدرا لها سوى مشاهدة رموز الأنظمة البرجوازية في وسائل الإعلام، الشيء الذي رسخ لعقود أوهام فزاعة التغيير من فوق. أما الآن هناك خيار ثان، ملموس، التغيير من أسفل. فقد كسرت مشاهد الاعتصامات المليونية والمظاهرات والمواجهات مع فرق البوليس والهتافات بإسقاط الأنظمة، تلك الأسطورة.

ورغم هذا الدور الذي اضطلعت به أدوات الاتصال الحديثة، يجب عدم الوقوع في منزلق "الاستبدالية"، والتخلي على تدخلنا في الشارع، في معمعان النضالات، والتخلي عن دعايتنا وسط حركات النضال القائمة (الشبيبية والعمالية)، والاكتفاء بالانترنت وشبكات التواصل الاجتماعي. فلا يجب أن ننتظر من التكنولوجيا أن تحررنا، فهي ليست سوى أداة ضمن أدوات الحشد والتعبئة. إن وسائل الاتصال الحديثة مكملة في دورها لأدوات العمل السياسي التقليدية، وليست بديلا عنها.

على الثوريين الاستفادة من الإمكانيات الجديدة التي توفرها تكنولوجيا الاتصالات، وذلك بهدف خلق جبهة إعلامية ثورية، بإمكانها أن تواجه وسائل إعلام تزييف الحقائق. وأن تكون امتدادا للعمل الجماهيري، والتعريف بالنضالات الإجتماعية والسياسية على أوسع نطاق.

■ محمد الساعي

في الدار البيضاء: أجساد تحت الأنقاض أليس حق السكن والحياة أقدس من حق الملكية الخاصة؟

انهيار منازل على رؤوس قاطنيها وموت في صفوف هؤلاء تعدى أصابع اليد.. هذه الواقعة لم تحدث جراء قصف صاروخي كما يحدث الآن في سوريا، بل في المدينة القديمة بالدار البيضاء بسبب اهتراء وتقادم أبنية المدينة. كشف تقرير صدر عن المفتشية الجهوية لوزارة الاسكان والتعمير وسياسة المدينة بالبيضاء، أن عدد الأسر المهددة بسبب المنازل الآيلة للسقوط يتجاوز 72 ألف أسرة. ويوضح التقرير أن عدد الدور الآيلة للسقوط بالدار البيضاء يقارب 3000 بناية (أربعة آلاف حسب وزير السكنى والتعمير وسبعة آلاف حسب مدير الوكالة الحضرية للدار البيضاء)، فيما يصل عدد الأحياء المهددة بالانهيار إلى 15 حيا.

لسنا هنا بمعرض مد القارئ بالمعطيات والأرقام المدققة التي تغرق بها كل الصحافة والإعلام الرسمي وغير الرسمي، بل لاستجلاء سبل نضال حقيقي من أجل حق السكن اللائق لجماهير الشعب المفقرة وفي متناول قدرتها المادية.

يرجع تقرير المفتشية الجهوية الأسباب التي تقف وراء هذه المعضلة التي تهدد مئات آلاف الأسر بالمدن المغربية العتيقة، إلى تآكل الدعامات وتسرب المياه العادمة والمياه الشتوية، وتأثير العوامل المناخية وضعف مواد البناء المستعملة، وانعدام تصاميم الخرسانة المسلحة... لكن السبب الرئيسي هو الكثافة الكبيرة التي تبلغ 2000 نسمة في كل هكتار، حيث يتم استعمال منزل مخصص لأسرة أو أسرتين من طرف أكثر من 5 أسر في منزل واحد في هذه المدينة الكبيرة والتي اغتنت منها مجموعات العقار الرأسمالية الكبرى على حسب حق الشعب في السكن.

هذا، وقد كشفت دراسة تشخيصية للوكالة الحضرية بمدينة الدار البيضاء، أن المدينة القديمة (تاوي 55.852 من الساكنة)، وأن 79٪ من الساكنة، يقطنون بمنازلهم لأكثر من 50 سنة، و19٪ منهم ما بين 20 إلى 49 سنة، و1٪ ما بين 10 إلى 19 سنة. مشيرة إلى أن وضعية المنازل التي أنشأت ما قبل القرن 19 في حالة مزرية جدا... وليست هذه حالة خاصة بالدار البيضاء، فوزير السكنى والتعمير بنعبد الله يُقرُّ بوجود 114 ألف مسكن مهدد بالانهيار بالمغرب

كنوز للأغنياء وقبور للكادحين

تكد الدولة في استخلاص جميع أنواع الضرائب المتعلقة بالسكن، وتغض الطرف عندما يتعلق الأمر بمصير آلاف من سكان المدن القديمة أو- كما فعل بنكيران- توجيه أصابع الاتهام لمافيات السكن العشوائي الذين لا يحترمون معايير السلامة في البناء. والسؤال الذي لا يريد الحكومة طرحه هو أين تبخر مبلغ 36 مليار درهم الذي رصد في الفترة الممتدة من 2003 و2011 لمعالجة هذه المعضلة. وكان مخصصا لأن تستفيد منه 87500أسرة. وما هو مآل برنامج حكومة جطو الوطني، الذي كان مفروض منه أن يتصدى لمعالجة البنايات المهددة بالانهيار، ورصد له غلاف مالي قدر بـ 890 مليون درهم من المقرر أن يكون العمل انتهى به السنة ما قبل الماضية..

أليس لذلك علاقة بالضجة المثارة مؤخرا حول المبالغ التي راكمها وزير الإسكان السابق "توفيق حجيرة". على الحكومة الحالية تقديم جردة الحساب، وليس النصائح والأماني، لكنها تفضل تقديم تعويضات تفوق 40 ألف درهم شهريا للوزراء السابقين بدل تقديمهم للمحاسبة.

ما يسمى السكن الاجتماعي يعتبر موردا لاغتناء مقولات البناء في المغرب، فقد سجل هدر "غير مسبوق للموارد المالية والبرامج العقارية لمدن بدون صفيح وإنتاج منخفض التكلفة".. عندما "عبأت الدولة منذ 2004 لهذين البرنامجين ميزانية تقدر بـ 36 مليار درهم.. كافية لإيواء 180 ألف نسمة بالمجان".. "وبدل بلوغ هدف إيواء 201 ألف نسمة برسم 2004 انتقل العدد إلى 327 ألف نسمة سنة 2011. أي أن مقاولات العقار استحوذت موارد عمومية بقيمة 36 مليار درهم".. دون تحقيق أهداف الإيواء، بل أضافت ضحايا جدد. (مجلة ممكن، أطاك المغرب، العدد الخامس، يونيو 2012).

طبعا، وكما دائما، عندما يتعلق الأمر بحياة الجماهير ومصالحها، أصيبت المبادرة الحكومية بالشلل. عكس سرعة الضوء التي تتحرك بها عندما يتعلق الأمر بتقديم الوعاء العقاري بأثمنة رمزية وتشجيعية للقطاع الخاص، أو بحماية مصالح أرباب العمل أو قمع نضال اجتماعي أو حراك سياسي.

حكومة الوعود المعسولة، والأعمال المشينة

في الوقت الذي يقضي فيه أبناء الكادحين موتا تحت أنقاض المنازل المنهارة، يجد السادة الوزراء والنواب وقتا كافية للسفسطة ولوك الكلام المعسول.. فيصرح وزير السكنى والتعمير نبيل بنعبدالله أن "الحكومة ستطلق برنامجا استعجاليا لإسكان قاطني المنازل الآيلة للسقوط"، ويزايد لسان الحكومة الرسمي مصطفى الخلفي في الكلام ويصرح أن "الحكومة ستطلق عملية إحصاء دقيق وشامل لمجموع المنازل الآيلة للسقوط زيادة على برنامج استعجالي لإعادة إسكان قاطني المنازل المهددة بالسقوط".

المواطنون يحصون موتاهم ويترقبون المزيد من الموت تحت الأنقاض، ويتسع الوقت للسادة الوزراء لتشكيل لجنة تحت إشراف ملكي، قال عنها الخلفي إنها "ستبقى في حالة انعقاد لمتابعة الملف".. دعا بنكيران في أول اجتماع لها إلى "ضرورة النظر في الإجراءات والتدابير الاستعجالية التي يتعين اتخاذها لمعالجة وضعية المنازل المهددة بالسقوط". الناس يموتون وبنكيران يدعو لضرورة النظر!!

وزير الداخلية الذي لا تأخذه رأفة ولا شفقة، حين يوجه أمره لفصائله المسلحة لسلخ وتهشيم عظام المحتجين في كل ربوع البلاد، يصرح بعد أن طرده سكان الدار البيضاء، بأنه أبلغ السكان "عطف ورضا جلالة الملك مع التزام الحكومة بإيجاد حلول عملية للمشاكل التي تتخبط فيها المدينة القديمة بالبيضاء".. لكنه نسي أن سكان المدينة لا يريدون عطفا ولا رضا.. إنه يبتغون سقفا أمينا يأويهم ويحميهم شر الحر والقر ويضمن لهم حياتهم.

الكلام المعسول لا يملأ المعدة الفارغة ولا يؤمن سكنا لائقا. هذا مفاد ما صرحت به زهيرة حركة رئيسة جمعية مستقبل المدينة؛ "سكان الدور الآيلة للسقوط يطالبون بحل فوري وليس بالوعود الفارغة"، مؤكدة أن في كل دقيقة يمكن أن ينهار منزل مخلفا العشرات من القتلى.. "على السلطات أن تنقل السكان إلى أماكن آمنة ثم تشرع في الإجراءات الموكولة إليها...". لكن الحكومة تصر على تقديم الكلام المعسول والهروب من الحلول الجذرية لهذه القضية.

كيف تحل القضية من وجهة نظر شعبية؟

القضية في غاية البساطة، ولا تحتاج إلى كل هذا اللغط حول التدابير الاستعجالية والمخططات الإستراتيجية وتشكيل اللجان واستدعاء مكاتب الدراسات لتقييم حالة المدن القديمة.. كل هذه مقترحات بيروقراطي يتهرب من المشكلة بدل السعي لحلها.

عوض إحصاء المنازل الآيلة للسقوط، يجب إحصاء المنازل الفارغة التي تعج بها ضواحي المدن الكبرى، وتعود ملكيتها في الغالب إلى شركات رأسمالية كبرى (الضحى، الشعبي للإسكان)، وغايتها مراكمة الأرباح وترويج أسهمها الرابحة في البورصة.

إن قناعتنا راسخة بأن حق السكن والحياة أقدس من حق الملكية الخاصة، لذلك يجب على الدولة تأميم كل التجزئات الكبرى الفارغة، وتقديمها لسكان المدن التي منازلها مهددة بالسقوط، مهددة معها مئات الحيوات الإنسانية.. فليس هناك من شي أخلاقي في أن تبقى المنازل فارغة فيما الناس تموت تحت الأنقاض.

لكن الحكومة وأبواق البرجوازية، ترى أن المذهب الأخلاقي الوحيد الجدير بالاحترام، هو الدفاع عن الملكية الخاصة ومجتمع الربح الرأسمالي، وليذهب الكادحون إلى الجحيم.. لذلك لا يجب أن يعول الكادحون أن تقوم هذه الحكومة- أو أي حكومة برجوازية أخرى- بهذا الإجراء البسيط ولكن الجذري والذي يمس أقدس أقداس المجتمع البرجوازي: "الملكية الخاصة للرأسمال".

ورغم أن الدستور الجديد يقر في الفصل 35 بالحد من "نطاق وممارسة حق الملكية.. إذا اقتضت ذلك متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد"، إلا أن الدولة لن تقوم بنزع المساكن الشاغرة من الرأسماليين وإعطائها للفقراء المهددون بالموت جراء اهتراء مساكنهم.. فالدولة البرجوازية لا تدرج حق السكن والأمان الاجتماعي من "متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية" رغم أنها كذلك وفق مؤشرات التنمية البشرية التي تعتمدها الأمم المتحدة عند تصنيفها لبلدنا في أدنى المراتب.

لا تنتظروا الحكومة الحالية لكي تمن عليكم بالمنازل، لا تنتظروا صدقات من أحد، لا لشيء إلا لأن هذه الحكومة لن تعطيكم ما لا تملكه، فالسكن يوجد في يد الرأسماليين الكبار، ويجب انتزاعه نزعا، وهذا ما لن يتأتى بمبادرتكم الذاتية المنسقة على المستوى الوطني. ولن يتخذ هذا النزع طابعا شاملا إلا بواسطة حكومة شعبية، حكومة ينتخبها الشعب حقا بعد نيل الحرية السياسية وإسقاط الاستبداد السياسي، وإلا ستتحول مبادراتكم إلى استيلاء تعسفي على الممتلكات يسهل على دولة القمع البرجوازي ردها على أعقابها.

حتى الحكومات البرجوازية تلجأ إلى نزع الملكية عندما تكون في صالح الرأسمال، كما في نزع الدولة لملكيات الفلاحين الصغار (تحديد الملك الغابوي) وتقديم الوعاء العقاري لشركات العقار الكبرى بأثمنة رمزية وتمتيعها بتحفيزات مادية وغفاءات ضريبية. وعلى من يريد أن يحتج ضد دعوتنا لمصادرة ملكيات الشركات الكبرى، أن يبرر سكوته عن ذلك. وأن يبرر سكوته أيضا عن خوصصة قطاعات بناها الشعب المغربي بدمه وعرقه (كصودیا وصوجيطا) واستملاكها من طرف الشركات المتعددة الجنسيات أو الرأسمال الخليجي.. وإن لم يلق تبريرا- ونحن متأكدون بأنه لن يجده- فليبلع لسانه وليبلع معه نفاقه الطبقي.

■ أزنزار

تجار الرصيف "الفراشة" مطاردون ... فلنطارد نحن ، مسببي البطالة و الفقر

تشهد جل المدن المغربية منذ شهور حالة من هستيريا مطاردة السلطات المحلية (قوات القمع) للباعة المتجولين وتجار الرصيف المعروفون" بالفراشة " عبر الشوارع و الأزقة . مبرر السلطات العمومية المقدم هو محاربة احتلال الملك العام من طرف هؤلاء، ولا قانونية أنشطتهم التجارية.

تجتر غالبية وسائل الإعلام نفس المبررات حول احتلال الباعة المتجولين للفضاءات والساحات العمومية، وكون نشاطهم التجاري يتهرب من أداء الضرائب... إن وسائل الإعلام البرجوازي (الحكومي منها والمدعي الاستقلالية) تضخم و تبالغ في هذه المبررات في محاولة لخلق رأي عام يتصدى" للظاهرة "كما يسمونها. بينما تسكت عن الاحتلال الحقيقي للملك العام من طرف المتنفذين في جهاز الدولة وخوصصته بأثمان رمزية للرأسمال المحلي والأجنبي (وهو ما استثار مواجهات عنيفة مع ساكنة دوار الشليحات حاربت فيه أجهزة الدولة المسلحة إلى جانب الشركة الإسبانية).. هذا الرأسمال الذي يعفى من الضرائب لفترات زمنية فلكية، كل هذا لا يستدعي استنكارا من طرف الدولة ووسائل إعلامها.

بالفعل لقد تكاثر الباعة المتجولين و " الفراشة" كما يتكاثر الفطر بعد المطر، بعد موت المعطل " البوعزيزي" بدولة تونس نهاية سنة 2010 . لم تمنع الدولة أولئك الباعة و لم تطاردهم مخافة أن يحولهم القمع و المنع و المطاردة إلى أنصار للنضال الفبرايري. لم تكن الدولة مستعدة آنذاك للاصطدام مع تلك الفئات متفادية أي احتجاج اجتماعي ضافي، فكان أن أشاحت بوجهها عنهم بدون أن تزيلهم من تفكيرها واستعملت الأعداد التي امتصها القطاع لتضخم نسب فص الشغل المستحدثة سنة 2011.

الآقلية الحاكمة هي السبب

لم يختر المغاربة أن يكونوا باعة متجولين أو تجارا على الرصيف. فالكل يعرف أن أغلب ممارسي مهنة البيع عن طريق التجوال أو البيع على الرصيف هم إما عمال سابقين تعرضوا للطرد والتسريح، أو أصحاب شواهد و مطلقات أو أرامل أو وافدين جدد على المدن .إنهم يمضون أزيد من 12 ساعة عمل تحت تحرشات وابتزازات اسلطة.

لم يختر تجار الرصيف طواعية تلك المهن ، فحسب تقرير أخير للبنك الدولي فإن حوالي 8 ملايين ونصف من المغاربة يعيشون في فقر مدقع، يتواجد ثلاثة أرباع منهم في القرى وأن 80% منهم من فقراء القرى ليست لهم إمكانية الحصول على فرصة عمل أو شغل مقابل أجر. أيضا فحسب إحصاء جرى بمدينة الدار البيضاء، بلغ عدد تجار الرصيف بها 130000 و تبين أن 62% منهم دفعتهم البطالة، وأن 37% لديهم شواهد ثانوية.

إن الفقر يضرب أطنابه بالبلد و البطالة مستشرية وفي تزايد مستمر. حيث غياب أدنى شروط العيش بالقرى والجفاف المستمر يدفعان كادحي القرى (القادرين على العمل) للهجرة نحو المدن والبحث عن لقمة عيش لهم و لعائلاتهم المتروكة بالقرى الفقيرة. ومستتبعات أزمة البطرونا يدفع ثمنها عمال وعاملات المعامل، إنهم يسرحون ويطردون من أماكن عملهم لضعف أدواتهم النضالية المفترض فيها حماية حقوقهم. فقد بلغ عدد المسرحين من المعامل (الذين قطعت أرزاقهم) 340.000 خلال الأشهر الثلاث من سنة 2012.

إن واقع الفقر و البطالة المنتشران ببلدنا قد دفعا قسما من الشعب المغربي منذ زمن بعيد لامتهان الحرف التي تسد الرمق فقط أيا كانت المهنة (تجارة صغيرة، مسح الأحذية، بيع السجائر بالتقسيط، دعارة..) . لقد تكاثر "الفراشة" فعلا، وسيتسمرون في التكاثر ما لم تتوقف آلة إنتاج الفقر و التهميش و البطالة.

إن الذين يجب أن يطاردوا و يطردوا هم الذين يستغلون أمية و فقر "الفراشة" ويستعملونهم في حملات الانتخابات وفي حملات البلطجة ضد حركة 20 فبراير (يتذكر شبا الحركة جيدا كيف كان هؤلاء الباعة يحرضون قوات القمع أثناء مسيرات الحركة، معتقدين أن ذلك سيجعل السلطة تنظر إليه بعين الرحمة). كما يجب أن تشمل المطاردة المسؤولين المباشرين عن تطبيق سياسات إنتاج الفقر وكل السياسات القاضية على فرص العمل و المسؤولة عن موت شبابنا في أعماق البحر.

أخيرا، ستدفع السياسات المطبقة بالقوة على الكادحين إلى مزيد من الاستياء والحنق و النقمة، فلنوجه قوانا لتفسير أن المسؤول عن الوضع هم مالكي الشركات الكبرى (مالكي وسائل الإنتاج ورؤوس الأموال) . فلنعد العدة من أجل خوض أصلب المعارك من أجل تحسين أوضاعنا الاجتماعية ومن أجل مجتمع اشتراكي تعيش فيه الأجيال القادمة حرة بدل العيش على رصيف فضلات المجتمع الرأسمالي الحالي.

■ العاصي

تجدد الإضرابات والاحتجاجات في قطاع الصحة

يتعرض قطاع الصحة لأكبر عملية تفكيك وتصفية ممنهجة وتدريجية منذ سنوات ،ووصلت سياسة الخصخصة الى مستويات أعلى , وفتح الباب على مصراعيه للقطاع الخاص.

هذا بقصد جعل خدمات الصحة سلعة والمتاجرة بأرواح البشر.فتم تقليص تمويل القطاع إلى حدود 5 في المائة من الناتج الداخلي الخام _ 5.2 في المائة سنة 2012مقابل 8 في المائة سنة 1960- وإقرار مرسوم 30مارس 1999 القاضي بضرب ما تبقى من مجاني الخدمات . بالاظافة إلى إسناد عدة خدمات بالمؤسسات الصحية إلى الشركات الخاصة في إطار مايسمى بالتدبير المفوض : الحراسة ،النظافة، التزود بالأكسجين، وتدبير النفايات الطبية .بل.حتى بعض المؤسسات الصحية كمراكز تصفية الدم في بعض المناطق أنيط تدبيرها إلى جمعيات .بل أكثر من هذا فسح المجال للقطاع الخاص للاستثمار في ميدان تكوين الأطر الصحية بالخصوص الممرضين والتقنيين فمنذ سنوات انتشرت المؤسسات الخاصة لتكوين الممرضين والممرضات كالفطر في كل ربوع المغرب حتى في مدن صغيرة كورزازات والراشيدية .

أدت هده السياسات المتبعة إلى وضع كارثي يتخبط في قطاع الصحة في المغرب :

- بنية تحتية ضعيفة وقديمة _ اغلب المستشفيات يعود بناؤها الى 40 سنة
- خصاص كبير في العاملين في القطاع حيث تصنف منظمة الصحة العالمية المغرب من بين 57 دولة التي تعاني نقصا حادا في الموارد البشرية _ 6000 طبيب و 9000 ممرض..
- ارتفاع أسعار الأدوية مقارنة بدول كفرنسا وتونس، فحسب بيان صدر مؤخرا عن الشبكة المغربية للدفاع عن الحق في الصحة= الحق في الحياة، تبيع العديد من الأسر المغربية ممتلكاتها للحصول على العلاج في الوقت الذي تحقق فيه شركات الأدوية أرباحا خيالية ، ويضيف انه مقارنة مثلا مع ثمن الأدوية الأصلية في فرنسا يرتفع الثمن في المغرب بنسبة تتراوح بين 20 الى 70 في المائة ومقارنة مع تونس ما بين 30 و189 في المائة .

واعتبرت الشبكة التخفيضات الطفيفة التي اجرتها الحكومة على سعر 400 دواء در للرماد في العيون لانها لا تشكل سوى 10 في المائة من مجموع الأدوية المتداولة بالمغرب ولا تتجاوز نسبة انتشارها واستهلاكها حاليا سوى 29 في المائة.

التغطية الصحية سواء نظام التامين الصحي الإجباري عن المرض لمستخدمي القطاعين الخاص والعام، او المساعدة الطبية للمعوزين- فرغم الضجيج الإعلامي حولها _ لا تحمل من الحماية الاجتماعية غير الاسم لأنها تفتقد الى مبدأين أساسيين لكل حماية اجتماعية الشمولية والتضامن.

أما ضحايا هذه السياسات بالإضافة الى ملايين الأسر الكادحة - لأن للأغنياء نظام صحي خاص بهم _ الشغيلة الصحية بكل فئاتها من ممرضين/ت وأطباء /ت ومتصرفين وتقنيين وإداريين وأعوان...لم تبقى مكتوفة الأيدي أمام هدا الوضع.

نضالات شغيلة الصحة

الأكيد هو ان هده الوضعية الكارثية التي يعيشها اليوم قطاع الصحة تستدعي الحاجة الى نضالات ضاربة من أجل خدمات صحية جيدة ومجانية ومن أجل تحسين أوضاع الشغيلة الصحية. في هدا الاطار سبق منذ سنوات أن أقدم شغيلة قطاع الصحة على العديد من الخطوات النضالية، وشهدت السنة الماضية تصعيدا في الإضرابات والاحتجاجات. فمنذ مارس 2011 خاض العاملون /ت في القطاع موجة من الاحتجاجات والإضرابات سواء بتاطير من النقابات _ كدش , امش, اوش م ,ا ع ش م, م د ش, ف دش _ أو من خلال تنسيقيات، مستفيدين من الدينامية النضالية التي أطلقتها حركة 20فبراير.

توج هذا الكفاح بتوقيع 4 نقابات كدش , فدش, ا ع ش م ,ا و ش م مع الوزارة على محضر اتفاق 5 يوليوز 2011

وعلى اثر إصدار وزير الصحة لمشروع مرسوم مغير للنظام الأساسي الخاص بهيئة الممرضين بوزارة الصحة وخاصة المادة 17 منه , وذلك من أجل فسح المجال إلى حاملي شهادة التقني المتخصص في إحدى الشعب الطبية المسلمة من مدارس التكوين المهني الخاص للولوج إلى سلك الممرضين، وبالتالي التوظيف ضمن هياة الممرضين في القطاع العمومي والمصادقة عليه في مجلس حكومي يوم 6 شتنبر 2012 ، انطلقت شرارة النضال هده السنة. فبعد البيانات التنديدية بالمرسوم من بعض الفروع النقابية ومن تنسيقية الممرضين وطلبة معاهد تكوين الأطر و رسائل إلى الحكومة لعدم المصادقة على المرسوم تلتها إضرابات واحتجاجات على الشكل التالي :

- إضراب 4 نقابات _كدش , فدش, ا ع ش م ,ا و ش م - يوم الخميس 13 شتنبر 2012 -إضراب 4 نقابات يوم الأربعاء والخميس 19 و20 شتنبر2012 مع وقفة احتجاجية امام الوزارة .
- _ إضراب لنقابتي م د ش و ا م ش . يومي الخميس والجمعة 20 و21 شتنبر 2011 مع وقفة احتجاجية يوم الخميس.
- _ مسيرة ووقفة احتجاجية للجنة التنسيق الوطني للممرضين وخريجي وطلبة معاهد تأهيل الاطر في الميدان الصحي بالمغرب يوم الخميس 20 شتنبر امام الوزارة .
- _ مقاطعة الدراسة في معاهد تاهيل الأطر في الميدان الصحي ,مع وقفات احتجاجية أمام مجموعة من المندوبيات التابعة لوزارة الصحة .

وقد لقيت هده الخطوات النضالية تجاوبا واسعا من طرف كل فئات شغيلة الصحة حيت قدر ممثلو لجنة التنسيق الحضور يوم الخميس20 شتنبر في المسيرة بـ5000 مشارك اما النقابات فتقدر نسبة نجاح الإضرابين الخميس 13 شتنبر و الأربعاء والخميس 19 و20 شتنبر بنسبة تتجاوز 90 في المائة .

أما المطالب المرفوعة في هده المحطات النضالية فهي:

-1الإيقاف العاجل لهذا المرسوم المشؤوم؛

-2الإنكباب على تنفيذ مضامين اتفاق 5 يوليوز 2011 برمته دون تماطل أو تمطيط والي يمكن تلخيصه في :

- اقتراح رئيس يكون محط إجماع ويشكل قيمة مضافة لمؤسسة الحسن الثاني للأعمال الاجتماعية لقطاع الصحة
- المكافاة عن المردودية لكل الفئات (Prime de Rendement)
- تغيير شبكة الأرقام الاستدلالية بالنسبة للأطباء لكي تبتدئ بالرقم 509 – مماثلة دبلوم IDE بالإجازة ووضع نظامLMD مع الإدماج في السلم 10 (السلك الأول) وفي السلم 11 (السلك الثاني)
- إضافة درجات بالنسبة للأطباء وإضافة درجة خارج السلم للممرضين - منح الأطباء العامين التخصص في الصحة الجماعاتية(Santé Communautaire) الاتفاق على مشروع تعديل مرسوم INAS قبل طرحه للمصادقة - وضع قانون أساسي للمساعدين الطبيين يأخذ بعين الاعتبار حاملي الدكتوراه والماستر وخصوصية القطاع
- صرف ما تبقى من التعويض عن الحراسة والإلزامية والتعويض عن المسؤولية للأطباء والممرضين رؤساء المصالح _ صرف التعويض عن العمل بالمناطق النائية - التعويض على التغطية الصحية للتظاهرات
- الزيادة في قيمة التعويض على العمل بالوحدات الصحية المتنقلة _ حل المشاكل المطروحة بالمراكز الاستشفائية الجامعية (التمثيلية ، التقاعد والإدماج الجبري) - حماية الموظفين أثناء مزاولتهم لعملهم - وضع حد للنزاعات القائمة ببعض المؤسسات والأقاليم - مشكل التعويض عن الأخطار المهنية بمعهد باستور _ حركة انتقالية أكثر إنصافا وحل نهائي ل (Sous réserve de remplaçant)والالتحاق بالزوج ....
- 3صياغة قانون ينظم مهنة التمريض وهيئة وطنية للممرضين؛
- 4العمل على مواجهة النفص الحاد في الموارد البشرية بجميع فئاتها والذي ما فتئنا ندق ناقوس الخطر بصدده

اما الدولة فتعاملت باستخفاف مع مطالب أجراء قطاع الصحة، ففي الوقت الدي حاولت اجهزة القمع التدخل لفض الوقفة الاحتجاجية ليوم 20 شتنبر التي دعت اليها لجنة التنسيق الوطني., تشبث وزير الصحة بقراره في ندوة صحفية وفي نشرات إخبارية أكد بان كل ما قام به هو تطبيق القانون الموجود أصلا المتعلق بالتكوين المهني الخاص الدي صادق عليه مجلس المستشارين حيث النقابات ممثلة وخاصة المادة 33من القانون13-00 التي تنص على أن الديبلومات المعترف بها من قبل الدولة في مجال التكوين المهني بالمؤسسات الخاصة تخول لحامليها الحقوق نفسها المخولة بموجب التشريعات والقوانين الجاري بها العمل لحاملي ديبلومات المؤسسات العمومية.

على سبيل الختام

ان المرسوم القاضي بفتح مباريات التوظيف في وجه مهنيي القطاع الخاص هو الشرارة التي أشعلت لهيب غضب الشغيلة الصحية وطلبة المعاهد والدي لا يزال سيتواصل بمقاطعة الدروس في مجموعة من المعاهد ابتداء من يوم الاثنين 24 شتنبر. يشكل احد أوجه خصخصة قطاع الصحة _ مسالة التكوين _مما يفرض نقاش الصحة كخدمة عمومية والأضرار الكارثية الناجمة عن خوصصتها ...

المجانية خط أحمر..لنناضل من أجل تعليم مجاني و جيد للجميع

يحتل المغرب مرتبة جد متأخرة في ميدان التعليم حسب التقرير الأخير لليونيسكو لتتفوق عليه العديد من الدول الإفريقية و العربية حتى الفقيرة منها. سبق هذا التقرير العديد من تقارير البنك الدولي كلها تؤكد على المستوى المتاخر للمنظومة التعليمية بالمغرب. غير أن رؤية هذه المؤسسة المالية للوضع التعليمي و كذا للبدائل التي تطرحها ، ليس بخلفية تقدم تعليمنا أو الإعتناء بالموارد البشرية ، ولكن قصد تحرير القطاع ولبرلته، بالتالي ضرب مبدأ المجانية .

منذ الثمانينيات و التعليم المغربي مستهدف ، فقد قامت الحكومات المتعاقبة بمجموعة من " الإصلاحات" كانت الغاية منها نزع الطابع العمومي عن التعليم و تحرير القطاع و __ لبرلته __ وكذا ضرب الطابع المجاني عنه رغم علاته طبعا.كل هذا تنفيذا للسياسات النيولبرالية التي تفرضها المؤسسات المالية و التجارية العالمية و الجهات المقررة في السياسة الدولية. فكان التراجع عن العديد من المكتسبات في إطار ما سمي برامج التقويم الهيكلي وكانت الحلقة المتقدمة من هذا الهجوم مع الميثاق الوطني للتربية و التكوين و تعميقا له في إطار المخطط الإستعجالي.

رغم كلصص الإصلاحاتصص و مع تأكيدها على نزع الطابع المجاني عن التعليم فإلى حدود اللحظة لم تستطع الحكومات المتعاقبة المساس بمبدأ المجانية. و الحكومة الجديدة بدورها لم تخفي رغبتها في الإستمرار على نهج السياسات اللبرالية ، فهاهو وزير التعليم العالي __ الحسن الداودي يعلن للرأي العام ضرورة فرض رسوم التسجيل على الأقل في كليات الطب و الهندسة كمرحلة أولى ، و هو بصدد إعداد مشروع لهذا الغرض سيقدمه للحكومة.

لم يكن تصريح السيد الداودي بالمفاجئ بعد سلسلة من الإجراءات التي جاءت بها الحكومة التي يتزعمها حزبه (الزيادة في الأسعار، القمع المتواصل للنضالات ، استهداف صندوق المقاصة...) .

أما التصريحات التي أدلى بها السيد الوزير للعديد من المنابر الإعلامية و التي نفى من خلالها عزمه على ضرب مجانية التعليم العالي، فهي غير مقنعة في كل الأحوال ، فالوثائق الرسمية تصر على هذا الإتجاه و الميثاق الوطني للتربية و التكوين واضح في مراميه.

بماذا يبرر الداودي مشروعه ؟ إن السيد الوزير يريد جعلنا نطمئن و يقول أن المؤسسات المعنية برسوم التسجيل تخص فقط كليات الهندسة والطب التي توفر مقاعد محدودة. أما المعنيين بأداء الرسوم فهم أبناء الميسورين فقط ، و هم أصلا من الذين يتابعون دراستهم في الخارج نظرا لعدم حصولهم على معدلات تتيح لهم ولوج التخصصات التي يختارونها فيضطرون لإتمام دراستهم في مؤسسات خارج الوطن بأثمان أقل بكثير من التي ستفرض هنا بالمغرب. ولتزكية موقفه يزعم الداودي _ واثقا من نفسه- أن مجموعة من الآباء الميسورين قد أخبروه باستعدادهم لأداء واجبات التسجيل .

إن تصريحات الداودي التي من خلالها غير لهجة كلامه وعدل مواقفه - غير أنه لم يمس الجوهر - . لم تكن إلا نتاج الإستنكار و الإدانة التي أبداها العديد من الإطارات . (الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ، النقابة الوطنية للتعليم العالي ، اتحاد الطلاب لتغيير النظام التعليمي ...)

لنرجع إلى مبررات السيد الوزير و نر مدى تماسكها؟

إن رسوم التسجيل ليست وليدة اللحظة فقد كان إحداثها سنة 1983 لكن نضالات الشعب المغربي و على رأسها نقابة الطلاب _ أوطم- حالت دون تعميم هذا الإجراء و دون بلوغ مراميه الحقيقية (إلغاء المجانية)

أما مبرر الميزانية المرتفعة في المؤسسات التي ينوي السيد الداودي فرض الرسوم فيها فحق أريد به باطل. أولم يجد السيد الوزير غير رسوم التسجيل لتدعم ميزانية هاته المؤسسات ؟ لماذا لا يعتمد على عائدات محاربة الفساد ؟ أول لم يكن شعار حزب السيد الوزير في حملته الإنتخابية ؟ عفوا نسيت أن رئيس الحكومة و الأمين العام لحزب السيد الوزير قد طوى صفحة الفساد و المفسدين فقد قرر الصفح عنهم ، إنها نقلة نوعية مكوكية من محاربة الفساد إلى عفا الله عما سلف و ما سيأتي فالله وحده سينتقم منه _ أي أن مبدأ المحاسبة منعدم في قاموس رئيس الحكومة.

هل يعقل أن تنطلي علينا خدعة أن رسوم التسجيل ستفرض على الميسورين و في نفس الوقت يحظى أبناء الفقراء بفرص ولوج مؤسسات التعليم العالي ؟ لا طبعا، فمادام السيد الوزير سيعول كثيرا على عائدات واجبات التسجيل فلن تشفع معدلات أبناء الفقراء لولوج التخصصات التي سيختارونها ، ويرجح أن يحدث مبدأ الكوطا للذين لا يؤدون رسوم التسجيل ، فلا يمكن التضحية بطالب ميسور سيدفع ما يطلب منه بطالب فقير لا يملك غير منحة هزيلة _ محتني-. المهم أن تكافؤ الفرص سينعدم تماما.

أما عن اقتصار فرض رسوم التسجيل على بعض المؤسسات فقط (الطب- الهندسة...) فهذا سيكون مرحليا فقط فالسياسة التعليمية بالمغرب دائما تنهج خيار التدريج في كل مخططات الهجوم على التعليم العمومي من أجل تفادي أي رد فعل نضالي محتمل .

في مقابلة مع السيد الحسن الداودي في نشرة الأخبار استشهد بالميثاق الوطني للتربية و التكوين وقال أن الميثاق قد حدد سقف بداية تطبيق رسوم التسجيل في ثلاث سنوات ، الإحالة في محله سيدي الوزير ولكن الميثاق لم يحدد تطبيقها في المؤسسات التي ذكرتها فقط.

إذن السيد الوزير يريد تطبيق الميثاق بعد أن عجز من سبقوه عن ذلك(الداودي بغا إبين حنت إديه)

إن خلفيات الداودي إذن واضحة هي المزيد من تطبيق السياسات الليبرالية في التعليم و التي حددها الميثاق وقبل توصيات البنك الدولي و كذا التزامات المغرب مع منظمة التجارة العالمية و التزامه بالإتفاق العام حول تجارة الخدمات. إنه السير نحو تبضيع التعليم وإثقال كاهل الآباء برسوم التسجيل ونزع المصداقية عن التعليم العمومي أمام الدعم والتشجيع المتواصل للتعليم الخاص. أما أبناء الطبقات الكادحة فيوجهون نحو التكوين المهني في أحسن الأحوال.

إن مجانية التعليم -غير مكتملة أصلا _ في خطر ، مما يستوجب تظافر الجهود للدفاع عن مجانية التعليم و تحصين المكتسبات . في هذا الصدد ينبغي أن نشير إلى ضرورة دعم الخطوة النضالية التي قام بها __ إتحاد الطلاب من أجل تغيير المنظومة التعليمية) و الحث على اسمرارها ولما لا القيام بخطوات نضالية نوعية بداية الموسم الدراسي المقبل ، نفس المهام ملقاة على عاتق حركة 20 فبراير و النقابات و نقابة الطلاب- أوطم- و الحركة التلاميذية ، الآباء.... من أجل جبهة اجتماعية ضد خوصصة التعليم والقطاع العمومي ككل، من أجل تعليم مجاني وجيد للجميع .

■ رشدي

جنين تجربة نضالية جديدة لضحايا التسريح بمصانع الربـــاط ونواحيها

تتبلور حاليا تجربة جديدة لتنظيم العمال ضحايا التسريح الجماعي، على اثر موجة الاغلاقات التي شهدها قطاع النسيج بالرباط ، سلا، تمارة في السنوات الأخيرة.
لاستجلاء طبيعة المبادرة و دوافعها، استجوبت الجريدة أحد مناضلي التجربة.

●ما هو سياق و دوافع بروز فكرة تكوين "اللجنة المستقلة للعمال و العاملات ضحايا الاستغلال و التسريحات الجماعية" الخاصة بضحايا العسف و التسريح

لقد كان قطاع النسيج من القطاعات الحيوية بالمغرب، و المتصة لعدد كبير من اليد العاملة،خصوصا النساء. وتعد جهة الرباط-سلا-تمارة من أكبر المدن التي تحتوي على أحياء صناعية حيث أن 90%من الوحدات المتواجدة بها هي للنسيج , الحي الصناعي الرباط التقدم، و الحي الصناعي حي الرحمة سلا، و الأحياء الصناعية المسيرة و عين عتيق و تمارة. لكن مع الأسف اليوم أصبحت أحياء أشباح لم تبق منها غير الأطلال و أسماء لوحدات إنتاجية دون إنتاج .
لكن السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هو : اين العمال المنتجون المكافحون - ما مصيرهم هم و أسرهم بعد أن قضى شبح الإغلاق و التسريح على احلامهم _العمال الذين كانوا يحجون أفواجا أفواجا كل صباح (فالسروية) من كل صوب وحدب و الذين كانت شوارع هذه الأحياء الضيقة لا تتسع لمرورهم صوب قدرهم المحتوم ناهيك، عن ضجيجهم الذي التي كان يوقظ السكان المجاورين لهذه الأحياء من نومهم العميق .و في المساء تعود الأفواج أدراجها لكن هذه المرة أجسادا لا تقوى على المشي والتعب و الإنهاك باد على محياهم، لا امل لهم سوى في قسط من الراحة و الطعام عسى أن تتجدد قواهم لصباح يوم جديد يواجهون فيه قدرهم المحتوم الذي لا مفر منه. فمنذ أن عصف هذا المشكل بأولى الوحدات الإنتاجية (مثال استينيكس تمارة) خاض عمال كل معمل على حدة نضالات ضارية ضد التسريح لكنها كانت في مجملها معزولة، حيث كل معمل على حدة، ما عرض العمال لشتى صنوف القمع و التنكيل بمعاركهم من طرف قوات القمع و التماطل و التسويف بشان قضاياهم عبر مسطرة البحث و المصالحة و كذا تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدتهم من طرف المحاكم.

بعد الهبات الثورية الشعبية التحررية التي شهدتها العربية _ المغاربية، و أثرها على شعوب العالم بأسره، كان الانعكاس على المغرب في شكل

حركة 20 فبراير وباقي الحركات الاحتجاجية المطلبية الأخرى من تنسيقيات السكان و الأحياء و الشباب ضد (غلاء المعيشة-الماء و الكهرباء- البطالة-الى اخ...).

هذا كله أعاد الثقة للعمال و العاملات الضحايا في جدوى النضال خصوصا بعد استنفاد جميع الطرق القانونية و التصالحية التي سجل التاريخ أنها شعارات و حروف مداد لاوجود لها في الواقع الملموس. من هذا ظهرت فكرة توحيد الضحايا لأنفسهم بشكل جديد و جماعي يقطع مع كل أشكال العزلة و الحواجز المصطنعة بين العمال و التي هي سر ضعفهم.

● ماهي أهداف اللجنة

-تتلخص أهداف اللجنة في:

- تجميع العمال و العاملات الضحايا عبر النقاش و التعبئة المستمرة داخل الأحياء الصناعية و غيرها من أماكن وجودهم قصد تبيان الفكرة و إنضاجها في أواسط العمال.
- تحويلهم من قوى نضالية مشتتة الى قوى منظمة تحت شعار (العمال مشتتون لا يساوون شيئا و بالتنظيم هم كل شيء)
- التحرر من الانتكاسات النضالية السابقة سواء المستقلة او المؤطرة نقابيا_ كلها كانت معزولة فالنقابة اليوم أصبحت في نظر العمال منظم هزائم، لا انتصارات.
- فتح نقاشات واسعة بين العمال و العاملات قصد بناء و اغناء تجربة مستقلة و ديمقراطية في اتخاذ قراراتها.
- تنفيذ الأحكام الصادرة لفائدة اغلب الضحايا و التي لا ا لية لتنفيذها.
- توفير شغل للعاطلين, او التعويض عن البطالة.

● هل هناك مقومات لنجاح المبادرة بالنظر الى صعوبات تنظيم فئة هشة:

ج- بالفعل الفئة التي تسعى الى تنظيم نفسها في إطار هذه اللجنة نظرا لاقصائها عمليا بسبب الاغلاقات و التسريحات من دائرة الانتاج, لكن هذا المسلسل الاقصائي اليوم مس شريحة وا سعة من لليد العاملة المحلية,ففي 10 سنوات الأخيرة تم إغلاق عشرات المعامل و الوحدات الانتاجية-دون سابق انذار و ليس بسبب الازمة الاقتصادية بل هناك وحدات اغلقة في اوج دروتها الانتاجية او كانت تفوض الانتاج لمقاولات اخرى و لها برامج انتاجية ثابتة لسنوات اضافية اوكلت انتاجها لوحدات اخرى عند اغلاقها.

فقد تم تسريح الاف العمال فضلا عن البطالة المستفحلة في المجتمع و دون احداث وحدات انتاجية بديلة, هذا يعني أن العمال و العاملات ضحايا التسريحات هم عرضة لبطالة د ائمة ما عدا استثناءات نادرة,وهذا يعني كذلك تشريد آلاف الاسر و الزج بها في مستنقعات الفقر و التهميش و فقدانها لكرامتها الانسانية.

هذه المعطيات تجعل من النضال أمرا ضروريا لهذه الفئة ما يزرع الامل في نجاح هذه المبادرة, و بالنظر كذلك الى أن الضحايا استنفدوا جميع الامكانات المتاحة قانونيا لانصافهم دون جدوى وهناك من الحالات تعدى ملفه على الاقل 10 سنوات مما يعزز حظوظ نجاح المبادرة.

● ما هي الوسائل و السبل لبلوغ أهداف اللجنة:

- من اهم الوسائل لبلوغ أهدافنا هي التعبئة و التنظيم الذاتي للضحايا عبر النقاش المستمر.
- النضال الميداني السلمي (مسيرات, وقفات, وكل اشكال التشهير و الاحتجاج المشروع)
- التنظيم في اطار جمعية وطنية تجسيدا لقناعات العمال و العاملات بان المشكل جماعي ويجب ان يحل بشكل جماعي من هنا فان هذا المشكل في اعتقادنا لم يستثنى جهة من جهات البلد دون اخرى او قطاعا دون اخر فالحال هو الحال,
- طرح شكايات جماعية لذا مؤسسات الدولة المسؤولة عن هذه الملفات و مطالبتها لايجاد حلول لكل المشاكل المترتبة عن اغلاقات المعامل و التسريحات الجماعية للعمال و كذا عدم تنفيذ الاحكام الصادرت لفائدتهم.

● لماذا اللجنة المستقلة:

× توضيح:

الاستقلالية عندنا تعني الاستقلال في التسيير و التدبير اليومي داخل اللجنة و ان القرارات يتخذها العمال انفسهم دون وصاية و الاستقلالية كذلك لا تعني ان العمال مستقلين سياسيا بل هذا الفضاء جعله العمال رحبا يتسع لكل انتماءاتهم اليساسية و النقابية عليحد سواء دون تمييز او اقصاء .

. الاستقلالية عن النقابات على شكلها الحالي تعني توحيد العمال و العاملات تحت رايتهم العمالية لكون النقابات المتواجدة في الساحة كرست تفرق العمال و صنع الحواجز بينهم بناءا على انتماءاتهم النقابية , فنجد ان شعارات النقابات هي هي كانها تنطق بلسان واحد عن المشاكل التي تهم الطبقة العاملة برمتها لكن لاوجود في الواقع لاشكال تنسيق نضالي يوحد بين قوى النضال العمالي المشتتة بين هذه النقابات بل نجد ان كل تنظيم لا تعنيه الدعوة لنصرت نضالات التنظيم الآخر والأكثر من ذلك دعوة كل فروعه لنصرة فرع ينتمي اليه ولو في نفس القطاع .

أسر تعليمية بالصويـــــــــــــــرة معرضة للتشريـــــــد

موسم دراسي آخر و يستمر الهجوم على التعليم و شغيلته من كل الجنبات ،لقد بدأ هذا الموسم بالإجهاز على العديد من المكتسبات بمختلف أسلاك التعليم ، هذا علاوة على التصريحات العشوائية و اللامسؤولة لوزير التربية الوطنية و التي تضرب في الصميم كرامة شغيلة التعليم

سياق الإجهاز...

في هذا السياق يأتي الإجهاز على حق سكن مجموعة من الأسر التعليمية بالصويرة ويتعلق الأمر بالإقامة السكنية دار القاضي بن رحمون ، المساكن التي يقطنها أصحابها أزيد من خمسين سنة . فما هو سياق هذا الإجهاز ؟ وماهي خلفياته ؟

إن دور السكن التابعة لدار القاضي بن رحمون ذي الرسم العقاري رقم 10942 الكائن بشارع المقاومة _الصويرة _ تندرج في إطار علاقة كرائية بين سكان الدار و مديرية أملاك الدولة، دائرة أملاك الصويرة . وبطلب من أحد سكان الدار حصل على شهادة الملكية من المحافظ على الأملاك العقارية بالصويرة و التي تؤكد كون دار القاضي بن رحمون في ملكية نقابة الملاكين المشتركين .

ولقد باشرت الجهات المعنية بالدار إجراءات تفويته لسكانه . إلا أن الجميع تفاجئ بتدخل نيابة التعليم في شخص النائب الإقليمي الذي بعث مذكرة لسكان الدار دون أي صفة للنيابة في الموضوع ، فالمذكرة رقم 65 مثلا ، معنونة بإنذار بالإفراغ لسبب وفاة شاغل السكن . وتقر المذكرة بأن تاريخ فقدان حق السكن هو شتنبر 1998 ، فلماذا يا ترى لم تتم مباشرة هاته الإجراءات منذ ذلك التاريخ ؟

إن مذكرة النائب تحمل أكثر من تساؤل عن خلفياتها خصوصا وأن النواب الإقليميون لنيابة التعليم بالصويرة لم يتجرؤوا بالمساس بحق سكان الدار . ففي مراسلة من النائب الإقليمي السابق أحمد أميني إلى وزير التربية الوطنية يؤكد أن __ هذه المساكن لا توجد داخل أي مقر إداري أو مؤسسة تعليمية ومن ثم لن نحتاجها كسكنيات وظيفية ..."

هناك وثيقة أخرى صادرة عن نيابة التعليم بالصويرة وقعها النائب الإقليمي لحسن كنان وهي بمثابة قرار بتأكيد قابلية المساكن للتفويت لسكانها .

حكم قضائي على المقاس المخزني

بعد قيام الجهات المعنية بمسح ومعاينة الدار و البدء فعلا بإجراءات التفويت لصالح السكان و تقدير مبلغ التفويت ب 2000 درهم للمتر، تتدخل الأكاديمية الجهوية للتربية و التكوين في شخص مديرها حيث رفع دعوى قضائية ضد سكان الدار حيث صدر في حق سكان الدار الحكم بالإفراغ و كذا غرامة 200درهم عن كل يوم تاخير.

إن الحكم القضائي هذا تشوبه الكثير من الملابسات ولا يستند لأية أدلة ولا قرائن منطقية سوى شهادة يتيمة لنيابة التعليم عن وضعية أصحاب المساكن فمنهم من توفي و منهم من هو في وضعية تقاعد . في هذا الإطار يحق لنا أن نتساءل إذا كان هدف النيابة هو تخصيص المساكن لرجال و نساء التعليم آخرين ، أولا يتواجد ضمن سكان دار القاضي بن رحمون من هم في قطاع التعليم يشتغلون حاليا مع ذلك صدر في حقهم حكم الإفراغ ؟

و كما سبق الذكر أن الحكم القضائي الصادر ليس عادلا فهو أيضا مبني على معطيات غير واقعية تكذبها أدلة ملموسة ، ولا بأس أن نعطي أمثلة على ما نقول .

يعتبر الحكم القضائي رقم 108 بتاريخ 11 غشت 2011 أن ما كان يؤديه سكان دار القاضي بن رحمون ليس واجبات الكراء بل هي واجبات الإحتلال . فهل يصمد هذا الحكم أمام الواقع ؟ الجواب بالنفي طبعا فإذا عدنا إلى رسالة رئيس دائرة أملاك الدولة إلى السادة ورثة الدباغ ميلود نجد موضوع الرسالة معنون ب (حول إنذاركم بأداء متأخرات الكراء بخصوص عقار الدولة عدد 877/12الكائن بشارع المقاومة رقم 1 دار القاضي بن رحمون ، الصويرة .

لماذا يا ترى لم تعنون الرسالة أو الإشعار ب (حول إنذاركم بأداء متأخرات الإحتلال ...) وهل من المعقول قانونيا أن يحدث ذلك ؟

علاوة على هذا كله ، يصرح السيد دائرة أملاك الدولة مخاطبا سكان أحد منازل الدار : __ يشرفني أن أذكركم أنكم تكترون من الدولة (الملك الخاص) العقار المشار إليه أعلاه ...__ و قد حدد أيضا السومة الكرائية فهل يعتبرها السيد القاضي سومة الإحتلال ؟

ومما يثبت أيضا عشوائية الحكم القضائي مجموعة من الأخطاء في المعلومات وعدم ضبط علاقة القرابة بين الورثة حيث جعل البنت هي زوجة الموظف المتوفى و الزوجة جعلها الوريثة من ابنتها و الزوج أبا لزوجته ... إلخ كيف ننتظر أن يكون الحكم القضائي المبني بهاته الصورة ؟

لا حل إلا بالنضال

بدأت العائلات المتضررة بإعتصام أمام مقر إقامتهم منذ 25 شتنبر ولازال الإعتصام مفتوحا و العائلات كلها إصرار للصمود حتى النصر فكيف لا وقد سكنوا مساكنهم أزيد من 50 سنة و قاموا بإدخال إصلاحات عليها كلفتهم كل ما وفروه في حياتهم ، وليس لهم مأوى آخر. وفي استجوابنا مع بعض المتضررين و المتضررات أثناء مؤازرتنا لهم ، صرحوا لنا بالحرف أنهم مستعدون للتشبث بمنازلهم ولن يغادروها إلا وهم أموات .

وفي إطار التضامن مع نضالات الساكنة المتضررة أصدرت مجموعة من الهيئات السياسية و النقابية بيانا حول تضامنها بالإضافة إلى تجسيد وقفة احتجاجية أمام العمالة يوم 3 أكتوبر 2012.

و من المرتقب تنظيم مهرجان تضامني من قبل مجموعة من الهيئات النقابية و السياسية بالصويرة .

العائلات المتضررة لازالت صامدة في معتصمها ، ومن واجب كل مناضل حقيقي تجسيد التضامن معها بالملموس بالوقوف معها في نضالاتها و كذا التعريف بها على أوسع نطاق .

إن الخلفيات الحقيقية لفعل الإجهاز على حق الساكنة هو كون دار القاضي بن رحمون في منطقة سياحية استراتيجية تسيل لعاب الرأسماليين ولا شك أن لهذا دور كبير في القرارات المتخذة إلى حد بعيد . وبعض الرأسماليين بالمنطقة له علاقات حزبية بمسؤولين نافذين بوزارة التربية الوطنية بالجهة . أما مبرر الخصاص في السكن الوظيفي أو إمكانية تخصيص المنازل لموظفين آخرين فمن مليون المستحيلات .

فلنعلن تضامننا جميعا مع المتضررين من الجشع الرأسمالي و دولته و أحكامه القضائية الجائرة .

■ مراسل المناضل-ة بالصويرة

النساء: النضالات ومعيقات التطور.. العولمة وتأنيث الفقر

تمثل النساء ٪70 من ساكنة العالم التي تعيش تحت عتبة الفقر (مليار و200 مليون نسمة)، وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

فاقمت برامج التقويم الهيكلي من سوء وضع النساء أكثر من الرجال، فقد أصبح تامين الغذاء ودفع تكاليف الدراسة والعلاج غير متاح بالنسبة لعدد كبير من النساء وأطفالهن، وحتى حين يكون موجودا تدفع العقلية الذكورية السائدة في المجتمع لتفضيل الذكور على الإناث في الحصول على الحقوق الأولية (خاصة التعليم).

ظروف عمل قاسية وعدم مساواة في الأجور وعدم الاعتراف بمساهمة النساء غير المرئية في الإنتاج الإجمالي (تقدرها الأمم المتحدة بـ 11 ألف مليار دولار)، وتأنيث قطاعات إنتاجية بعينها إضافة إلى الدعارة وصناعة الجنس... هذا ما تقدمه العولمة لمجمل نساء الكوكب.

هذا الواقع هو الذي يدفع النساء لاقتحام ساحات للنضال.. واستطاعت مجموعة في من المحطات النضالية أن تثبت ذاتها كإنسانة مستقلة فكريا، وأبانت عن صمود قوي أمام قوات القمع والاعتقال وحتى الاستشهاد، متجاوزة بذلك نظرة المجتمع في محاولة جبارة لتحطيم أقدم سجن في البيت "جدران البيت"، للمطالبة بحقوقها كعاملة ومعطلة وطالبة...؛

المرأة المناضلة متواجدة- وإن بنسب متفاوتة- داخل الإطارات (النقابية والحزبية)، محاربة النظرة الذكورية التي تحصر دور المرأة بالعمل المنزلي وإكثار سواد الأمة، جاهدة لفرض ذاتها داخل هذه الإطارات بكل هيئاتها.

هذا الاقتحام ليس منة من أحد، بل نتاج الظرفية التاريخية المرتبطة بتحولات ما بعد الاستقلال ومتطلبات الإدارة "الحديثة" واقتصاد السوق في دفع المرأة، لاختراق مجالات مجتمعية كانت في السابق حكرا على الذكور.

التمدرس

مع الاستقلال الشكلي شجعت الدولة تمدرس النساء، وذلك قصد ملء الفراغ الذي تركته الأطر الفرنسية. إلا أن نسبة النساء المتعلمات ظل محتشما مقارنة مع الذكور أو نسبة لمجموع النساء.

لم يتجاوز من وصل من النساء إلى مستوى التعليم العالي 588 ألف، بينما يصل عدد الأميات 7 ملايين، وهذا ناتج عن:

٧ سياسة تعليم نخبوية تسعى إلى ضرب الطابع العمومي للتعليم.

٧ تقاليد المجتمع التي تعطي الأولوية للذكور التي يذكيها الفقر والإقصاء الاجتماعي

٧ غياب البنيات التحتية خاصة بالعالم القروي الذي يسجل النسب العالية من أمية الإناث

٧ مصلحة الرأسمالية التي تفضل يدا عاملة رخيصة وطيعة.

التشغيل

يصل عدد النساء العاملات إلى 2817531، تشتغل النسبة الأكبر منهن في قطاع الزراعة والنسيج والتصبير، وهي قطاعات لا تتطلب مؤهلات وتعرف استغلالا بشعا...

لا زال عمل المرأة يعاني من عدم مساواته في الأجور مع الرجال، رغم تقديمها عملا متساويا إن لم يكن أكثر مقارنة مع الرجل.

وشهدت قطاعات بعينها- تتطلب استغلال مكثفا وخنوعا أكبر- تانيثا متزايدا؛ كقطاعات النسيج والتصبير والفلاحة. استغلال يضاف إلى الوضعية الدونية للمرأة ما يجعل الوضع أكثر كارثية بإضافة التحرش والعنف والجنسي إلى مظاهر الاستغلال الطبقي.

الجانب القانوني

لأزيد من 47 سنة كرست القوانين والتشريعات وضع الاضطهاد والاستغلال الذي تعاني منه المرأة.. في تناقض مع التحولات التي عرفها المجتمع (التمدرس والخروج للعمل).

طيلة عقد التسعينات نشطت الجمعيات النسائية المطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة وتغيير مدونة الأحوال الشخصية... لكن انحصار العمل النسائي في النخبة وعدم انغراسه واهتمامه بأوضاع النساء الكادحات، أفرز مدونة أسرة تضمنت تنازلات طفيفة فيما يخص الجانب القانوني (الطلاق، الزواج بدون ولي..).. تنازلات يحد منها الوضع الاقتصادي الهش للمرأة وقوة التقاليد الذكورية.

بسبب وضع الاستغلال والاضطهاد الذي تعاني منه المرأة (اضطهاد مزدوج: طبقي وذكوري)، اندفعت النساء للانخراط في النضال من أجل حقوقهن. بسبب هذا الوضع نجد النساء في الصفوف الأولى للنضال، وهذا ما لوحظ في الثورات التي اندلعت منذ العام الماضي (تونس، مصر، اليمن..).

نضال العاملات

خاضت عاملات المغرب نضالات جبارة في مختلف المدن:

- عاملات صوفاكا للأدوية بالدار البيضاء: على إثر تسريح 46 من عمال الشركة- جلهم من النساء- اعتصمت العاملات لمدة 9 أشهر، إلى جانب خوضهن وقفات ومسيرات احتجاجية، بعد انسحاب العمال بمبرر إعالتهم لأسرهم.

- عاملات الجديدة لإنتاج الورد: خضن معركة إلى جانب مكتبهن النقابي من أجل حقوقهن النقابية (اعتصامات ليلية ووقفات احتجاجية).

العاملات الزراعيات (شتوكة، مكناس...): خضن معارك ضارية ضد الاستغلال المكثف داخل المزارع الرأسمالية.

- نضال النساء ذوي الحقوق في الأراضي السلالية ضد حرمانهن من حقوقهن فيا لأراضي وضد انتزاع الأراضي من طرف كبار الملاكين والرأسمال الكبير.

المعطلات والطالبات

تشكل نسبة الإناث داخل حركات المعطلين أكثر من النصف، معدل يعكس ارتفاع نسبة البطالة في صفوف الإناث.. وقد أظهرن طاقات نضالية عالية ومشاركتهن في جميع الأشكال النضالية من معتصمات ومسيرات وإضرابات عن الطعام ومواجهة لقوات القمع، متحديات الصورة الدونية التي يفرضها عليهن وضعن إناث.

لم تسلم المناضلات المعطلات من القمع والاعتقالات ووصل الأمر حد الاغتيال (الشهيدة نجية أدايا).

نفس الحماس والقتالية أبدته المناضلات الطلابيات، لكن بشكل متفاوت حسب قوة المواقع الجامعية. ناضلت الطالبات إلى جانب رفاقهن الطلاب ضد خوصصة التعليم والتعدي على حقوقهن الاجتماعية.. وكن حاضرات في كافة النضالات الطلابية للتضامن مع الشعوب المضطهدة (العراق، فلسطين..)، وعبرن عن آرائهن داخل النقاشات.. وتعرضن للاعتقال وأداء ضريبة السجن (زهرة بودكور، إلهام الحسنوني..).

لكن نقطة القصور الأساسية هي غياب المطالب ذات الطابع النسوي عن هذه النضالات، حيث تبقى المطالب اقتصادية واجتماعية بالأساس أي ما هو مشترك بين النساء والرجال.. وهي نقطة يجب تجاوزها.

عائلات المعتقلين والشهداء

منذ عقود الستينات والسبعينات وطيلة "سنوات الرصاص"، كانت الأمهات وزوجات المعتقلين في طليعة النضال من أجل حرية المعتقلين، فضحت عائلات المعتقلين التنكيل الذي تعرض له ذووها المعتقلين في سجون الاستبداد.

هذا التقليد النضالي بقي حيا في وجدان النساء المغربيات، ورأينا التضامن الرائع لعائلات معتقلي انتفاضة إفني 2008، وعائلات الطلبة المعتقلين بمراكش 2008، وعائلات معتقلي كلميم في أحداث 20 فبراير؛ وقفات أمام السجون، وإضرابات عامة تضامنية تزامنا مع إضراب المعتقلين عن الطعام من داخل السجن.

كما لعبت عائلات المعتقلين دورا أساسيا في التشهير بالاعتقال من خلال الاتصال بالجمعيات الحقوقية وطنيا ودوليا، وتحتل الأمهات المرتبة الأولى في هذا العمل والزوجات والشقيقات.

إن خروج المرأة إلى التمدرس والشغل قد طرح القضية النسائية بشكل لا يمكن إهماله الطبيعي هو البيت، المرأة ناقصة عقل ودين..)، وفرضت المرأة نفسها داخل الأحزاب وأجهزة الدولة (البرلمان والإدارة والحكومة..)، وكل القطاعات الاجتماعية، وإن كان ذلك نسبيا لحدود الآن ويستوجب المزيد من النضال لإخراج المرأة من معتقلها الأزلي: البيت والعمل المنزلي.

النساء وحركة 20 فبراير

كان لرياح الثورات بشمال إفريقيا والشرق الأوسط، تأثير على الوضع السياسي والاجتماعي بالمغرب، فظهرت حركة 20 فبراير ذات المطالب السياسية الديمقراطية والاجتماعية.

وكان للعنصر النسوي حاضرا منذ البداية، في التعبئة والنقاشات والعمل داخل اللجان، وكن في مقدمة التظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي خاضتها الحركة لمدة عام.

لكن الحركة اعتراها نقص إدراج المطالب ذات الطابع النسوي في أرضيتها المطلبية التأسيسية، وهو ما طالبت المناضلات باستدراكه... ورفعت شعارات المطالبة بالمساواة بين الرجل والمرأة في مسيرات ولافتات الحركة..

هذا النقاش سرع بظهور حركة "العيالات جايات"، وهي حركة أنشأتها مناضلات تقدميات منخرطات في نضالات حركة 20 فبراير.. مهمتها الرئيسية تسليط الضوء على وضع النساء وقد قامت الحركة بعدة قوافل تضامنية مع النساء المناضلات (تارودانت، ورزازات..).

لا زال وضع النساء هشا، حتى في ظروف الثورات الديمقراطية التي تعرفها المنطقة. وضع يتحكم فيه طبيعة التيارات التي كانت سائدة في المنطقة قبل اندلاع هذه الثورات.

وضع جعلنا نشاهد متظاهري ميدان التحرير يواجهون بالعنف مسيرة نسائية في عز الثورة ضد مبارك... ورأينا أزواج مترشحات في حزب سلفي يضعون صورهم مكان صور زوجاتهم المرشحات، ومجلس شعب شبه خالي من النساء... وحكومة بالمغرب تتضمن امرأة واحدة فقط.

هذا الوضع بطبيعة الحال ليس خاصا ببدول العالم الثالث، فحتى في الولايات المتحدة لا تتعدى نسبة النساء في أجهزة الدولة والمناصب الحكومية ٪17.

حركة نسائية لا زالت ضعيفة

رغم كل هذا الزخم، لا زالت مهمة بناء حركة نسائية جماهيرية منغرسة في صفوف النساء الكادحات مهمة مطروحة على جدول أعمال المناضلات والمناضلين:

- ما زالت النضالات النسائية مشتتة تطبعها سمة العشوائية والمناسباتية (8 مارس).

- هيمنة منظور بورجوازي على النضال النسائي، منظور يركز على الجانب القانوني المحض، رغم أنه مهم، لكن الجانب الاجتماعي والاقتصادي مغيب.

- عمل نسائي مبني على استجداء النظام، وغض الطرف عن النضالات الجبارة التي تخوضها النساء العاملات والمعطلات...

لذلك يلزم العمل على:

- انخراط النساء داخل النقابات (فعدد النساء المنقبات لا يتجاوز (14%، ودفع النقابات للاهتمام بالمطالب النسائية الصرف عوض تركها لجمعيات تابعة للأحزاب الليبرالية).

- ربط نضالات النساء من أجل حقوقهن بنضالات الكادحين ضد مجمل نظام الاستغلال الرأسمالي والاضطهاد البطريركي.

- التعريف بالنضالات النسائية كيفما كانت مطالبها، وكسر الطوق الإعلامي المفروض عليها.

- النضال ضد العولمة الرأسمالية التي تؤبد وضع النساء الدوني حيث تستفيد مؤسسات العولمة الرأسمالية من هذا الوضع (التخلي عن الخدمات العمومية يلقي أعباء إضافية على كاهل المرأة، وتكون الإناث أول من يحرم من هذه الخدمات خصوصا التعليم...).

■ أسماء

التحويلات المالية لمغاربة المهجر: مساهمة في تراجع وخدمة مضاعفة لأوروبا الإمبريالية واقتصادها

المهاجرون أول ضحايا الأزمة الرأسمالية الأوربية

(تتمة)

بفعل الأزمة الرأسمالية العالمية، تعمقت أزمة منطقة اليورو، ولم يعد المهاجرون مرغوبا فيهم في أوروبا. سواء الذين يلجونها بأشكال غير قانونية وحتى القانونية منها. ولأن الجالية المغربية المقيمة بأوروبا هي الثانية من حيث الأهمية بعد مهاجري تركيا، فقد أصيبت بكوارث الأزمة. حسب التقرير الصادر عن مجلس الجالية المغربية بالخارج « الأزمة والهجرة المغربية في إسبانيا وإيطاليا بين سنوات 2007 و2011»، فإن الجالية المغربية المقيمة بإسبانيا وإيطاليا تضررت بشكل ملموس من الأزمة الاقتصادية ومن ركود سوق الشغل، فالأزمة التي تعصف بإسبانيا، أدت إلى فقدان 33 بالمائة من مناصب الشغل بين الذكور المغاربة أي ما يعادل 97 ألف منصب تقريبا.

وحسب نفس التقرير، فقد شهدت الفترة الممتدة من 2009 إلى 2011 تسريحات من مناصب الشغل القانونية بإسبانيا أدت إلى فقدان 16 ألف منصب شغل، وهو ما يجبر الشغيلة المهاجرة إلى اللجوء إلى تقبل الاشتغال في أوضاع شديدة التهشيش وبأجور بئيسة بزيادة 15 ألف شخص مشتغل.

وأبرز التقرير أن أزيد من نصف الساكنة النشيطة توجد في وضعية بطالة بسبب تزايد أعدادها وانخفاض مناصب الشغل، مضيفا أن ثلثي شباب الجالية المغربية المقيمة بإسبانيا (68.8في المائة) يعانون من البطالة. كما ارتفع عدد الأسر التي يوجد جميع أعضائها النشيطين في وضعية بطالة، حيث باتت النسبة تقارب 32 في المائة من مجموع الأسر. هذا عمقت أزمة الاتحاد الأوروبي معدل البطالة ليصل في أسبانيا أعلى معدلاته منذ اثنين وأربعين عاما. وحسب مكتب الإحصاء الأوروبي_ بلغ عدد العاطلين في منطقة الأورو نحو 17.56 مليون شخص في ماي 2012 المنصرم أي 11.1 في المئة من القوة العاملة_ مواصلا ارتفاعه، بالنظر لاستمرار انتقال تداعيات الأزمة في بقية بلدان الاتحاد، إذ ارتفعت نسبة البطالة في فرنسا من0.1 في المائة إلى 10.1 في المائة.

وتعد مؤشرات البطالة والهشاشة والعمل الموسمي في صفوف الجالية المغربية هي الأسوء في صفوف بقية الجاليات, وهو ما يجعل مستويات الفقر والهشاشة والبطالة تصل أحجام قياسية.

أعطاب الأزمة الإسبانية انتقلت إلى الاقتصاد المغربي, حيث تتمثل أولى نتائجها في تراجع حجم تحويلات المهاجرين, فحسب أرقام البنك المركزي الإسباني, تراجعت تحويلات مهاجري المغرب بنحو 144 مليون يورو خلال الفترة 2007 – 2011, وهو ما يعني انخفاضا بنسبة 33 في المائة.

وبالنسبة للشغيلة المهاجرة المغربية بإيطاليا فقد مستها الأزمة الاقتصادية بشكل متعاظم بالمقارنة مع باقي الجاليات المهاجرة, وحسب دراسة مجلس الجالية عرف معدل البطالة بين أفراد الجالية المغربية ارتفاعا مقارنة مع الجاليات الأجنبية, خاصة في صفوف النساء حيث بلغ 24.9% بينما لم يتجاوز المعدل 13% في صفوف باقي النساء المهاجرات.

وقدر عدد المهاجرين الذين وصلوا إلى اسبانيا عن طريق قوارب الهجرة السرية في الأشهر السبعة الأولى من سنة 2012, ب1280 مهاجرا أغلبهم من الأفارقة ونسبة قليلة من المغاربة لا تتجاوز عددهم 200 مغربي. (القدس العربي 2012-08-10). وهذا الرقم ضئيل للغاية، ويبرز التراجع القياسي في عدد المهاجرين المغاربة الذين كانوا يصلون إلى شواطئ اسبانيا في بداية العقد الماضي، حيث كانت نسبتهم تتجاوز عشرات الآلاف.

الأزمة الرأسمالية، لا تنتج فقط في صفوف المهاجرين وبلات البطالة وأوضاع التهشيش، بل تمتد أيضا إلى العنصرية المتزايدة وموجات كره الأجانب، وتحميلهم فاتورة الأزمة، خصوصا مع صعود تنظيمات اليمين المتطرف.

إما سيادة المغرب الشاملة أو النفق المظلم

كان حلم المغاربة سنوات نهاية الخمسينيات، بعد الاستقلال الخادع، مغربا دو سيادة، متحكما في مصيره. لكنهم صدموا بجدار البطالة الجماهيرية ونقص التشغيل والهشاشة المتنامية، ودائرة الفقر والحرمان التي تتوسع باستمرار. لذلك بقي حلم البداية على حاله.

إن المعجبين بضخامة "تحويل مدخرات المهاجرين" رغم أهميتها على اقتصاد البلد المتخلف - إنما يدافعون على استمرار النموذج الاقتصادي الذي جعل البلد منكوبا، نموذج قائم على التبعية السافرة لمؤسسات الرأسمال، التي حولت البلد إلى سوق منهوبة بفعل تحويل هائل للثروة عبر المديونية وترحيل الأرباح وتهريب الرساميل واستحواذ الرأسمال الأوروبي والأجنبي عموما، على كل الأعمال المربحة. والاتجار بشباب البلد.

هذا النموذج مرتكز على وصفات الرأسمال العالمي، خوصصة وتقليصا للإنفاق العمومي وإلغاءا للرقابة على الأسعار وفتحا للبلد على التبادل الحر.. برنامجا نيوليبراليا متكاملا. ومع ذلك ظل وضع الكساد الاقتصادي المزمن وعدم الاستقرار المالي قائما. ورغم هذا الإفلاس التام، ليس بوسع حكومة العدالة والتنمية إلا أن تستمر في تسخين نفس الوصفات، استدانة وخوصصة و تقليصا للميزانيات الاجتماعية، وفق ما يحدده الاتحاد الأوربي وصندوق النقد والبنك العالمي. أي إتمام المسير في نفس النفق المظلم.

عطست أوروبا الرأسمالية، وأصيب اقتصاد المغرب بالأنفلونزا، ويريدون علاجه بالتي هي الداء، الاقتراض وتشديد الخناق على المخنوقين منذ عقود.. الشيء الذي سيجعل مستقبل المغرب نفقا مظلما ... والعلاج الفعلي الوحيد، يكمن في إعادة بناء المغرب سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا، بما يضمن سيادته، على الصعد كافة.

■ محمد الساعي

مصر : الثـــــــــــــــــــــــورة مستمـــــــــــــــــرة

لم يشهد سواد السكان الأعظم غير تحسينات فعلية ضئيلة لشروط حياتهم. و يظل اتخاذ القرارات السياسية تحت سيطرة طغمة عسكرية وثيقة الارتباط بالولايات المتحدة الأمريكية. و يواصل العديد من رجال جهاز مبارك تربعهم برغد في مناصب نفوذ، و قليل منهم من جرى الطعن في ثرواتهم غير المشروعة و في فسادهم الذي عمر عقودا. حتى حينما تمكنت قوى سياسية جديدة من ولوج بنيات الدولة (مثلما الأمر منذ الانتخابات الرئاسية و البرلمانية الأخيرة) يبدو أغلبها ميالا أكثر إلى التصالح مع الشخصيات الهامة و مع ممارسات النظام البائد.

■ بقلم آدم هنية

مع ذلك، من الخطأ الحكم على الطور الراهن من الثورة المصرية بما هو تراجع لا يفضي سوى إلى الوضع القائم أيام مبارك. فغداة انتفاضة العام 2011، تعرضت عناصر هامة من بنيات الدولة لتفكك جزئي أو مؤقت. المثال الأوضح هو خفض الجهاز البوليسي و الأمني، الذي اختفى إلى حد بعيد من الشارع، وفي المجال السياسي حل حزب مبارك، الحزب الوطني الديمقراطي. و في المقاولات فقد أحد أهم أدوات تحكم الدولة ، اتحاد النقابات المصرية، التأثير و بدأت الظهور نقابات مستقلة عديدة.

في هذا السياق شهدنا في الأشهر الثمانية عشر الأخيرة المعركة الشرسة للنخبة الحاكمة المصرية (المدعومة بقوة من الولايات المتحدة الأمريكية و قوى أخرى) لمواجهة ضعف جهاز الدولة و حصر الثورة في تغيير تجميلي في الدوائر الحاكمة. تتبلور هذه المعركة في تعبير" الانتقال المنظم"، الذي غالبا ما يستعيده الحكام الأمريكيون. و يتمثل الهدف الرئيس في فك تعبئة القوى الاجتماعية و السياسية الجديدة التي نشأت خلال الأحداث المؤدية إلى إطاحة مبارك و إعادة شرعية بنيات الدولة و النماذج و القواعد السائدة من قبل. و يشكل المجلس الأعلى للقوات المسلحة الفاعل الرئيس في هذه العملية، وهو طغمة عسكرية مدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، شكلت قيادة البلد الرئيسية منذ إسقاط مبارك في فبراير، و اضطلعت بإعادة الاعتبار لأعضاء النظام البائد و قمع المظاهرات و الإضرابات. وكان الحليف الرئيس للمجلس العسكري في جهاز الدولة هو المحكمة الدستورية العليا، أسمى سلطة شرعية بالبلد، التي لا يزال يسيرها نفس قضاة عهد مبارك.

وبوجه هذه الكتلة المضادة للثورة تجمع ملايين الأشخاص الذين نزلوا إلى الشارع أول مرة في العام 2011، و تطور وعيهم السياسي جذريا من جراء هذه التجربة. إنهم أشخاص يتطلعون إلى تغييرات أساسية في حياتهم، و يواصلون النضال من أجل تغيير حقيقي. عدد قليل منهم منظم في منظمات سياسية جديدة أو في عدد لا يحصى من الحركات الاجتماعية و العمالية التي برزت مذاك. و يظلون قوة هامة (و نامية بالتأكيد) تسعى إلى الدفع ابعد السيرورة الثورية. سيرورة تظل حاليا محبوسة بين قطبي الثورة و الثورة المضادة.

الانتخابات و حركة الإخوان المسلمين و العسكر

يمكن رؤية تأكيد لهذه الديناميكية في جملة الأحداث المعقدة التي تتالت خلال الأشهر الستة الأولى من العام 2012 ، و التي كانت نتيجتها الرئيسة دخول حركة الإخوان المسلمين الحكومة (وقد كانوا من قبل خارج القانون). من يوم 28 نوفمبر 2011 إلى 11 يناير 2012 ، جرت انتخابات برلمانية لـ508 مقعد بمجلس الشعب (اسم البرلمان المصري). و بنسبة مشاركة بلغت 54 ٪ من الهيئة الناخبة، حصل حزب الحرية و العدالة (حركة الإخوان المسلمين) على زهاء 38% من الأصوات. و فاز تجمع إسلامي آخر، كتلة السلفيين بقيادة حزب النور، بنسبة 28 ٪ من الأصوات ليمثل بذلك ثاني قوة سياسية بالبرلمان. و حصل تحالف يساري ومن الأحزاب الاشتراكية، متحد في كتلة الثورة مستمرة، على أقل من 3% و فاز بثلاثة مقاعد بالبرلمان.

لم يكن الحضور البارز جدا لحركة الإخوان المسلمين في الانتخابات مفاجأة. ففي عهد مبارك ، كان هذه الحركة منظمة على حدود الشرعية مع إنغراس قوي في البلد برمته. و كانوا طيلة سنوات عديدة المعارضة الرئيسة لنظام مبارك. و قد تشكلت أحزاب أخرى عديدة (منها أحزاب يسارية) مؤخرا أو بدأت بالكاد تتحرك بشكل علني، و من ثمة لم يكن واردا انتظار قدرة فورية لديها على الفعل و بروز كما لدى حركة الإخوان المسلمين. كما يستفيد الإسلاميون من تمويل جيد، سواء من مصادر محلية أو من دول الخليج. و يمثل هذا أيضا فرقا كبيرا في القدرة على تنظيم حملة وطنية. هذا علاوة على أن حضور الأحزاب الأخرى في القرى أضعف بكثير من حضور حركة الإخوان المسلمين التي بنت شبكات دعم منذ سنوات عديدة.

كانت تلك الانتخابات البرلمانية متبوعة بالدور الأول من انتخابات الرئاسة أيام 23 و 24 مايو / أيار 2012. كانت نسبة المشاركة دون 50%، و نتج عن هذه الانتخابات انشقاق بين مرشحي حركة الإخوان المسلمين. وتقدم محمد مرسي (24,78%) على أحمد شفيق (_ 23,66%) مفضل المجلس العسكري، قائد سابق بالطيران المصري و آخر وزير أول لمبارك، و على حمدين صباحي ، مرشح ناصري مدعوم من معظم قوى اليسار الذي حصل على 20,72% من الأصوات. وقد حقق هذا الأخير نسبة أصوات هامة في كبريات المراكز الحضرية الأساسية مثل القاهرة و الإسكندرية و بور سعيد، حيث كان أكبر فائز، ما يدل على أن تلك المناطق المعتبرة غالبا تحت سيطرة الإسلاميين ليست ذات اتجاه واحد (مونوليتية) لدرجة ما يقول الخبراء. و تؤكد نسبة أصوات صباحي في هذه المناطق أيضا الطابع الحضري جدا لهذه الثورة. و نظم الدور الثاني للانتخابات يومي 16 و 17 يونيو/ حزيران، حيث تواجه مرسي و شفيق بحدة وكانت النتائج متقاربة.

مهما يكن من أمر، بعد يومين من الانتخابات قام المجلس العسكري بحل البرلمان المنتخب في يناير و و أضفى طابعا مؤسسيا على التحكم العسكري في العملية السياسية عبر جملة مراسيم أتاحت للعسكر و للمصالح السرية للدولة اعتقال المحتجين. كما منحت تلك المراسيم سلطة إعادة صياغة الدستور الجديد و حق ممارسة السلطة التشريعية حتى انتخاب برلمان جديد. مثلت تصرفات المجلس العسكري تلك " انقلابا عسكريا بطرق دستورية" و تمت شرعنتها بقرار متأخر من المحكمة الدستورية العليا التي كانت أعلنت لادستورية الانتخابات البرلمانية السابقة. كما أن المحكمة ذاتها رخصت لأحمد شفيق التقدم للانتخابات رغم علاقته الوثيقة بمبارك.

تمثل الجهود المتضافرة للمجلس العسكري و للمحكمة الدستورية العليا الضمانة الأساسية لسلطة العسكر في كل المسائل التشريعية أو الخاصة بميزانية الدولة، بوضع هذه الأمور خارج المراقبة المدنية.

أدت تصرفات المجلس العسكري إلى احتجاجات، و دعت بعض القوى السياسية إلى مقاطعة دورة انتخابات الرئاسة الثانية. لكن كانت ثمة نسبة مشاركة أهم مما كان بالدور الأول (51,85% بدل 46,42%رغم أن 3% من الأصوات ملغاة. وجب انتظار أسبوع لإعلان النتائج، جرت خلاله مفاوضات مسعورة و مغلقة بين حركة الإخوان المسلمين و المجلس العسكري. و أخيرا أعلن محمد مرسي فائزا بنسبة 51,73% من الأصوات مقبل 48,2% ،و أصبح رئيس مصر يوم 30 يونيو 2012.

يعتبر معلقون كُثر فوز مرسي تحديا لسيطرة المجلس العسكري و رفضا انتخابيا لنظام مبارك الذي كان شفيق وثيق الارتباط به. فقد وصفت افتتاحيات وول ستريت جورنال و نيويورك تايمز مثلا، مرسي بأول رئيس مصري منتخب بحرية، و اشارت بوضوح متزايد إلى وجود تعارض بين حركة الإخوان المسلمين و جنرالات الجيش. مع ذلك، يمكن بصعوبة وصف تلك الانتخابات بـ"الحرة".

فقد جرت تحت نير قانون الطوارئ، و قاطعها نصف الناخبين المسجلين بالقوائم. كما خرق ترشيح أحمد شفيق، الممثل بجلاء للنظام البائد، قانون العزل السياسي المفترض أن يستبعد مرشحي عهد مبارك (قررت المحكمة الدستورية العليا لادستورية ذلك القانون). و تجلت حقيقة حكم العسكر بلا لبس في كون البرلمان قد جرى حله يومين قبل الانتخابات الرئاسية. وقد أدت حالات التزوير العديدة في دور انتخابات الرئاسة الأول إلى دعوة عدد كبير من الأشخاص إلى المقاطعة أو الصوت الفارغ.

هذا فضلا على أنه من المعلوم أن اتفاقا حصل بين المجلس العسكري و حركة الإخوان المسلمين لترك مرسي يصبح رئيسا. و رغم الاحتجاجات الكلامية لمرسي و حركة الإخوان المسلمين ضد قرار المجلس العسكري حل البرلمان، عبر كلاهما بسرعة عن اتفاقهما مع العسكر خلال الفترة التي تلت الانتخابات. تجلى هذا التفاهم فورا بعد الهرجة التي أخرجتها حركة الإخوان المسلمين بمناسبة أداء الرئيس لليمين. فقد صرح مرسي انه سيؤدي اليمين بساحة التحرير، بوجه "الشعب" و ليس أمام المحكمة الدستورية العليا كما يريد العسكر. فعل ذلك لكنه ذهب في الغد ليعيد نفس المشهد أمام المحكمة الدستورية العليا، وهو ما يكرس عمليا حل البرلمان. علاوة على أن مرسي و حركة الإخوان المسلمين قبلوا بسرعة التشريع بقصد إضفاء شرعية على حل العسكر للبرلمان و الحفاظ على السلطات التي منحها العسكر لأنفسهم.

حركة الإخوان المسلمين ضد العسكر؟

كيف يُفهم في هذا السياق الصراع البادي بين حركة الإخوان المسلمين و العسكر؟ مثل معظم الحركات الإسلامية بالمنطقة، تحظى الإخوان المسلمين بدعم القرويين، و فقراء المدن، و كذا "الطبقة المتوسطة" الحضرية (ما تجلى خلال الحملة الانتخابية عبر الدعم القوي لجمعيات المحامين و الأطباء و المهندسين و غيرهم من التجمعات المهنية). و في الآن ذاته تؤيد قيادتهم صراحة الرأسمالية و انضمت صراحة إلى برنامج اقتصادي نيوليبرالي.

بعض قادة المنظمة الرئيسيين هم رجال أعمال من أصحاب الملايير، مثل خيرت الشاطر و حسن مالك. ومن القادة الآخرين الأساسيين المرتبطين بحركة الإخوان المسلمين صفوان ثابت من مجموعة جهينة ، أكبر شركة عصير فواكه و حليب بمصر، ومحمد مؤمن صاحب مجموعة مؤمن، أكبر مجموعة للمطاعم بمصر، و عبد الرحمن سعودي الذي يدير سلسلة أسواق كبرى و شركة تصدير منتجات زراعية. هؤلاء من يتحكم بعملية اتخاذ القرار في المنظمة (من خلال ما يسمى مجلس الإرشاد) و برنامجه الاقتصادي. وقد عبروا بجلاء، في استجوابات عديدة، عن دعمهم لمواصلة الخصخصة، و لاندماج أكبر في الأسواق المالية الدولية ، و لتفكيك قوانين العمل و اللجوء إلى قروض المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي.

لهذا السبب يمكن اعتبار الحركة الإسلامية المصرية، مثل شقيقتها التركية، حزب العدالة و التنمية، التعبير السياسي عن قسم (متنام) من البرجوازية الحضرية. قطاع الطبقة الرأسمالية هذا الممثل بحركة الإخوان المسلمين كان قادرا على بناء إمبراطورية مالية في عهد مبارك، فيما كان في الآن ذاته يتعرض لقمع الدولة و النخب المتحالفة مع مبارك و ذلك على نحو دوري. تظل إذن الصراعات بين حركة الإخوان المسلمين و العسكر و حلفاء مبارك السابقين حقيقية، لكنها بالأحرى صراعات على السلطة بين أقسام نفس الطبقة الرأسمالية المصرية داخل جهاز الدولة.

جلي أنه يمكن أن تتطور على هذه القاعدة توترات بين مناضلي قاعدة حركة الإخوان المسلمين و قيادتهم (توترات جلية مثلا في انشقاق جناح هام من شباب حركة الإخوان المسلمين في منتصف العام 2011 و انضمامه إلى حزب التيار المصري). كما أن ثمة تناقضا لا لبس فيه بين كلام الحركة بصدد العدالة الاجتماعية و برنامجها الاقتصادي. لذا لا يصح توصيف حركة الإخوان المسلمين بأنها منظمة "إصلاحية" كما تفعل بعض منظمات اليسار. فيما تستفيد حركة الإخوان المسلمين من دعم كل شرائح المجتمع المصري و يتعزز هذا الدعم بالصورة المناهضة للامبريالية و للمجلس العسكري (رغم مبالغة تقدير تلك الصورة)، فان مسار حركة الإخوان المسلمين هو بالأحرى مسار مساومة مع الثورة المضادة.

تأكد هذا التحليل منذ انتخابات الرئاسة بتصرفات مرسي و حركة الإخوان المسلمين. ففي يوم 2 اغسطس / آب، عين مرسي حكومة جديدة تندرج بجلاء في الاستمرارية بين النظام الجديد و عهد مبارك. كان معظم الوزراء المعينين حلفاء قريبين من مبارك، أو بيروقراطيين في مستوى عال خدموا النظام البائد بإخلاص. و عاد منصب وزير الدفاع إلى رأس المجلس العسكري المشير طنطاوي الذي بقي بهذا المنصب عشرين سنة. و الوزير الأول الجديد هشام قنديل عمل بيروقراطيا في مستوى مرموق بوزارة الري و الموارد المائية من العام 1999 إلى العام 2005، و لاحقا في البنك النيوليبرالي، البنك الإفريقي للتنمية. وله صورة جيدة بنظر العسكر، و سبق أن عُين في السنة الأخيرة من لدن المجلس العسكري على رأس وزارة الري.

كما عين مرسي أحمد جمال الدين وزير داخلية. وجمال الدين هذا مسؤول إلى حد بعيد، بصفته رئيس ديوان بوزارة الداخلية في العام 2011، عن أعمال قمع دامية ضد المتظاهرين جرت في السنة الأخيرة . ويوم تعيينه، اوردت جريدة المصري اليوم أن جمال الدين وعد بأن " عودة الأمن سيكون إحدى أولويات وزارة الداخلية"، وقد وصف بوجه خاص المظاهرات و الاحتجاجات بكونها " عراقيل لإقرار الأمن و الاستقرار الاقتصادي"، و التزم بمعاقبة " المواطنين الذين يسدون الطرق و يعرقلون استعمال سكك الحديد" (هذا تكتيك شائع لدى العمال المضربين). و فضلا عن ماضيه الثقيل في جهاز الدولة القمعي، جمال الدين صهر الرئيس السابق للكتلة البرلمانية لحزب مبارك الذي جرى حله.

كما تبرز الاختيارات التي جسدها مرسي في ميزانية الدولة أن السياسة الاقتصادية المصرية لم تنزح عن خطها منذ عهد مبارك. وزير المالية هو دائما ممتاز السعيد الذي كان بهذا المنصب في الحكومة السابقة التي عينها العسكر. كان السعيد مدافعا بقوة عن السياسات النيوليبرالية و دفع بقوة من أجل الاقتراض من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي. و فعلا، مباشرة بعد اختيار الحكومة، أعلن سعيد أن صندوق النقد الدولي قد دُعي إلى مصر لمواصلة النقاش حول قرض جديد بمبلغ 2.3 مليار دولار. وقد كان من قبل أشرف على الاتفاق حول قرض بمبلغ 200 مليون دولار من البنك العالمي، رغم احتجاجات من كل جانب. أما وزير الاستثمارات الجديد، فهو أسامة صالح، الذي سبق أن اختاره مبارك لرئاسة الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وهي المؤسسة التي أشرفت على تحويل السوق المصرية على قاعدة الأجور المنخفضة بقصد جلب الاستثمارات الأجنبية. ووزير التجارة و الصناعة هو حاتم صالح، الرئيس المدير العام لمجموعة جذور للصناعة الغذائية Gozour Food Industry Group ، وهي فرع لإحدى أكبر شركات الاستثمار الخاص في الشرق الأوسط Citadel Capital.

ان هذه التنصيبات، و التعاون العام الملحوظ مؤخرا بين حركة الإخوان المسلمين و المجلس العسكري، مؤشر جلي على الكيفية التي برزت بها السياسة الإسلامية كأداة مفيدة للنخبة السياسية في سياق تفكك جزئي لقواعد السيطرة القديمة. تماما مثل الحزب الوطني الديمقراطي لمبارك، لدى حركة الإخوان المسلمين انغراس جيد في البلد برمته، حتى بالمناطق القروية. إن علاقاتها الوثيقة مع البرجوازية المصرية و مسارعتها إلى التفاهم مع المجلس العسكري ومع الامبريالية الأمريكية (المؤكد بموقفها المخزي حول فلسطين) و علاقاتها مع قوى الخليج، كلها تدل على أن الحركة تمثل نموذجا جذابا لإعادة إرساء الوضع القائم. و سيؤدي ذلك بلا شك إلى تناقضات مع خطاب المنظمة وممارساتها، لكن ، كما حصل لحزب العدالة و التنمية التركي، سيجري بسهولة إخضاع ذلك للمصالح العامة لإدارة دولة رأسمالية.

(بقية ص 16)

تجمع دول الساحل والصحـــــــــــراء؛ أو دركي الإمبرياليـــــــــــة

عقد "تجمع دول الساحل والصحراء" دورة استثنائية لوزراء خارجيته في الرباط الاثنين الرباط 11 يونيو 2012، اختتم بتشكيل لجنة تنفيذية مصغرة من تسع دول مهمتها العمل على إعادة هيكلة المنظمة لمواكبة التحولات التي تشهدها المنطقة منذ انقلاب 21 آذار/مارس في مالي.. بعيدا عن اللغة المنمقة حول التنمية المستدامة وحقوق الإنسان والتكامل الاقتصادي بين دول هذا التجمع، يأتي هذا الاجتماع لتكيف مع التحديات السياسية لما بعد القذافي الذي أقام نظام عرابة بواسطة ثروات ليبيا النفطية، وكانت مطية لتحقيق الأهداف "الأمنية" لدول الاتحاد الأوروبي (محاربة الهجرة السرية وتجارة المخدرات وتهريب السلاح العابر للصحراء الكبرى) ولكن أيضا الاقتصادية (استغلال ثروات المنطقة النفطية بالخصوص، بعيدا عن القلاقل السياسية).

ما تسميه الدول الإمبريالية بالفلتان الأمني القائم بمالي والمهدد بالانتقال إلى باقي الدول المجاذية للصحراء الكبرى، جعل مصلحة الإمبريالية تلتقي مع تخوفات هذه الدول ومصالح كل واحدة منها الظرفية.

فالمغرب الذي يريد انحيازا غربيا لصالحه في قضية الصحراء الكبرى يريد دفع الجزائر لتليين موقفها الداعم للبوليساريو، حيث أشار العثماني في افتتاح الاجتماع المنعقد بالرباط إلى أن "كل بؤر التوتر توجد داخل فضاءاتها وتتحمل جل دول التجمع آثارها" مشددا على أن التعاون الجهوي خاصة بين التجمعات الإقليمية المعنية بهذه الظاهرة ومن بينها اتحاد المغرب العربي" أصبح أمرا يفرضه الواقع".

حماس الخارجية المغربية الزائد مرده الأوامر التي تلقتها من اجتماع باريس الذي خصص لمناقشة التطورات الأخيرة بشمال مالي، والذي عرف مشاركة مسؤولين عن جهاز المخابرات الفرنسي الخارجي، وأجهزة المخابرات البريطانية والإسبانية والألمانية ومثيلاتها في دول الشمال الإفريقي ودول الساحل، بجدد اهتمامه وانشغاله من جديد بالأوضاع المتدهورة في منطقة الساحل الإفريقي واقتراب تأثيرتها من بلدان المغرب العربي.. سبق للعثماني أن أعلن عن خبر عقد القمة المرتقبة في حديث للوزير بلجنة الخارجية بمجلس النواب، حيث أكد أن الإتفاق حصل في الاجتماع الرابع للتيكاد (شراكة اليابان أفريقيا) المنعقد في 4 ماي الماضي بمراكش.. طبعا فالسياسة الخارجية تقرر خارج الأجندات والسياسات الحكومية للأحزاب والمؤسسات التشريعية التي تبقى مجرد ورقة تين للاستبداد.

سطر البيان الصادر عن الاجتماع أولويات تهم مكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، ومحاربة جميع أنواع الجريمة العابرة للحدود وتهريب الأسلحة والمخدرات والاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية؛ أي أولويات أمنية بالدرجة الأولى. وهي أولويات الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وليست أولويات شعوب المنطقة الغارقة في البؤس الاقتصادي والاستبداد السياسي من طرف أنظمة أغلبها عائلي أو عسكري، غالبا ما تؤدي إلى حروب أهلية أو انقلابات عسكرية تدفع الهاربين من جحيمها إلى الهجرة السرية طلبا للأمان الاقتصادي والسياسي.

هذه الأولويات ليست جديدة، فهي الروح التي تأسس عليها "تجمع دول الساحل والصحراء سنة 1998 بطرابلس وضم آنذاك 28 بلدا. ومن مهامه الأساسية منذ البداية مواجهة مشكلات الاضطرابات الأمنية ومندرجا في إطار السياسة الاقتصادية العالمية التي ترعاها مؤسسات الرأسمال العالمي من تسهيل تحرك الأشخاص ورؤوس الأموال ومصالح مواطني الدول الأعضاء وحرية التملك وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية تنقل البضائع والسلع ذات المنشأ الوطني والخدمات بالإضافة إلى تشجيع التجارة الخارجية عن طريق رسم وتنفيذ سياسة الاستثمار في الدول الأعضاء.

أولويات بينتها بوضوح وزيرة خارجية وشنطن في زيارتها للجزائر وتونس والمغرب بعد ثورات المنطقة، حيث ركزت على ركائز مجمع القرن العشرين ومن بينها الحكومات الفعالة والقطاع الخاص المتحرك الديناميو.. وحكام شمال إفريقيا عبيد أمريكا استجابوا للأوامر.

هذا التجمع مجرد تجمع إقليمي لتنفيذ إستراتيجية الإمبريالية في المنطقة، بينما يترك للأوليغارشيات الحاكمة حرية النهب وخصم العمولات من ثروات البلدان المرحلة إلى بنوك الشمال.. واعترف بتجمع دول الساحل والصحراء (س.ص) كتجمع اقتصادي إقليمي خلال الدورة العادية السادسة والثلاثين لمؤتمر قادة ورؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الذي انعقد في الفترة من 4 يوليو إلى 12 يوليو 2000بمدينة لومي، توجو. كما مُنح صفة المراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/56/92..وانضم إليه المغرب في الدورة الخمسة لمجلس الرئاسة مارس 2003.

أما الحديث عن التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء ومواجهة الأزمة الغذائية والتصحر التي تواجه المنطقة ووضع سياسات تعتمد على تبادل الخبرات بين الدول الأعضاء في إطار التعاون جنوب- جنوب وحرية تنقل الأشخاص، فمجرد نوايا حسنة فرشت بها الطريق المؤدية إلى الجحيم بشكل جيد.

ويعتبر تجمع دول الساحل والصحراء واجهة سياسية، قيادة أفريقيا الأمريكية -AFRICOM))، هي قوات موحدة مقاتلة تحت إدارة وزارة الدفاع الأمريكية وهي مسئولة عن العمليات العسكرية الأمريكية وعن العلاقات العسكرية مع 53 دولة أفريقية في أفريقيا عدا مصر، وهي صيغة ناعمة لإعادة احتلال القارة الإفريقية وغطاء للانتشار العسكري الأمريكي بالقارة.. والمغرب هو الدولة الوحيدة التي قبلت باستضافة القيادة الإفريقية، بعدما رفضت طرابلس والجزائر.. لأن ذلك قد يجر عليها قدم مقاتلي القاعدة الذين ينشطون في الصحراء الكبرى، بينما تفضل واشنطن المغرب الذي ينعم بالاستقرار السياسي ويملك نافذة على المحيط الأطلسي.. واستقرت قاعدة أمريكا العسكرية في نهاية المطاف بمدينة طانطان.

أسباب حماس الولايات المتحدة للانتشار عسكريا بأفريقيا واضحة، ولا علاقة لها بحقوق الإنسان أو المساعدة الدولية وإدارة الأزمات.. بل تزايد ارتهان الولايات المتحدة بالنفط الإفريقي وغازها، وتنامي ظاهرة الإرهاب الدولي في الصحراء الأفريقية كما أصبحت أمريكا تتوجس من نمو العلاقات بين الصين والدول الأفريقية، فالصين تعد الآن ثالث أكبر شريك تجاري مع أفريقيا بعد الولايات المتحدة وفرنسا، كما تعتبر المستورد الرئيسي للنفط الأفريقي.

نقمة النفط وطبيعة الحركات المعارضة بالمنطقة ذات الاستلهام السلفي الجهادي، كما هو الحال مع الشرق الوسط، هو الذي جعل هذه المنطقة استثناء عن "موجات الديمقراطية" التي عرفها العالم نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وهو ما يدفع الولايات المتحدة للاهتمام بالمنطقة وترسيخ تواجدها العسكري والقمعي بها.

المغرب دائم فعال في سياسة التعاون مع الدول الإمبريالية، فمنذ 1994بدأ تعاون بلدان جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط و حلف الشمال الأطلسي في إطار ما يسمى "الحوار المتوسطي". وكان المغرب ضمن الأعضاء الخمس الأوائل، إلى جانب مصر وإسرائيل و موريتانيا وتونس، و انضمت الأردن عام 1995، ثم الجزائر عام 2000.

و رغم أن المغرب ليس عضوا بالحلف الأطلسي، الذي يضم 19 عضوا، أغلبهم بلدان أوربية و أمريكية، يشارك بنشاط في برامجه مستعملا قواته المسلحة، حيث عمل جنود مغاربة عام 2002 في البوسنة وفي كوسوفو. كما يقدم المغرب مساعدته للعملية البحرية للحلف الأطلسي المسماة Active Endeavour المخصصة لرصد ومراقبة الملاحة بالبحر المتوسط، و ردع الأنشطة الإرهابية به. وتتمتع الولايات المتحدة بحق استعمال الأراضي المغربية لإنشاء قواعد عسكرية بموجب اتفاقية 1982 التي أنشأت بمقتضاها قاعدة بنكرير.. كما يجد تعاون المغرب عسكريا مع الإمبريالية جذوره التاريخية في معاهدة الحماية مرورا بإنزال قوات الحلفاء بالدار البيضاء إبان الحرب العالمية الثانية، ومشاركة القوات المسلحة الملكية في تصفية جيش التحرير بجنوب المغرب إلى جانب القوات الفرنسية والإسبانية.. وهذا غيض من فيض.

إن حكومات المنطقة هي مرتزقة بيد الإمبريالية، قوات شرطة إقليمية للقيام بأعمال الإمبريالية القذرة، وآخرها قتل المهاجرين السريين الأفارقة بالرصاص الحي.

"تجمع دول الساحل والصحراء" بوليس الإمبريالية والدول الرجعية ضد المد الثوري القائم حاليا بالمنطقة وضد ما يحبل به من تطورات قد تعصف بالإرث الاستعماري القائم منذ نصف قرن، المستدام بواسطة أنظمة قمعية ونهابة.

إن حلم الخطابي بشمال إفريقيا موحد ومتحرر من السيطرة الاستعمارية، يتلاقى مع حلم قادة تحرر أفارقة آخرين بأفريقيا ديمقراطية ومتحررة من الاستعمار والاستعمار الجديد.. قادة تم اغتيالهم بواسطة الأنظمة القائمة الحالية.

الجيل الجديد من الثوار الذين أيقظته الثورة التونسية والمصرية، يصطدم مع نفس الأنظمة التي اغتالت آباءهم ومعهم أحلام التحرر والوحدة والديمقراطية.. على هذا الجيل أن يعمل جاهدا لمواجهة خطتها لاغتيال أحلام التحرر من جديد.

■ آزنزار

تحديات الثـــــورة السورية، ودور اليسار في مواجهتها والتغلـــــب عليها

حين دعتني الهيئة المشرفة على "يساري"، مشكورةً، إلى هذا اللقاء الإلكتروني عن تحديات الثورة السورية، ودور اليسار في مواجهتها والتغلّب عليها، طلبتُ إليَّ الانضباط في حدود صفحة، أو أكثر بقليل. لذا سأقتصُر مساهمتي على حفنة مقتضبة من الأفكار أمل أن يتيح لي مناقشتها الوقتُ الذي ستسغرقه الندوة. وهي التالية:

-1على رغم الإرباكات، الخاصة جداً، التي تميز السيرورة الثورية السورية، وما تنطوي عليه من مشكلات، وتعقيدات، ونواقص، وتشويهات (منها تلك المتعلقة بالانقسام والوعي الطائفيين والمذهبيين)، وتتعرض له من استهدافات مضادة للثورة، محلية، وإقليمية، ودولية، في آن معاً، فنحن إزاء ثورة حقيقية، يشارك فيها، بصورة أو بأخرى، جزءٌ أساسي من الشعب السوري، وذلك ضد نظام دكتاتوري يجمع إلى الاستبداد الدموي، والقهر، والإذلال، الفسادَ، والنهب، الاقتصاديَ ـ الاجتماعيَّ، ومن أجل الحرية والكرامة والعدل الاجتماعي.

-2المشكلات، والتشويهات، الملمَّح إليها أعلاه، تشكل تحديات حقيقيةً تقف إزاءها الثورة السورية. ولن يكون ممكناً تجاوزُها، قريباً، وبالقوى الفاعلة على الأرض، التي تخوض الصراع الراهن ضد الدكتاتورية الأسدية، العسكري منه كما السياسي، بل ربما سيكون هذا التجاوز وَقفاً على أن ينمو، ويتجمَّع، خلال الصراع المنوَّه به، كما في الفترة التي ستلي انهيار النظام، مباشرةً، يسارٌ ثوري يمتلك برنامجاً متقدماً ـ سواء على مستوى قضية الحريات، والديمقراطية السياسية، ومن ضمنها إرساء مواطنية مكتملة، قائمة على ما تُمكن تسميته علمانيةً ثوريةً تفرض حرية حقّة، على صعيد الرأي والمعتقد، في حين تضمن الفصل الجذري بين الدين والدولة، أو بخصوص الديمقراطية الاجتماعية، وحل مشاكل التنمية، والفقر، والظلم واللامساواة الاجتماعيين، أو بخصوص التحرر من الاحتلال الإسرائيلي، وغير ذلك من قضايا التحرر الوطني والقومي ـ ويتمكن من إقناع الغالبية الشعبية بتبني هذا البرنامج، وتسهيل الانتقال به إلى التنفيذ.

-3بين هذه الإرباكات والمشكلات، التي تتطلب معالجة عاجلة، قدر الإمكان، تجدر الإشارة إلى ما يلي:

– على رغم أن ما ظلّ حراكاً سلمياً حتى وقت غير بعيد، قبل أن تبدأ تتلازم معه أعمال عسكرية فرضها إصرار النظام على القمع الوحشي للتظاهر، وغيره من أشكال التعبير عن رفض السلطة القائمة، وذلك عبر نشوء الجيش السوري الحر، لا نزال قادرين على اعتبار أن الثورة السورية، التي سقط خلالها، إلى الآن، لا أقل من 40 ألف شهيد، معظمهم من المدنيين المسالمين، تفتقد القيادة الثورية الحقيقية، سواء منها السياسية أو العسكرية، ومع القيادة البرنامجَ. وهو ما بدأ يتيح للقوى الإمبريالية، والدول الأجنبية، كفرنسا، والولايات المتحدة، وتركيا، وبعض حكومات الخليج، وغيرها، التدخلَ، بهدف التحكم ببنية الجيش الحر، وقيادته (اجتماع اسطنبول الأخير، وما لازمه من تسريبات وإشاعات، بخصوص قيادة عسكرية جديدة)، تحت تأثير التمويل، والوعود بالتسليح الثقيل، وما إلى ذلك. ناهيكم عن عمل كل تلك القوى والدول على احتواء الثورة وإجهاضها، بما هي كذلك، وتحويلها، على العكس، إلى حرب أهلية طويلة الأمد، يتم خلالها استنزاف البلد، بشرياً، ومادياً، وعمرانياً، وتدمير قدراته الدفاعية، وبُناه التحتية، المدنية كما العسكرية، بالكامل.

– دخول قوى عسكرية أجنبية، سلفية إجمالاً، بعضها أقرب إلى القاعدة، على الخط، ومشاركتها في الأعمال الحربية، على أساس برامجها ومشاريعها الخاصة بها، مع مخاطر ذلك الشديدة على النسيج الاجتماعي السوري، وضمن منحى يخدم التمزيق والشرذمة المذهبيين.

– حصول أخطاء فادحة، أحياناً، تمارسها مجموعات شتى تنسب نفسها إلى الجيش الحر، من ضمنها تركيز القتال في الأحياء الشعبية، مع ما يلي ذلك من كوارث: ضحايا في المدنيين، ودمار شديد في المدن والأرياف؛ ومن ضمنها أيضاً ارتكاب تجاوزات لها طابع مذهبي، أو ممارسة أعمال الانتقام ضد الأسرى، وحتى أحياناً ضد المدنيين من غير الموالين للحراك الثوري، وإن لم يكن ذلك أصبح هو القاعدة، وعلى الرغم من تنصل الجيش الحر من تلك التجاوزات وإدانته لها، بين الحين والآخر.

وهي مشكلات لا بد من وعي الحاجة القصوى لضرورة تلافيها، بالتلازم مع التعبئة، بالمقابل، لأجل أن يندفع مجدداً، الحراك الثوري الجماهيري السلمي، من شلله النسبي الراهن، بنتيجة المعارك الطاحنة في الأحياء والتجمعات السكنية الحاشدة، فضلاً عن تشجيع التنظيم الذاتي للجماهير الثائرة، وتقديم الدعم لها، ولا سيما بخصوص تأمين سبل العيش، والطبابة، والحماية، ليس فقط من بطش النظام، بل أيضاً من العصابات المسلحة غير النظامية، ومنها المجموعات المذهبية، واللوصوصية، والتكفيرية، والاجنبية ذات الأهداف المشبوهة.

وأخيراً، فإن ثمة دوراً مركزياً، في ذلك كله، للقوى الديمقراطية العلمانية الجذرية، واليسارية الثورية المناهضة للنظام القائم، وكل الأنوية الديمقراطية الشعبية، التي ظهرت، إلى الآن، في مناطق شتى من سوريا، في شكل لجان وتنسيقيات للتنظيم الذاتي للجماهير، والجماعات الأكثر وعياً، ضمن الجيش الحر، وكل ما ستنتجه الثورة السورية، لاحقاً، ولا سيما على صعيد الشبيبة، من مجموعات ستشارك في القتال، من مواقع متقدمة، ولكن أيضاً من مجموعات ستلعب دوراً مؤثراً في إنضاج برنامج ثوري حقيقي للحراك الشعبي الجماهيري، وفي تنظيم هذه الجماهير في تنسيقيات يكون لها الدور القيادي الأهم في حياة الناس، التي تنخرط، أكثر فأكثر، في السيرورة الحاصلة، لأجل سوريا الجديدة، حيث الناس يتمتعون حقاً بالحريات الديمقراطية والاجتماعية، ويتمكنون من تحرير أرضهم من الاحتلال، وأنفسهم من القهر والإذلال، والاستغلال، والتبعية، بعيداً من أي قهر أو استلاب.

مداخلة كميل داغر خلال الحوار الالكتروني الذي نظمته مجموعة يساري على الفايسبوك

■ كميل داغر

في ذكراها: دفـــــــــاع نقدي عـــن ثورة أكتوبر الروسيـــــــــة

يوم 25 أكتوبر 1917- وهو في الواقع يوم 7 نوفمبر بفعل التقويم المعمول به في روسيا آنذاك- دخل العالم عصرا جديدا. في العام 1917 كان مستغلو روسيا و مضطهدوها قد نهضوا للتحرر من أغلال الرأسمالية و بقايا النظام شبه الاقطاعي للحكم الملكي القيصري المطلق. كانت تلك الثورة حدثا رئيسيا في تاريخ البشرية. حدث يجب علينا العودة إليه بالمنهجية ذاتها التي أورثنا إياها كارل ماركس: التحمس لكل ما يتيح الرقي بقدرة الانسان على التحرر من كافة ضروب الاضطهاد و الاستغلال، و الصرامة و النقد الذي لا يرحم لكل ما يكبح بلوغ هذا الهدف أو يؤدي إلى التراجع عنه.

بقلم أتولفو رييرا

بصفتها أول ثورة اشتراكية ظافرة، فتحت الثورة الروسية حقبة تاريخية رحبة هي اليوم في حكم المنتهية. لكن الحدث و دروسه، لمن يحسن استخلاصها، يظلان أساسيان، ليس لفهم "القرن العشرين القصير" وحسب، بل حتى لفهم عالم اليوم الناتج عنه. إن لم تكن الثورة الروسية يوما "نموذجا" للاستنساخ حرفيا بالنسبة لتيارنا، فهي تظل مع ذلك منبعا لا ينضب ومخصبا من التجارب، و المحاولات الناجحة او المجهضة لمواجهة بعض التحديات الثورية التي ما زالت تطرح ايا كان السياق التاريخي.

تحت الأنقاض الخامدة اليوم لانهيار الاتحاد السوفياتي، يجب أن نستعيد دلالة ثورة أكتوبر المتمثلة في الحماسة التحررية الهائلة، المساواتية و السخية، مثل كل الانتفاضات الشعبية الحقيقية الكبرى في التاريخ. لقد صعد المهانون و المستغلون و المضطهدون "لاقتحام السماء"، و أطلقوا رسالة كونية ملؤها الأمل و الأخوة. و سيرا على خنادق الحرب العالمية الأولى قام ذلك النداء "بهز العالم".

وقد أدت الثورة الروسية إلى انفجار للابداعية و المخيال العمالي و الفني في روسيا و غيرها في العالم. و أتاحت تجارب جريئة في تغيير نمط الحياة. و نهضت بمحاربة اضطهاد النساء. و أعلنت و طبقت أحيانا على نحو متماسك المبادئ الموجهة للاشتراكية. وكما وصف المؤرخ مارك فيرو، غير المتعاطف مع الثورة:" انبجست صرخة أمل هائلة آنذاك من أعماق روسا، و امتزجت فيها أصوات كل التعساء، كل المهانين. و كشفوا معاناتهم، و آمالهم، و أحلامهم. وعاشوا، كما في حلم، لحظات لا تنسى. في موسكو، كان العمال يجبرون رب عملهم على تعلم أسس القانون العمالي المقبل، و في أوديسا، كان الطلاب يملون على أستاذهم برنامجا جديدا في تاريخ الحضارات، و في بتروغراد كان الممثلون يحلون مكان مدير المسرح و يختارون المشهد اللاحق، و في الجيش كان جنود يدعون المرشد إلى حضور اجتماعاتهم كي" يعطي معنى لحياته". وحتى الأطفال طالبوا " لمن يقل عمرهم عن 14 سنة بحق تعلم الملاكمة لإسماع الكبار صوتهم" كان ذلك العالم مقلوبا. (1)

كانت سنوات النظام الثوري الأولى انعكاسا لهذا الأمل، وهذه الحماسة، الذين ينصبان على رجليه عالما مقلوبا. وكان على عكس التشويهات التي صنعها مؤرخو البرجوازية و إيديولوجيوها الذين يشكلون اليوم موضة. فبالنسبة لهؤلاء ثمة علاقة بنوة مباشرة بين لينين و ستالين، بين سنوات الثورة الأولى و "توطدها في ظل ستالين". ليس هذا الخلط بريئا. فهو يكشف رغبة في تحطيم و تحقير أمل ثورة أكتوبر وواقعها ومن ثمة كل ثورة ، بتحميل هذا الحدث وزر جنون الستالينية الإجرامي والمخرب. و الحال أن الستالينية كانت نقيضا و نتيجة ثورة مضادة بيروقراطية. و تيارنا الذي كان من أوائل من ندد بجرائمها، عانى جسديا لأنه ندد بذلك وقت كان مثقفو الموضة يمدحون " أب الشعوب الصغير".

لكن الدفاع عن ثورة أكتوبر لا يعني بتاتا التغاضي عن الجوانب المظلمة في سنوات النظام السوفييتي الأولى. و دون إعادة نظر في الفروق النوعية و في طبيعة الأمور، يجب ألا يحجب النضال من اجل الحقيقة التاريخية بوجه التأويلات السائدة الحقائق المستدعية للنقد في أصول السلطة الثورية الجديدة الناتجة عن ثورة أكتوبر ذاتها. إن تحليل الإجراءات و الاختيارات السياسية الملموسة التي اتخذها البلاشفة، و علاقاتهم مع باقي الأحزاب السوفييتية و الثورية الأخرى، ودورهم و علاقاتهم المتبادلة، و الأخطاء الإجرامية المقترفة في ظلى حرب أهلية لا رحمة فيها و حصار رأسمالي _ لا يمكن ان يغفرا كل شيء، و لا تفسيره- كلها مواضيع يجب علينا تناولها بصدق و صراحة.

يبقى أن التفكير على نحو نقدي في سنوات الثورة الحاسمة تلك لا يمكن أن يستقيم إلا بتأكيد الضرورة التاريخية للثورة و صلاحية الثورة الاشتراكية بما هي الجواب الأنسب على ما تواجه البشرية من تحديات. إن الرأسمالية حبلى بموكبها من الأهوال و الاستغلال و الاضطهاد. و لا تزال تحبل بخطر همجية

كانت روزا لوكسمبورغ اشارت إليها في فجر القرن العشرين. إن الثورة ضرورة أكثر من ذي قبل، لكن بشرط معرفة استخلاص الدروس، ليس فقط من نجاحاتها بل أيضا من أخطائها و من الجرائم المرتكبة أحيانا باسمها.

((أمارك فيرو " ثورة 1917" بالفرنسية دار نشر البان ميشال باريز ، 1997.

■ تعريب : المناضل-ة

(تتمة)

الثـــــــــــــــــورة مستمـــــــــــــــرة

مهما يكن من أمر، و رغم الاستمرارية الظاهرية مع عهد مبارك، من الخطإ الجسيم الحكم باستعجال على الثورة المصرية بأنها مجهضة أو أنها في طور انحدار نهائي. إن امكانية تعميق جديد للثورة ، بمعاني عدة، محتملة اليوم أكثر من لحظة سقوط مبارك. و يتمثل مفتاح هذا الجنوح إلى التفاؤل في الوعي المتنامي بالديناميات الاجتماعية و الطبقية التي دفعت بها الثورة قدما، و استمرار تعبئة الشغيلة و باقي الحركات الاجتماعية.

خلافا للصورة التي سعت وسائل الإعلام السائدة إلى تقديمها، لم تقتصر قط انتفاضة العام 2011 على معارضة الاستبداد السياسي . صحيح أن ملايين الأشخاص الذين نزلوا إلى الشارع في يناير و فبراير 2011 حركتهم ووحدتهم بالدرجة الأولى رغبة إزاحة مبارك، لكن هذا الشكل الخارجي للبنية السياسية الأتوقراطية كان دوما نتيجة سياق أعمق. و إن تشابك عدد من العوامل مفتاح لفهم هذا السياق، 1) دور مصر كحليف رئيس للولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط، 2) عواقب عقود من النيوليبرالية، 3) دمج البلد في الاقتصاد المعولم، المستشعر بقوة أكبر مؤخرا مع نتائج الأزمة. إن الرأسمالية المصرية محدودة بهذه العوامل الثلاثة، التي أنتجت اقتصادا سياسيا متميزا بالهشاشة الكثيفة، و تقاطب الثروات، و نخبة سياسية و عسكرية وثيقة الارتباط بالمشاريع الأمريكية بالمنطقة ومتواطئة معها، و بلد معرض جدا لتقلبات السوق العالمية.

كانت ديكتاتورية مبارك نتيجة ضرورية لتلك السياسة الاقتصادية. إن الخصائص الاقتصادية و السياسية للرأسمالية المصرية متشابكة كليا. هذا ما سيجعل كل معركة ظافرة ضد الاستبداد تتحول حتما إلى معركة مرتبطة بالطبيعة الطبقية للمجتمع المصري.

ثمة أمارات عدة يبدو انها باعثة على الأمل بأن هذا ما يجري فعلا . في سبتمبر/ أيلول 2011 دلت موجة إضرابات كفاحية للأساتذة و الدكاترة و عمال النقل العام و مصافي السكر و قطاع البريد على تعمق معركة العمال الذي بدؤوا يقيمون علاقة بين المسائل السياسية و المسائل الاقتصادية. كانت موجة الإضرابات تلك هامة بوجه خاص لأنها جرت في كل القطاعات الصناعية، بخلاف الموجة السابقة التي كانت في فبراير مركزة أكثر ببعض أماكن العمل. بعضها، مثل إضرابات الأساتذة، كانت على نطاق البلد كله، وضمت نصف مليون أجير في بعض الأحيان. تقيم هذه الإضرابات الصلة بين المصالح الآنية و اليومية للشغيلة ، مثل الأجور أو ظروف العمل، و المسائل الاجتماعية و الاقتصادية العامة. كان المدرسون، مثلا، يطالبون باستقالة وزير التعليم، و بمزيد من الاستثمارات في المدارس و بشروط تدريس أفضل. و أثارت إضرابات الأطباء مسائل تحسين العلاجات الصحية و مستشفيات أفضل . وكان احد المواضيع المركزية لإضرابات سبتمبر مفهوم "التطهير" ، أي تنقية المؤسسات العامة من كل العناصر المتبقية من النظام البائد.

كما أبرزت موجة الإضرابات لعبة حركة الإخوان المسلمين الفاسدة ، التي عملت دوما على نسف تحركات العمال. فقد انهار إضراب المدرسين في الأخير بعد رفض حركة الإخوان المسلمين مساندة التعبئات الجارية و حصرت التحكم بالقطاع بين أيدي النقابة القديمة، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر. و على المنوال ذاته، لدى الأطباء، ألغت حركة الإخوان المسلمين حركات نضالية عدة باستعمال موقعها السائد في نقابات القطاع. بيد انه من البليغ فوز مجموعات مناضلين مستقلين بالقاعدة بربع مقاعد المجلس العام لنقابة الأطباء بعد الإضراب _ و هذا تحد كبير لاحتكار حركة الإخوان المسلمين في المجال النقابي.

و تواصل تنامي الإضرابات منذ تلك الحقبة. في قطاع سكك الحديد، مثلا، اشتكت مؤخرا الهيئة العامة لسكك حديد مصر من أكثر من 870 احتجاج و إضراب منذ الثورة(وهذا رغم التصريحات المدوية لوزير الداخلية الداعية إلى معاقبة سد خطوط سكك الحديد). و بعد انتخاب مرسي و أداء قسم الحكومي في أغسطس 2012 اندلعت موجة إضرابات جديدة. منها إضرابات عمال النسيج و السيراميك و الأطباء، و كذا عمال الوسط الجامعي و خدمات البريد و قطاع الصحة في البلد برمته. و تمثل المنطقة الصناعية المحلة الكبرى مركز هذه الإضرابات، حيث أضرب في منتصف شهر يوليو 25ألفا من عمال شركة مصر للغزل و النسيج . قام هؤلاء العمال بدور محرك في إسقاط مبارك، مثلما أتاحت إضرابات 2006-2008 في إفقاد نظام مبارك شرعيته وبناء مراكز مقاومة عمالية جديدة.

ردا على الإضرابات الأخيرة، أرسل الإخوان المسلمين ممثلين إلى المصانع لإقناع العمال بوقف تحركاتهم، لكن العمال طردوهم. و صرحت عاملة لجريدة المصري اليوم : " أول ما فعل مرسي وقد أصبح رئيسا أنه نسينا. لا يفكر سوى في من يملكون 200 ألفا أو نصف مليون (جنيه مصري). إنه لا يفكر في العمال الذين يعانون. أين هي حقوقنا. لا نضمن حتى كسرة خبز." و شرح عامل آخر للجريدة :" لم تات هذه الثورة بأي شيء لعمال شركة مصر للغزل و النسيج في المحلة ... سيعيد العمال هنا الثورة من البداية. الثورة المقبلة ستكون ثورة العمال."

يجب وضع هذه الإضرابات جنبا إلى جنب مع معارك اجتماعية أخرى هامة – لا سيما مع حركة حقوق النساء. _ن رهانا حاسما لمحاولة العودة إلى الوضع القائم يتمثل في طمس وجود النساء في الفضاء العام، و استبعاد النساء من مجموعة المناضلين النشيطين في الخط الأمامي للمقاومة. بهذا المعنى تمثل الرؤية الاختزالية و المحافظة حول دور المرأة لدى حركة الإخوان المسلمين (و الحركات السلفية) مكونا مركزيا في أهداف الثورة المضادة. إن النساء (و الرجال المساندين لهن) يواصلن مواجهة تلك الهجمات بمظاهرات في الشارع و تحركات أخرى تؤكد على حق النساء في الاحتجاج في الفضاء العام. إن موقف النساء عنصر أساسي في بارومتر صحة السيرورة الثورية.

تؤكد هذه المعارك أن الفوز الانتخابي لحركة الإخوان المسلمين، و تفاهمهم مع المجلس العسكري لا يعني بالضرورة تراجعا للثورة. إنه بالعكس، يسهم في عملية التوضيح السياسي. طبعا ليس هذا التوضيح آليا، و تكمن إحدى أوجه ضعف الحركة في غياب أداة سياسية موحدة من أجل التنظيم و الارتباط بالمعارك المقبلة و تنظيمها. لكن فيما القوى المضادة للثورة، الموحدة في الدولة المصرية، و المستفيدة من دعم قوى أجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، تسعى إلى التصدي للمعارك الاجتماعية الجارية على كل مستويات المجتمع ، بدأ تقدم حركات العمال و غيرهم من الحركات الاجتماعية يبدى أمارات وهن صغيرة.

n*دم هنية محاضر بشعبة الدراسات بمعهد الدراسات الشرقية و الأفريقية بجامعة لندن. له مؤلف "الطبقات و الرأسمالية في دول الخليج العربية" و عضو بهيئة تحرير مجلة » Historical Materialism« ، كما انه مناضل بمنظمة Socialist Resistance ، فرع الاممية الرابعة البريطاني

■ تعريب : المناضل-ة